

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

كلية الشريعة

قسم أصول الدين

العدل بين القرآن الكريم والعهد القديم
"دراسة مقارنة"

**The Justice Between The Holy Quran And The
Old Testament
"A Comparative Study"**

إعداد الطالب

جميل محمد ناصر العظامات

٠٨٢٠١٠٥٠٠٦

إشراف الدكتور

بهجت عبد الرزاق الحباشنة

الفصل الدراسي الثاني

٢٠١٢/٢٠١١

العدل بين القرآن الكريم والعهد القديم
"دراسة مقارنة"

The Justice Between The Holy Quran And The
Old Testament
"A Comparative Study"

إعداد الطالب

جميل محمد ناصر العظامات

إشراف الدكتور

بهجت عبد الرزاق الحباشنة

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- ١. الدكتور: بهجت عبدالرزاق الحباشنة (مشرفا ورئيسا)
..... ٢. الأستاذ الدكتور: أحمد فريد أبو هزيم (عضواً)
..... ٣. الدكتور: محمد عبد الحميد الخطيب (عضواً)
..... ٤. الدكتور: عامر عدنان الحافي (عضواً)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
أصول الدين في كلية الشريعة في جامعة آل البيت.
نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٢٠١٢

الإهداء

إلى حضرة حبيبنا وقرّة أعيننا سيدنا محمد ﷺ وإلى جميع محبيه.
إلى روح كل من جدي وجدتي تغمدهما الله بواسع رحمته.
إلى أمي الحنون و أبي الفاضل اللذين مافتئا دوما يدعوان لي بالهداية
والتوفيق والنجاح.
إلى إخواني وأخواتي وأحبائي.
إلى أستاذي الفاضل الدكتور بهجت عبد الرزاق الحباشنة الذي لم يبخل علي
بالنصح والإرشاد والمساعدة.
إلى كل من كان له الفضل في إنجاز هذا الجهد المتواضع من علماء
ومشايخ وأصدقاء.
أهدي هذا الجهد المتواضع راجيا من الله العلي القدير التوفيق والقبول.

شكر وتقدير

أحمد الله تبارك وتعالى على جميع نعمه وأفضاله، وعلى إيجاده وإمداده،
أحمده واشكره على نعمتي العقل والدين، ولولا أن أعاني الله تعالى على إتمام هذا
البحث لما تم، فله الحمد وله الشكر حمدا كالذي نقول وخير مما نقول. وانطلاقاً من
قوله تبارك وتعالى: " وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي

غَنِيٌّ كَرِيمٌ ﴿٤٠﴾ (النمل: ٤٠).

فإنني أتقدم بخالص شكري وامتناني إلي مشرفي الكريم: فضيلة الدكتور
بهجت عبد الرزاق الحباشنة الذي كان له الفضل في مساعدتي في اختيار موضوع
هذا البحث وإعطائي تصوراً وافياً لمتعلقاته، وكرمه لي بإعطائي الكثير من وقته
وجهد فجزاه الله عني كل خير.

كما وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة، شكراً جزيلاً لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي لإثرائها بما يحسنها ويزيد من
قيمتها وفائدتها العلمية، فجزأهم الله عني كل خير.

كما ولا يفوتني أن أتقدم بشكري وتقديري لكل من الدكتور محمد عبد الحميد
الخطيب والدكتور عامر الحافي على ما قدما من النصح والإرشاد، وكما أشكر
صديقي العزيز موفق سماره العظلمات ولكل من مد لي يداً، ومن أعانني من قريب
أو بعيد في إعداد هذه الرسالة وأسدى لي نصيحة أو توجيهاً، كل التقدير والاحترام.

وبعد فهذا من فضل ربي، فإن أحسنت فله الحمد في الأولى والآخرة على ما
أنعم به وأكرم وإن أخطأت فمن نفسي فاستغفر ربي وأتوب إليه. وأسأل الله تعالى أن
يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي إلى يوم القيامة
،يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المحتويات

Contents

ح	تحليل المصادر والمراجع
ل	ملخص الرسالة
١	المقدمة
١	إشكالية الدراسة:
٢	أهمية الدراسة :
٣	أهداف الدراسة :
٣	دراسات سابقة:
٣	حدود الدراسة:
٤	منهج الدراسة :
٥	الفصل التمهيدي التعريف بمصطلحات البحث
٦	المبحث الأول التعريف بـ"القرآن الكريم وأسمائه"
٧	المطلب الأول القرآن في اللغة والاصطلاح
٩	المطلب الثاني أسماء القرآن الكريم
١١	المبحث الثاني: التعريف بـ"العهد القديم" وتقسيم أسفاره
١٢	المطلب الأول: "العهد القديم" في اللغة والاصطلاح:
١٣	المطلب الثاني: تقسيم أسفار العهد القديم
١٦	المبحث الثالث مفهوم العدل
١٧	المطلب الأول: العدل في اللغة والاصطلاح
٢٣	المطلب الثاني: العدل والقسط في القرآن الكريم
٢٩	المبحث الرابع مكانة العدل وأهميته في القرآن الكريم والعهد القديم
٣٠	المطلب الأول مكانة العدل وأهميته في "القرآن الكريم"
٣٥	المطلب الثاني مكانة العدل وأهميته في "العهد القديم"
٣٩	الفصل الأول مجالات العدل في القرآن الكريم
٤٠	المبحث الأول مجالات العدل في القرآن الكريم
٤١	المطلب الأول : العدل في القول والشهادة
٤٨	المطلب الثاني : العدل بين الزوجات
٥٢	المطلب الثالث : العدل مع الأولاد

٥٨.....	المطلب الرابع: العدل في المكايل والموازين
٦٤.....	المطلب الخامس : العدل مع الأعداء.....
٦٩.....	المطلب السادس : العدل في القضاء.....
٧٦.....	المطلب السابع : العدل في الحكم.....
٨٨.....	المبحث الثاني مجالات العدل في العهد القديم.....
٨٩.....	المطلب الأول: العدل في القول والشهادة.....
٩١.....	المطلب الثاني : العدل بين الزوجات.....
٩٥.....	المطلب الثالث : العدل مع الأبناء.....
٩٧.....	المطلب الرابع: العدل في المكايل والموازين.....
٩٩.....	المطلب الخامس : العدل مع الأعداء.....
١٠٢.....	المطلب السادس: العدل في القضاء.....
١٠٦.....	المطلب السابع: العدل في الحكم.....
١١٠.....	الفصل الثاني مواطن الاتفاق والاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل.
١١١.....	المبحث الأول مواطن الاتفاق بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل.....
١١٢.....	المطلب الأول: العدل في القول و الشهادة.....
١١٣.....	المطلب الثاني : مطلب العدل بين الزوجات.....
١١٤.....	المطلب الثالث : العدل في المكايل والموازين.....
١١٦.....	المطلب الرابع: العدل في القضاء.....
١١٧.....	المطلب الخامس: العدل في الحكم.....
١١٩.....	المبحث الثاني مواطن الاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل.....
١٢٠.....	المطلب الأول : العدل في القول والشهادة.....
١٢١.....	المطلب الثاني : العدل بين الزوجات.....
١٢٣.....	المطلب الثالث : العدل مع الأبناء.....
١٢٤.....	المطلب الرابع : العدل في المكايل و الأوزان.....
١٢٥.....	المطلب الخامس : العدل مع الأعداء.....
١٢٩.....	المطلب السادس : العدل في القضاء.....
١٣٠.....	المطلب السابع : العدل في الحكم.....
١٣٢.....	الخاتمة.....
١٣٣.....	التوصيات.....
١٣٤.....	المصادر والمراجع.....

ز

١٤٢Abstract

تحليل المصادر والمراجع

١_ **لسان العرب**، محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ)، **لسان العرب**، الطبعة الأولى، الجزء الحادي عشر، دار صادر بيروت. وهو من أهم كتب المعاجم في اللغة العربية ولا تكاد رسالة جامعية أو غيرها تخلو من الرجوع آلية وقد حوى دقائق اللغة ونثر درها وهو كتاب مهم لطلبة العلم، وقد استفاد الباحث من هذا الكتاب إفادة كبيرة أثناء الدراسة في ما يتعلق في معرفة الفروق اللغوية ومعاني المفردات المتعلقة بموضوع الرسالة

٢_ **تفسير القرطبي**، الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) تحقيق محمد بن احمد القرطبي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة ١٤٠٧هـ_١٩٨٧. حيث يعتبر تفسير القرطبي من التفاسير التي بذل أصحابها الجهد والعناية في التفسير والتحليل واستنباط الأحكام الشرعية وعرض العقيدة الصحيحة، من نصوص الذكر الحكيم فكان يتبع الآيات ويحل كل أية ويبين ما يتعلق منها الكلمات والاشتقاق الصرفي وأسباب نزولها، ووجوه البلاغة، ويكثر القرطبي في عرض المسائل الفقهية وأحكامها مؤيدا قوله بالروايات الصحيحة فيها وقد تأثر بأقوال من سبقه من المفسرين مثل الطبري وغيره، فيعرض الآية ثم يذكر أقوال المفسرين فيها، وقد التزم تفسير القرآن، سورة سورة، من أوله إلى آخره. وقد استفاد الباحث من هذا الكتاب إفادة كبيرة أثناء الدراسة في ما يتعلق بالأحكام الفقهية المتعلقة بكثير من الآيات الكريمة المتعلقة بموضوع الرسالة.

٣_ **التفسير الكبير**، لمحمد بن عمر بن الحسين التميمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

هو كتاب قيم ومهم يسمى بـ"مفاتيح الغيب" ويعد من أكبر كتب التفسير بالرأي. اهتم بذكر المناسبات بين السور والآيات، إلى جانب استطراده بالعلوم الطبيعية والرياضية والفلسفة وعلم الكلام، هذا مع العرض لأقوال الفلاسفة ومناقشتها والرد عليها بما يتفق مع مذهب أهل السنة (منتصراً للشاعرة)، وكثيراً ما يستنبط ويكشف عن إسرار الآيات، إضافة إلى اهتمامه بذكر مذاهب الفقهاء واستنباطاتهم وأدلتهم كلما تعرض لآيات الأحكام، كما تميز بذكر المسائل الأصولية والنحوية والبلاغية. ولذ نال هذا التفسير شهرة واسعة بين العلماء .

وقد استفاد الباحث من هذا الكتاب إفادة كبيرة أثناء الدراسة في مواضيع البحث، حيث اعتمد عليه في بيان الآيات القرآنية وتفسيرها، وخاصة فيما يتعلق بشرح الآيات من الناحية الفكرية والعقدية، وفي اختيار الآراء الفقهية وترجيحها.

٤_ **تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام**، برهان الدين أبو الوفا إبراهيم ابن شمس الدين بن فرحون (ت ٧٧٩هـ)، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٦هـ-١٩٩٥ وهو كتاب في الفقه المالكي يتناول آداب القضاة والمرافعات، وهو مرتب على ثلاثة أقسام: قسم مقدمات عن نظام القضاء، وقسم ما تفصل به الاقضية، وقسم في أحكام السياسة الشرعية ويتضمن ثماني عشرة ومائة قاعدة ذكر فيها ألفي مسألة تقريباً، وهو كتاب مفيد في القضاء. وقد استفاد الباحث من هذا الكتاب في معرفة أهم أركان القضاء وشروطه الواجب توفرها في القضاء.

٥_ **التفسير التطبيقي للكتاب المقدس**، ماستر ميديا، التعريب والجمع والتصوير والأعمال والمونتاج والأعمال الفنية، شركة ماستر ميديا، القاهرة. وهو كتاب يختص بتفسير العهد القديم والعهد الجديد، ويكتفي بكشف المفاهيم الأساسية داخل الإصحاح، دون أن يتعمق في تفسير ما في الإصحاح من جزئيات وتفصيلات، وقد ألف هذا التفسير مجموعه من ذوي الاختصاص بالديانة اليهودية والديانة المسيحية.

ويحتوي هذا التفسير على الملاحظة التطبيقية حول الديانة اليهودية والديانة المسيحية ويتناول أيضاً قضايا البيئة التي كتب فيها الكتاب المقدس، والملابس التاريخية للأحداث والخلفيات الأثرية، والمعلومات الجغرافية عن الأماكن المذكورة في الكتاب المقدس وشرح المفاهيم اللاهوتية، ويحتوي أيضاً على آراء مؤلفيه وعلى الخرائط الجغرافية، والجداول والأشكال التوضيحية، حسب آراء مؤلفيه.

وقد أفاد الباحث منه إفادة كبيرة في إدراك المعاني المقصودة لكل كلمة أو أية موجودة في سفر العهد القديم، سعياً وراء التعرف على العقائد والشرائع المنصوص عليها في العهد القديم على ضوء ما فهمه المعتقدون به، وخاصة أن سفر التثنية واحد من أعظم أسفار العهد القديم

ي

ذات التأثير على الإنسان في حياته وعلاقته الشخصية في المجالين ، الديني والديني على مر الأجيال ، وبالجملة فقد أفاد الباحث منه في التعرف على مفهوم العدل في العهد القديم.

٦ _ شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى ، نادي فرج درويش العطار ، الطبعة الأولى ، مركز ابن العطار للتراث-القاهرة ، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ ،

وهو كتاب مهم في مجال الحديث عن الأحكام الشرعية في شريعة موسى حيث يقع هذا الكتاب في مجلد واحد ، ويحتوي على ٥٧٩ صفحة تتحدث عن أهم التشريعات المتعلقة بالديانة اليهودية في مجال العبادات والطقوس الدينية ، والعبادات ، والنظم الأخلاقية الواجب إتباعها في الشريعة اليهودية .

وقد أفاد الباحث منه إفادة كبيرة في معرفة أهم الحقوق التي سنها العهد القديم للإسرائيليين ، والتعرف على أهم العقائد والأخلاق اليهودية ، وتوضيح أهم الفروق بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجال البحث .

٧ _ السنن القويم في تفسير العهد القديم شرح سفر الخروج ، القس وليم مارش ، صدر من مجمع الكنائس في الشرق الأدنى بيروت ١٩٧٣ .

ويقع هذا الكتاب في مجلد واحد ويحتوي على ١٧٤ صفحة ، حيث يبدأ صاحب الكتاب كتابه بمقدمة فيها سبعة فصول تحدث فيها عن اسم السفر ، وما اشتمله ومقصده العام ، وز من كتابة السفر ، ومن كتبه ثم ابتداء بتفسير السفر حيث يفسر كل أصحاب على حدا ، فقرة فقرة حتى نهايته . وقد أفاد الباحث من هذا الكتاب إفادة كبيرة في إدراك الكثير من المعاني المقصودة لكل فقرة بالإضافة إلى التعرف على العقائد والشرائع المنصوص عليها في هذا السفر على ضوء ما فهمه مؤلف الكتاب .

٨ _ سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد ، أرحام سلمان سليم العودات ، رسالة غير منشورة ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية غزة ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ .

وتقع هذه الرسالة في مجلد واحد وتحتوي على ٣٧٧ صفحة ، حيث يعتبر من أهم الكتب في مجال النقد ، الموجه إلى سفر الخروج ، حيث أبرزت الباحثة ما تضمنه سفر الخروج من عقائد وعبادة وتشريعات ونقدها وإظهار تحريفها المخالف للعقل والواقع ، وكما تناولت الرسالة أيضا الحديث عن الأخلاقيات الواردة في سفر الخروج ، مبينة النظرة العنصرية في هذه الأخلاقيات ،

ك

كما وتناولت الرسالة أيضا جانب العبادة موضحة مدى التحريف الواقع فيها، بفعل التدخلات البشرية من قبل الكهنة والأخبار .

وقد أفاد الباحث من هذه الرسالة إفادة كبيرة في إدراك الكثير من المعاني المقصودة لكل فقرة والنقد الموجه لها، و مواطن الاضطراب والتناقض ، في أركان العقائد اليهودية ، وغير ها من العبادات وكيفية هيتها.

ملخص الرسالة

العدل بين القرآن الكريم والعهد القديم

"دراسة مقارنة"

إعداد الطالب: جميل محمد ناصر العظامات

إشراف: الدكتور بهجت الحباشنة

الحمد لله رب العالمين الملك الحق المبين والصلاة والسلام على إمام المرسلين وسيد
العادلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين صلى الله عليه وعلى اله وأصحابه أجمعين ومن
اتبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة :

أما الفصل التمهيدي فقد حوى التعريف بأهم المصطلحات المتعلقة بالبحث حيث بين فيه
مفهوم القرآن الكريم لغة واصطلاحاً وأشهر أسمائه، كما بين فيه مفهوم العهد القديم لغة
واصطلاحاً وكيفية تقسيم أسفاره ، ثم بين فيه مفهوم العدل لغة واصطلاحاً والألفاظ المقاربة
لمصطلح عدل كما حوى أيضاً مدى أهمية ومكانة العدل في القرآن الكريم والعهد القديم.

وفي الفصل الأول بين الباحث في المبحث الأول أهم مجالات العدل الواردة في القرآن
الكريم كالعدل في القول والشهادة والعدل مع الأبناء والزوجات والعدل في المكاييل والموازن
والعدل مع الأعداء والعدل في القضاء والحكم.

وتناول المبحث الثاني أهم مجالات العدل وروداً في العهد القديم كالعدل في القول
والشهادة والعدل مع الأبناء والزوجات والعدل في المكاييل والموازن والعدل مع الأعداء والعدل
في القضاء والحكم.

وفي الفصل الثاني قارن الباحث بين ما ورد في القرآن الكريم من مجالات العدل مع ماورد في العهد القديم من حيث أوجه الاتفاق والاختلاف بين الديانتين.

ثم ختمت الدراسة بخاتمة مزودة بأبرز النتائج وأهمها أن الأمر بالعدل في القرآن الكريم من أهم المبادئ الإسلامية حيث جاء الأمر فيه أمراً عاماً شاملاً لا تناقض فيه ولا اضطراب ولا تحيز، فهو وصف متأصل في ثنايا آياته الكريمة، في حين لم يتحقق هذا الوصف في العهد القديم بل كان التناقض والاضطراب سمة أساسية في الكثير من المواضع في أسفار العهد القديم.

والحمد لله في البدء والختام وصلى الله على مسك الختام وقدوة الأنام نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الكرام.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الرحيم الغفار ، الكريم القهار ، مقلب القلوب والأبصار ، عالم الجهر والأسرار، أحمده حمداً دائماً بالعشي والإيكار، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تنجي قائلها من عذاب النار ، وأشهد أن محمداً نبيه المختار صلى الله عليه وعلى أهله وأزواجه وأصحابه الجديرين بالتعظيم والإكبار ، صلاة دائمة باقية بقاء الليل والنهار.

أما بعد

فإن اصدق الحديث كتاب الله عز وجل وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . وهو المصدر الوحيد لأعدل التشريعات وأحكمها، وفي مقدمتها الدعوة إلى العدل بين بني البشر الذي لطالما ظل وسيظل مطلباً بشرياً يحقق الأمن والرخاء لأصحابه، ووسيلة سهلة لسلامة الخلق من شر البغي والطغيان.

وإذا الفت النظر بالتاريخ البشري إلى أقدم الحضارة والعصور، فإنه يظهر جلياً بأن الكتب السماوية الأخرى كالتوراة والإنجيل لم تغفل هذا الجانب العظيم ، بل لم تخل شرائعها من نصوص تشير إلى هذه القيمة الإنسانية النبيلة حتى ولو كانت هذه النصوص يعترئها في كثير من الأحيان التناقض والقصور، إلا أنها تبقى في حد ذاتها أدلة قد يستدل بها على وجوب استعمال العدل بين بني البشر

هذا مع العلم أن الدعوة لمبدأ العدل كانت وما زالت ولن تنفصل بحال من الأحوال عن البشرية طالما بقية النفوس تأبى الجور والظلم .

وانطلاقاً من هذا الواقع ، جاء البحث العلمي بعنوان "العدل بين القرآن الكريم والعهد القديم دراسة مقارنة" بمثابة دراسة للكشف عن مدى تحقق مبدء العدل في كل من القرآن الكريم والعهد القديم.

إشكالية الدراسة:

* أن إشكالية الدراسة متمثلة في النقاط التالية:-

* البحث عما اذ كان هناك اتفاق واختلاف في مفهوم العدل في القرآن الكريم والعهد القديم؟

* معاني العدل في القرآن الكريم والعهد القديم ومجالاته؟

*ما هي الآثار المترتبة على معرفة معنى العدل؟

أهمية الدراسة :

إن علم مقارنة الأديان تزداد الحاجة إليه حينما يرتقى الفكر الإنساني في سلم التطور والنسوج وحينما يصل الإنسان في المجتمعات البشرية القائمة على هذه الأرض إلى درجة يرى منها وجوداً أديان أخرى لها نظرة خاصة في الله والكون والحياة والإنسان وكما اقترب الإنسان في هذه الأرض من أخيه الإنسان بما يتيح له التقدم العلمي والتكنولوجي من وسائل الاقتراب كلما كانت الحاجة تزداد إلى ما عند الإنسان الآخر من فكر وحضارة ونظرة إلى الله ولكونه ولحياة الإنسان.

إننا نعيش عصر القرية الواحدة في هذه المرحلة من عمر البشرية إن وسائل الاتصال المتطورة بما في ذلك وسائل الاتصال الالكترونية قد جعلت العالم كله كقرية واحدة فأحس الإنسان بأهمية وجود حضاري بينه وبين أخيه الإنسان الآخر ليتعرف إلى الحضارات الأخرى فنشأ في هذا العصر ما يسمى بحوار الحضارات وانبثق عنه حوار آخر هو حوار الأديان ولعل المقصود بحوار الحضارات هو حوار الأديان، لأن الدين يمثل أبرز معالم للحضارة خاصة عند المسلمين ومن هنا تأتي أهمية علم الأديان المقارن في عصر القرية الواحدة في العالم وفي عصر رغبة الإنسان في كل مكان في العالم إلى معرفة ما عند الإنسان الآخر من فكر ونظرة إلى الكون والحياة والإنسان، وفي عصر إدراك القوة التي انفرجت بقيادة العالم، إن الإسلام هو الحضارة التي تستقطب الإنسان في كل مكان وفي عصر جعل الإسلام خصماً حضارياً. إن دراسة اليهودية والمسيحية من مصادرها الأصلية ثم جعلها شاهداً على أحقية الإسلام وصحته من خلال نصوصها التاريخية لهو أهم عمل يتم فيه تقديم الإسلام للإنسان الغربي، إن هذا العمل بمنزلة شاهد حق من أبناء الديانتين يشهد أمام أبناء ملته بان الإسلام حق وأن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم حق ومما يزيد من أهمية ذلك إمكانية إيصال هذه الشهادة إلى كل إنسان في كل مكان عن طريق وسائل الاتصال المتطورة في هذا الوقت، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة التي تقف على موضوع هام في مقارنة الأديان وهو ما يتصف به الله عز وجل من الصفات الجليلة العظيمة وسيكون حديثنا عن صفة العدل لأنها من الصفات الواردة في القرآن الكريم والتوراة وهي من الصفات التي يتوافق فيها القرآن الكريم مع التوراة فلا بد من البحث عن السبب في ذلك ولماذا لم يلحقها التبديل والتحريف كما لحقت بنصوص التوراة.

وأهم ملامح هذه الدراسة هي:

- (١) افتقار المكتبات الإسلامية لدراسات وأبحاث معمقة حول موضوع العدل كدراسة مقارنة بين القرآن والعهد القديم.
- (٢) سد بعض الفراغ الواضح في مفهوم العدل في الكتب السماوية.

أهداف الدراسة :

- إن هذه الدراسة كأى دراسة علمية موضوعية لها أهداف محددة وواضحة يريد الباحث أن يصل إليها والأهداف المرجو التوصل إليها بإذن الله تعالى هي:
- (١) التعرف على مفهوم العدل في القرآن الكريم والعهد القديم .
 - (٢) رقد البحث العلمي في قضية لم تدرس ولم تبحث من قبل.
 - (٣) البحث عن نقاط الاتفاق والافتراق بين القرآن الكريم والعهد القديم.
 - (٤) حيوية الموضوع وأهميته لما يترتب على فهمه من أثر طيب في حياة الأفراد والمجتمعات.

دراسات سابقة:

لم أجد فيما بحثت -وحسب اطلاع الباحث أحداً من العلماء صنف في هذه الموضوع ولم ينفرد بدراسة علمية موضوعية مستقلة، ولا بد أن هناك جزيئات متناثرة لهذا الموضوع بين ثنايا الكتب والتفاسير لكنها تبقى جهود متفرقة مشتتة مبهمه، فجاءت هذه الدراسة تجميعاً وتنظيماً وتوضيحاً وربطاً بين هذه الجزيئات المتفرقة، ومن أهم الجهود التي تطرقت إلى جزيئات هذا الموضوع هي:-

- (١) آيات العدل كما ورد في القرآن الكريم -رفعة الغامدي-رسالة ماجستير كلية التربية للبنات مكة المكرمة.
- (٢) العدل في القرآن الكريم -عبداً لله مكة-رسالة ماجستير -كلية أصول الدين بالرياض.

حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على ما يلي :-

- * دراسة النصوص القرآنية المتعلقة بموضوع العدل مع تفسيرها من كتب التفاسير الإسلامية المتعددة.
- *دراسة بعض النصوص من العهد القديم المتعلقة بموضوع العدل.

*الاقتصار على موضوع العدل وعدم التطرق إلى نقيض العدل.

منهج الدراسة :

- إن طبيعة هذه الدراسة تقوم على المنهج الوصفي ولكنها اعتمدت على عدة مناهج أخرى وذلك لطبيعة هذه الدراسة وهي كما يلي :-
- ١) المنهج الاستقرائي:- وفي هذا المنهج تتبع الباحث النصوص الواردة في موضوع العدل في القرآن الكريم والعهد القديم.
 - ٢) المنهج التحليلي:- وتم فيه معرفة واقع هذه النصوص وأهدافها وغاياتها مع التركيز الواضح على مفهوم العدل .
 - ٣) المنهج الاستنباطي :- وذلك لمعرفة النتائج الأقرب منطقية وموضوعية للوصول إلى هدف الدراسة والغاية من:- وذلك بمقارنة هذه النصوص مع بعضها البعض .
 - ٤) المنهج المقارن: بمقارنة هذه النصوص وإثبات نقاط الاتفاق ومسائل الاختلاف في وجهات النظر التفسيرية ومقارنتها للوصول إلى المعالم المتعلقة بموضوع الدراسة.

الفصل التمهيدي التعريف بمصطلحات البحث

ويحتوي على أربعة مباحث:

المبحث الأول : تعريف بـ"القرآن الكريم".

المبحث الثاني : تعريف بـ"العهد القديم".

المبحث الثالث : مفهوم العدل .

المبحث الرابع :مكانة العدل وأهميته في القرآن الكريم و العهد القديم.

المبحث الأول التعريف بـ"القرآن الكريم وأسمائه"

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول : مفهوم "القرآن الكريم"

المطلب الثاني: أسماء "القرآن الكريم".

المبحث الأول

التعريف بـ"القرآن الكريم"

المطلب الأول

القرآن " في اللغة والاصطلاح

القرآن: في اللغة مصدر مرادف للقراءة، ومنه قوله تعالى (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ

فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ) (١) ثم نقل من هذا المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز

المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من باب إطلاق المصدر على مفعوله. (٢)

وقيل معنى القران معنى الجمع وسمي القرآن بهذا الاسم لأنه يجمع السور ويضمها وقوله

تعالى { إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْءَانَهُ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْءَانَهُ } أي قراءته وفلان قرأ

عليك السلام وجمع القارئ قرأة مثل كافر وكفرة و القراء بالضم والمد المتنسك وقد يكون جمع قارئ (٣)

وهو مصدر كالعُقران والكُفران قال وقد يطلق على الصلاة لأن فيها قراءة تُسَمَّى للشيء ببعضه وعلى القراءة نفسها يقال قرأ يقرأ قراءة وقرأناً والافتراء افتعال من القراءة قال وقد تحذف الهمزة منه تخفيفاً فيقال قرآن وقرئت وقارٍ ونحو ذلك من التصريف. (٤)

(١) سورة القيامة، آية ١٧-١٨.

(٢) محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط٢، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ص١٤.

(٣) محمد بن عمر الرازي، مختار الصحاح، ط١، ج١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م، ص٥٦٠-أبو الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج٥، دار الفكر، ص٧٩.

(٤) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ط١، ج١، دار صادر بيروت، ص١٢٩.

القرآن: هو التنزيل العزيز وإنما قُدِّمَ على ما هو أبسطُ منه لشدَّفه قرأه يَقْرُؤُهُ وَيَقْرُؤُهُ الأخيرة عن الزجاج قرءاً وقرأه وقرأناً الأولى عن اللحياني فهو مَقْرُوءٌ أبو إسحق الذحوي يُسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيه صلى الله عليه وسلم كتاباً وقرآنًا وقرآنًا^(١).

القرآن الكريم في الاصطلاح:

"كلام الله تعالى المعجز، المنزل على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بواسطة أمين الوحي جبريل، المكتوب في المصحف، عليه السلام المنقول إلينا بالتواتر المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس".^(٢)

وهذا هو التعريف المتفق عليه بين علماء الأصول. وقد جمع هذا التعريف جملة من الأوصاف نوردها مع بيان شرحها.

فالكلام: هو جنس في التعريف، يشمل كل كلام، وإضافته إلى الله تعالى تخرج كلام غيره من الإنس والجن والملائكة.^(٣)

المنزل: تخرج كلام الله الذي استأثر به سبحانه وتعالى.^(٤) كما قال تعالى (قُلْ لَوْ كَانَ

الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي) ^(٥) وقوله تعالى (وَلَوْ

أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَنْهَارٍ مَا نَفِدَتْ

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١، ص ١٢٩.

(٢) محمد عبد الله دراز، النبأ العظيم نظرت جديدة في القرآن، دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٥، ص ١٤ _ مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة، ص ١٦ _ محمد أحمد معبد، نفحات في علوم القرآن، ط ١، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٠٦، هـ - ١٩٨٦، ص ١٣.

(٣) القطان، مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص ١٦ _ محمد معبد، نفحات في علوم القرآن، مرجع سابق، ص ١٣.

(٤) دراز، النبأ العظيم نظرت جديدة في القرآن، مرجع سابق، ص ١٥ _ القطان، مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص ١٦.

(٥) سورة الكهف، آية ١٠٩.

كَلِمَتُ اللَّهِ ^ظ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (١) وأخرج بالمنزل على النبي صلى الله عليه وسلم مالم

ينزل أصلاً، مثل كلامنا ومثل الحديث النبوي، وما أنزل على غير النبي كالتوراة والانجيل. (٢)
المتعبد بتلاوته: تخرج قراءة الأحاد، ولأحاديث القدسية. إن قلنا إنها منزلة من عند الله بألفاظها. لأن
التعبد بتلاوته معناه الأمر بقراءته في الصلاة وغيره على وجه العبادة، وليست قراءة الأحاد
والأحاديث القدسية كذلك. (٣)

المطلب الثاني أسماء القرآن الكريم

إن أسماء القرآن الكريم كثيرة، وقد ذكر في كتاب البرهان في علوم القرآن أن الله تعالى
سمى القرآن بخمس وخمسين اسماً. نقتصر على بعض أسمائه المشهورة ومنها (٤).

١_ قد سماه الله تعالى " القرآن " فقال عز وجل: (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ

وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٥﴾ .

٢_ وسماه الله تعالى " الكتاب " فقال تعالى: (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا

تَعْقِلُونَ ﴿٦﴾ .

(١) سورة لقمان، آية ٢٧.

(٢) الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، مرجع سابق، ج ١، ص ١٧.

(٣) القطان، مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص ١٦_ محمد معبد، نفحات في علوم القرآن، مرجع سابق،
ص ١٤.

(٤) محمد معبد، نفحات في علوم القرآن، مرجع سابق، ص ٤٣.

(٥) سورة الإسراء، آية ٩ .

(٦) سورة الأنبياء، آية ١٠.

٣_ وسماه الله تعالى " الفرقان " فقال تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ

لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴿١﴾.

٤_ وسماه الله تعالى " الذكر " فقال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٢﴾).

٥_ وسماه الله تعالى " التنزيل " فقال تعالى: (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٣﴾).

وقد غلب من أسمائه "القرآن" و"الكتاب"، حيث روعي في تسميته "قرآناً" كونه متلوّاً بالألسن، كما وروعي في تسميته "كتاباً" كونه مدوناً بالأقلام، ، فكلتا التسميتين من تسمية شيء بالمعنى الواقع عليه. وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أي أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعاً ، أن تضل أحدهما فتذكر الأخرى^(٤)

(١) سورة الفرقان ، آية ١ .

(٢) سورة الحجر ، آية ٩ .

(٣) سورة الشعراء ، آية ١٩٢ .

(٤) القطان، مباحث في علوم القرآن، مرجع سابق، ص١٧.

المبحث الثاني:
التعريف بـ"العهد القديم" وتقسيم أسفاره

ويحتوي على مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم "العهد القديم" .

المطلب الثاني : تقسيم أسفار "العهد القديم" .

المبحث الثاني

التعريف بـ "العهد القديم"

المطلب الأول: "العهد القديم" في اللغة والاصطلاح:

هذا المركب يتألف من كلمتين "العهد والقديم" والبحث العلمي يقتضي تعريف كلا من الكلمتين لغة واصطلاحاً ثم بيان المراد به بعد التركيب فأقول وبالله التوفيق.

العَهْد: المَوْثِقُ، وجمعه عُهود. (١) فالعَهْدُ كل ما عُوهِدَ اللهُ عليه وكلُّ ما بين العبادِ من المواثيقِ فهو عَهْدٌ، (٢) فالعين والهاء والداد أصلُ هذا الباب وقد دالُّ على معنى واحد، قد أوماً إليه الخليل حيث قال: أصله الاحتفاظُ بالشَّيء وإحداثُ العهدِ به. (٣)

والعَهْدُ الوصية كقول سعد حين خاصم عبد بن زمعة في ابن أخته فقال ابن أخي عَهْدَ إليّ فيه أي أوصى، ويأتي أيضاً بمعنى المَوْثِقُ واليمين يحلف بها الرجل والجمع كالجمع تقول عليّ عَهْدُ الله وميثاقه وأخذتُ عليه عهدَ الله وميثاقه، والعَهْدُ التقدُّمُ إلى المرءِ في الشَّيء، والعَهْدُ الأمانُ أنا أُعْهِدُكَ من هذا الأمرِ أي أُؤمِّنُكَ منه. (٤)

أما القَدَمُ: العَنْقُ مصدر القَدِيمِ. والقَدَمُ: تَفْيِضُ الحُدُوثِ قَدَمٌ يَفُودُ قَدَمًا و قَدَامَةً و تَقَادِمٌ وهو قَدِيمٌ والجمع قُدَماءٌ و قُدَامى . وشيء قُدَامٌ : كَقَدِيمٍ. (٥)

(قدم) القاف والداد والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على سَبَقٍ و رَعَفٍ ثم يفرَّع منه ما يقاربه: يقولون: القَدَمُ: خلاف الحُدُوثِ. ويقال: شيءٌ قَدِيمٌ، إذا كان زمانُهُ سالفًا. (٦)

"العهد القديم" اصطلاحاً:

العهد القديم : ancient testament هو مصطلح أُطلق من قبل النصارى في العصور المسيحية على الأسفار التي اعتمده اليهود للتفريق بينها وبين ما أعتده المسيحيون من أسفارهم التي أطلقوا عليها اسم العهد الجديد nouveau testament. (١)

(١) أبين فارس ، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق ، ج ٤ ، ص ١٦٧.

(٢) ابن منظور، لسان العرب ، مصدر سابق، ج ٣ ، ص ٣١١.

(٣) أبين فارس ، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج ٤ ، ص ١٦٧.

(٤) ابن منظور، لسان العرب ، مصدر سابق، ج ٣ ، ص ٣١١_٣١٦.

(٥) ابن منظور، المصدر ذاته، ج ١٢ ، ص ٤٦٥.

(٦) أبين فارس ، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق، ج ٥ ، ص ٦٥.

في حين يطلق اليهود أنفسهم على هذه الأسفار أسم "تاناخ" "tanakh" وهي عبارة عن مجموعة من الأسفار التي كتبت قبل عهد المسيح عليه السلام والتي تضم الأسفار التي جاء بها موسى وأنبياء بني إسرائيل. (٢)

فالعهد القديم في الفكر اليهودي هو عبارة عن "عهد الرب" الذي تكرر لإبراهيم، ثم إسحاق، ثم يعقوب، ثم تكرر على لسان موسى، والأنبياء، من بعده. (٣) حيث قام بجمع هذه الأسفار رجال المجمع الديني الأكبر السنهدين (٤) عقب العودة من السبي البابلي، وقد قام بكتابة هذه الأسفار وتصنيفها عزرا الكاتب ثم أعلنها على الملأ الإسرائيلي في أول يوم من عيد السنة الجديدة عام ٤٤٤ ق.م، وصارت تعرف بشريعة موسى عليه السلام. ويعتبر العهد القديم كتاب مقدس عند اليهود الأرثوذكس والنصارى معاً، مع وجود بعض الاختلافات حول مضامينه وترتيب أسفاره. (٥)

المطلب الثاني: تقسيم أسفار العهد القديم

يتكون العهد القديم من مجموعة أسفار لا تتساوى في الطول وتختلف في النوع. كتبت هذه الأسفار على مدى يربو على تسعة قرون وبلغات مختلفة واعتماداً على التراث المنقول شفويًا. وقد صححت وأكملت أكثرية هذه الأسفار، بسبب أحداث حدثت أو بسبب ضرورات خاصة، وفي عصوراً متباينة أحياناً. (٦) حيث يقسم العهد القديم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية وهي

(١) علي وافي، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، ط١، مكتبة النهضة، مصر، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤، ص ١٣.

(٢) محمد علي البار، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، ط١، ج١، دار القلم، دمشق، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م، ص ١١٣.

(٣) محمد علي البار، المرجع ذاته، ص ١٦١.

(٤) صيغة عبرية للكلمة اليونانية «سندريون» وتعني «مجلس». وقد كان هذا الاسم يُطلق على الهيئة القضائية العليا المختصة بالنظر في القضايا السياسية والجناحية والدينية المهمة في المناطق التي كان يعيش فيها اليهود في فلسطين. وكان السنهدين بمنزلة المحكمة (بيت دين). ولذا، فإنه يُطلق عليه بالعبرية اسم «بيت دين جادول» أي «المحكمة العليا».

(٥) عرفان عبد الحميد فتاح، اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، ط١، دار عمار، عمان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م، ص ١٣٥ - ١٣٦.

(٦) فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، ص ١١.

الأسفار الخمسة ، أو التوراة في أضيق معانيه: "torah" ثم الأنبياء "nebeim" ثم الكتب "ketubim" ، ومن هذه الأحرف يتشكل المصطلح العام : "tanakh" وعند اليهود الارثوذكس قد تتسع دلالة العهد القديم لتشمل إلى جانب الأسفار الخمسة ، القسمين الآخرين ، بل، قد يطلق فيراد به :العهد لقديم بأقسامه الثلاثة [التوراة المدونة _ ketab _ she _ be _ torah] مضافا إليه " التلمود" أو الشريعة الشفوية [torah_ she _ be _ al_peh] وهذا هو معتقد المؤمنين من اليهود بالتوراة " dual torah " المدونة بأقسامها الثلاثة الأدفة الذكر ، والشفوية التلمود المنقول بالتواتر عبر سلسلة موثقة من الإسناد الذي ينتهي إلى موسى عليه السلام (١) كما تنقسم الأجزاء الثلاثة رئيسة في النسخ المقتنهما يلي.

(١) التوراة : أو كتب موسى الخمسة (البنطاطوك) "pentateugue" (٢) وتتكون من خمسة أجزاء كل جزء يسمى سفرا ، وينسب إلى سيدنا موسى عليه السلام ، وتغطي هذه الأسفار فترة من التاريخ تبدأ من بدء الخليقة ، وتنتهي بوفاة موسى عليه السلام في شرق الأردن حوالي سنة ١٣٠٠ ق.م . وتتابع على الشكل الآتي (٣) سفر التكوين، سفر الخروج ، سفر الأوبين ، ثم سفر العدد، ثم سفر التثنية (٤)

(٢) الأسفار النبوية: وقد أطلق على هذه الأسفار أسم الأسفار النبوية أو كتابات الأنبياء ، لأنها تنسب لمجموعة من المتنبيين الذين ظهروا منذ القرن الثامن قبل الميلاد إلى القرن الثاني قبل الميلاد (٥) وتقسم هذه الأسفار إلي قسمين:

(أ) أسفار الأنبياء المتقدمين : وتشمل أسفار يشوع، والقضاة ،وصموئيل الأول ، وصموئيل الثاني، والملوك الأول ، والملوك الثاني.

(١) عرفان فتاح ، اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، مرجع سابق، ص ١٣٧ .

(٢) محمد البار، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، مرجع سابق، ص ١٦٣ .

(٣) حسن ظاظا، شريعة الحرب عند اليهود، الطبعة الأولى، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٦، ص ١٩ .

(٤) محمد البار، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، مرجع سابق، ص ١٦٣ .

(٥) محمد البار، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، مرجع سابق، ص ١٦٣ .

ب) أسفار الأنبياء المتأخرين: وتشمل سفر أشيعا، وسفر أرميا، وسفر حزقيال ، وسفر هوشع، وسفر عاموس، وسفر عوبديا، وسفر يونس "يونس"، وسفر ميخا، وسفر ناحوم، وسفر حبقوق، وسفر حجي، وسفر زكريا، وسفر ملاخي.^(١)

٣) الكتابات أو أسفار الشعر والحكمة : وتشمل سفر المزامير، وسفر الأمثال، وسفر أيوب، وتسمى هذه أحيانا "الكتب العظيمة" كما تشمل المجالات الخمس وهي : نشيد الانشاد، وسفر راعوث، ومراثي ارميا، والجامعة، وأستير، وتشمل ما يسمى الكتب وهي :دانيال، وعزرا ، ونحميا، وأخبار الأيام الأول والثاني. ومجموع هذه الأسفار تسع وثلاثون سفرًا.^(٢)

^(١) عرفان فتاح، اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، مرجع سابق، ص ١٤١.

^(٢) محمد البار، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، مرجع سابق، ص ١٦٣.

المبحث الثالث مفهوم العدل

ويحتوي على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العدل.

المطلب الثاني: العدل والقسط في القرآن الكريم.

المبحث الثالث مفهوم العدل

المطلب الأول: العدل في اللغة والاصطلاح

العدل في اللغة : ما قام في النفوس أنه مستقيم، وهو ضد الجور، وعدل الحاكم في الحكم يعد عدلا وهو عادل من قوم عدول. وفي أسماء الله تعالى العدل : هو الذي لا يميل به الهوى فيجور في الحكم. وعدل لأخيرة أسم للجمع كتجر، وشرب، وعدل عليه في القضية فهو عادل، وبسط الوالي عدله ومعدلته^(١).

عدل : عدلا وعدولا ومال ويقال عدل عن الطريق حاد إليه، ورجع أمره عدلا وعدالته ومعدلته استقام وفي حكمه حكم بالعدل، ويقال : عدل فلان عن طريقه ورجعه إلى طريق عطفه، ولشيء عدلا أقامه وسواه ويقال : عدل الميزان، وعدل السهم، ولشيء بالشيء سواه به وجعله مثله قائما مقامه^(٢).

عدل : العين والذال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان، كما المتضادين أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج، فالأول العدل من الناس المرضي المستوي الطريقة يقال هذا عدل وهما عدل. وتقول: هما عدلان أيضا، وهم عدول، وأن فلانا العدل والعدالة ولعدل الحكم بالاستواء ويقال للشيء يساوي الشيء^(٣).

ويقال : رجل عدل، ورجلان عدل، ورجال عدل وامرأة عدل، ونسوة عدل كل ذلك على معنى رجال نوو عدل، ونسوة نوات عدل، فهو لا يجمع ولا يؤنث ولا يثنى فإن رأيته مجموعا، أو مثني، أو مؤنثا فعلى أنه قد أجري مجرى الوصف وليس المصدر^(٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب ، مصدر سابق، ج ١١ ، ص ٤٣٠ .

(٢) إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، ج ٢ ، دار الفكر، ص ٥٨٨ .

(٣) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة، مصدر سابق ج ٤ ، ص ٢٤٦ .

(٤) ابن منظور، لسان العرب ، مصدر سابق، ج ١١ ، ص ٤٣٠ .

العدل: الحكم بالحق يقال : هو يقضي بالحق، ويعدل، وهو حكم عادل ذو معدلة في حكمه، والعدل من الناس المرضي قوله وحكمه. قال الداهلي: رجل عدل جاز الشهاده ورجل عدل رضا ومقنع الشهاده^(١)

العدل: الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله واخذ ما عليه. وهو توسيط بين حالين في كم، أو كيف، أو تناسب، ويقال: ماء معتدل بين الحار والبارد، وجو معتدل الحرارة والبرودة، وجسم معتدل بين الطول والقصر.

الاعتدال: الوقت الذي يتساوى فيه الليل والنهار وفي أوجاء العالم كله وهو ربيعي ويكون في أول يوم من فصل الربيع وخريفي ويكون في أول يوم من الخريف.

وعدل فلان بفلان سوى بينهما، ولأمتعته جعلها أعدلا متساوية؛ لتحمل وفلان في المحمل ركب معه، ولشيء ساواه فهو عادل^(٢).

وفرق سيبويه بين العدل والعدل فقال: العدل من عادلك من الناس، والعدل لا يكون إلا للمتاع خاصة فبين أن عدل الإنسان لا يكون إلا إنسانا مثله، وأن العدل لا يكون إلا للمتاع^(٣).

العدل: المثل والنظير والجزاء والفداء فقد جاء في قوله تعالى : (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ

وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَعَةٌ)^{(٤)(٥)}

والعدل عند الفلاسفة أحد الفضائل الأربعة التي سلم بها الفلاسفة من قديم: وهي الحكمة والشجاعة، والعفة، والعدالة^(٦).

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٤٣٠.

(٢) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨٨.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٤٣٠.

(٤) سورة البقرة : الآية : ١٢٣.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٤٣٠.

(٦) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج ٢، ص ٥٨٨.

العدل تقويمك الشيء بالشيء من غير جنسه حتى تجعله له مثلاً^(١).

العادل: المشرك الذي عدل بربه، ومنه قول تلك المرأة للحجاج : إنك لقاسط عادل^(٢).

العدالة: صفة توجب مراعاتها الاحتراز عما يخل بالمروءة عادة ، فالمرءة الواحدة من صغائر الهفوات، لا تُخل بالمروءة ظاهراً لاحتمال الغلط، والذسيان، والتأويل، بخلاف ما إذا عرف منه ذلك، وتكرر فيكون الظاهر الإخلال، ويعتبر عُرف كل شخص وما يعتاده من لبسه، وتعاطيه للبيع والشراء وحمل الأمتعة، فإذا فعل ما لا يليق به لغير ضرورة قذح وإلا فلا^(٣).

العدل في الاصطلاح:

أولاً: تعددت تعريفات العلماء لمصطلح العدل بناءً على اختلاف مناهجهم الفكرية،

والعقلية ومنها:

(١) فقد نقل عن القاضي عبد الجبار في كتاب " شرح الأصول الخمسة" أن العدل في

اصطلاح المتكلمين فإذا قيل : إنه تعالى عدل فالمراد به أن أفعاله كلها حسنة، وأنه لا

يفعل القبيح، ولا يخل بما هو واجب عليه^(٤).

(٢) وقد نقل عن الشهرستاني في كتاب " الملل والنحل" نقلاً عن المعتزلة:

العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة، وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة^(٥)

(٣) وقد نقل أيضاً عن الغزالي في كتابه " المقصد الاسني"

هو الذي يصدر فعل العدل الذي هو المضاد للجور.

(١) ابن منظور، لسان العرب، مصدر سابق، ج ١١، ص ٤٣٠.

(٢) الرازي، مختار الصحاح، مصدر سابق، ص ٥٠٩.

(٣) أحمد الفيومي، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، ج ٢، دار المكتبة العالمية، بيروت، ص ٣٩٧.

(٤) القاضي عبد الجبار الهمداني " شرح الأصول الخمسة" تعليق الإمام احمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق

الدكتور عبد الكريم عثمان، ط ٢، مكتبة وهبة، ص ١٣٢.

(٥) الأمام أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، علق عليه الشيخ احمد فهمي محمد،

ط ١، ج ١، ص ٥٦.

وعدل العبد هو أن يستعمل كل عضو من أعضائه في وظيفته التي أذن الشرع بها، وأن يجعل هواه أسير للدين، والعقل، ومعنى هذا أن الإنسان العادل هو الذي يتحرى الحق بجميع وسائله، ويبتعد عن الهوى والغرض. (١).

(٤) فقد نقل عن الجرجاني قوله:

"العدل هو عبارة عن الأمر المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وفي اصطلاح النحويين خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى، وفي اصطلاح الفقهاء هو اجتناب الكبائر ولم يصر على الصغائر، وغلب صوابه، واجتناب الأفعال الخسيسة كالأكل في الطريق والبول وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة وهو الاعتدال والاستقامة، وهو الميل إلى الحق" (٢).

ثانياً: وقد نحا علماء الأخلاق في تعريف العدل مذحاً مشابهاً للمتكلمين والفلاسفة، فقد جاء في كتاب فتح الخلاق في مكارم الأخلاق ما نصه:

- (١) إن العدل التزام طريق الحق في كل أمر من أمور الحياة، وعدم الحديد عنه قيد شعره والبعد عن الظلم، أو الميل عن جادة الإنصاف بقصد بغية، أو منفعة تعود إليه (٣).
- (٢) وذهب صاحب كتاب "الفضائل الأخلاقية" إلى تعريف العدل بأنه: أن يكون لكل امرئ ثمرة علمه وأن يتحمل كل امرئ مسؤولية أخطائه (٤).
- (٣) وجاء في كتاب "الأخلاق الإسلامية وأسسها": إن العدل هو المساواة بين التصرف وبين ما يقتضيه الحق دون زيادة أو نقصان، وقيل هو إعطاء كل ذي حق ما يعادل حقه ويساويه دون زيادة ولا نقصان (٥).

(١) محمد الغزالي، المقصد الاسني في شرح معاني أسماء الله الحسنى، تحقيق بسام عبد الوهاب، ط١، ج١، دار الجفان-قبرص، ١٤٠٧هـ-١٩٤٨م، ص ٩٨.

(٢) علي بن محمد الجرجاني، "كتاب التعريفات"، تحقيق الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار الرشد، باب العين، ص ١٧٠.

(٣) أحمد الدجوي، فتح الخلاق في مكارم الأخلاق، تحقيق عبد الرحيم مار ديني، مكتبة دار المحبة، ص ٥٨.

(٤) أحمد عبد الرحمن إبراهيم، الفضائل الخلقية في الإسلام، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ص ٩٥.

(٥) عبد الرحمن حبنكة الميداني، "الأخلاق الإسلامية وأسسها"، ط٣، ج١، دار القلم، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص ٦٢٢.

ثالثاً: وذهب أصحاب كتب التفسير إلى تعريف العدل اعتماداً على النصوص القرآنية التي تضمنت في ثناياها هذا الخلق العظيم.

(١) ذهب ابن العربي في تعريفه إلى التفصيل في أنواعه حيث قال: العدل بين العبد وربّه إثارة حقه تعالى على حظ نفسه، وتقديم رضاه على هواه، والاجتناب للزواجر، والامتثال للأوامر.

- وأما العدل بينه وبين نفسه فمنعها مما فيه هلاكها.
- وأما العدل بينه وبين الخلق فبذل النصيحة، وترك الخيانة فيما قل وكثر والإصاف من نفسك لهم بكل وجه، ولا يكون منك إساءة إلى أحد بقول، ولا فعل، ولا في سر، ولا في علن، والصبر على ما يصيبك منهم من البلوى وأقل ذلك الإصاف وترك لأذى^(١).

(٢) وعرفه أبو السعود في تفسيره: انه التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وهو رأس الفضائل كلها ويندرج تحته فضيلة القوة الشهوية من العفة المتوسطة بين الخلاعة والخمود، وفضيلة القوة الغضبية السبعية من الشجاعة المتوسطة بين التهور والجبن^(٢).

(٣) وعرفه الشوكاني: أنه فصل الحكومة على ما في كتاب الله - سبحانه وتعالى - وسنة رسول ﷺ لا الحكم بالرأي المجرد^(٣).

(٤) وعرفه الشيخ الشعراوي في تفسيره حيث قال: العدل : هو الإصاف و المساواة، وعدم الميل لأنه لا يكون إلا بين شيئين متناقضين^(٤).

(١) محمد بن احمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ط١، ج١٠، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧، ص١٦٦.

(٢) محمد بن محمد أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر احمد عطا، ج٣، دار الفكر - بيروت، ١٤١٠هـ - ١٩٨١، ص٣٩٤.

(٣) محمد بن علي لشوكاني، فتح الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ط١، ج١، دار عالم الكتب، ص٤٨٠.

(٤) محمد متولي لشعراوي، خواطر محمد متولي الشعراوي، الجزء ١، ص٥٠١.

وبعد الاطلاع على المقصود بمصطلح العدل عند العلماء المسلمين على اختلاف مناهجهم الفكرية والعقدية، فإن الرأي الذي أميل إليه، واجده الأنسب ضمن هذه التعريفات، هو الرأي الأول في تعريف علماء الاخلاق وذلك للأسباب الآتية:

- (١) إنه جاء شاملاً لجميع مجالات الحياة التي يجب التزام العدل فيها.
- (٢) إن التعريف ذكر ما يمنع ويحول بين المرء والعدل، من منافع دنيوية أو شهوات نفسية.
- (٣) إن التعريف تعرض لذكر نقيض العدل، وهو الظلم في حين أن كثيراً من التعريفات الأخرى غفلت عن هذا الجانب.

المطلب الثاني: العدل والقسط في القرآن الكريم

إن الله - سبحانه وتعالى- أكرم هذه الأمة بالقرآن العظيم الذي جاءت أحكامه، وتشريعاته صالحة لكل زمان ومكان، ولينظم جميع تعاملاتنا في شتى مجالات الحياة، ليكون نظاماً متكاملًا فقد اعتبر العدل أساساً للمعاملة، وركنا فعالاً وقويا في معاملة الإنسان لأخيه الإنسان، ولذلك جاءت الآيات القرآنية تدعو إلى العدل وتحث عليه من الألفاظ التي دعت إلى هذا الخلق الرفيع لفظ القسط ومشتقاته فقد "ورد هذا اللفظ في القرآن الكريم خمس وعشرون مرة جاءت ثلاث وعشرون بمعنى العدل^(١).

(١) (شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَابِئًا

بِالْقِسْطِ)^(١)

(٢) (وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ

بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)^(٢)

(٣) (وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوُلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ)

(٤) (يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ)^(٤)

(٥) (وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)^(٥)

وجاء لفظ "تقسطوا":

(١) (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

مَثْنَىٰ وَثُلَّةَ وَرُبَعًا)^(١)

(١) محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفيحاء للطباعة والنشر، دمشق، ص ٥٤٤.

(٢) سورة آل عمران ، آية ١٨ .

(٣) سورة إل عمران ، آية ٢١ .

(٤) سورة النساء ، آية ١٢٧ .

(٥) سورة المائدة، آية ٤٢ .

(٢) (لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي الدِّينِ وَلَمْ تُخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)^(١)

وجاء لفظ "اقسط" :

(١) (ذَلِكَ أَمْرٌ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا)^(٢)

(٢) (أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ)^(٤)

(٣) (وَإِنَّ حَكَمَتَ فَأَحْكَمَ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)^(٥)

(٤) (فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ)^(٦)

وجاءت لفظ "القسطاس" :

(١) (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ)^(٧)

(٢) (وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ)^(٨)

بعد ما تقدم ذكره من الحديث عن القسط، والآيات المتضمنة لكلمة القسط ومشتقاتها، فلا بد هنا من الإشارة إلى ما بين القسط والعدل من فروق بما يجلي عنها شبهة الترادف، والأدلة على ذلك كثيرة.

أولها: أنه إذا كانت الزيادة في المبنى مفضية إلى الزيادة في المعنى فمن المؤكد أن الاختلاف في المبنى وهو اختلاف في المعنى، فالأدلة اللغوية لكلمة قسط هي مختلفة تمام

(١) سورة النساء، آية ٣

(٢) سورة الممتحنة، آية ٨

(٣) سورة البقرة، آية ٢٨٢

(٤) سورة الأحزاب، آية ٥

(٥) سورة المائدة، آية ٤٢

(٦) سورة الحجرات، آية ٩

(٧) سورة الإسراء، آية ٣٥

(٨) سورة الشعراء، آية ١٨٢.

الاختلاف عن المادة اللغوية لكلمة عدل فالقسط هو النصيب بالعدل، وفعله أقسط فإذا قيل أقسطه فكأنهم قالوا أعطاه النصف الذي هو له (١). فالقسط هو الحصاة التي تنوبه (٢).
فهو العدل البين الظاهر، ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل في الوزن حتى تراه ظاهراً لأن من العدل ما يخفى ولهذا فالقسط هو النصيب الذي بينت وجوهه (٣).

فيفهم من التعريف أن القسط هو النصيب، والحصاة الظاهرة البينة التي لا يعتريها الشك في صحتها، ومما يؤكد هذا ارتباط لفظ القسط في كثير من الآيات القرآنية بالمكاييل والموازين كقوله تعالى في سورة الأنعام (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ) (٤).

فقد قال الإمام الرازي في تفسيرها : " وأعلم أن كل شيء بلغ تمام الكمال فقد وفي وتم، ويقال درهم واف وكيل واف ووافيته حقه ووفيته إذا أتمته، وأوفي الكيل إذا أتمه ولم ينقص منه شيء (٥).

ولاشك أن بلوغ التمام في المكاييل، والموازين يحتاج إلى دقة الضبط، فيها ولا يكون إلا بإعطاء الأنصبة والحصص على الوجه الذي لا يحتمل إنقاصاً، ولا زيادة فتكون الحصص، والأنصبة حينئذ ظاهرة بينة فلا توصف حينئذ بالعدل، وإنما توصف بالقسط لما فيه من البيان، والوضوح في مثل هذه الأنصبة، وهذا ما أكده قوله تعالى في سورة الأنبياء

(وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (٦) أي بالعدل توزن صحائف الأعمال،

وقيل وضع الموازين تمثيل لأرصاد الحساب السوي والجزاء على حسب الأعمال بالعدل، وإفراد القسط لأنه مصدر وصف به للمبالغة (٧).

(١) محمد ياس الدوري، "دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج ٥، دار مكتبة الهلال، ص ٧١.

(٣) أبو هلال العسكري، معجم الفروق اللغوية، ج ١، ص ٢٩٧.

(٤) سورة الأنعام، آية ١٥٢.

(٥) محمد بن عمر الرازي، التفسير الكبير، ط ٣، ج ١٣، دار إحياء التراث العربي بيروت، ص ٢٣٤.

(٦) سورة الأنبياء، آية ٤٧.

(٧) ناصر الدين البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ٤، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦، ص ٩٦.

فاستخدام لفظ القسط في هذه الآية يشعر السامع أن الحساب يكون بمنتهى القسط الذي هو عين العدل الذي لا زيادة فيه، ولا نقصان مما يفهم منه أن القسط مرحلة متقدمة على العدل لما فيه من الدقة، وأن هذه الدقة غير مرتبطة بمقاييس الدنيا فحسب بل كذلك في مقاييس الآخرة، كما أن القسط بما احتواه من الدقة غير محصور بالمقاييس والموازن فحسب، بل بكل جزء أو فصل في نزاع فقد جاء في قوله تعالى في سورة يونس (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ

قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ) (١)

ومراد الآية أن القوم إذا اجتمعوا في الآخرة جمع الله بينهم وبين رسولهم في وقت المحاسبة وبان الفصل بين المطيع والعاصي؛ ليشهد عليهم بما شهد منهم ويقع منهم الاعتراف بأنه بلغ رسالات ربه فيكون ذلك من جملة ما يؤكد الله به الزجر في الدنيا، كالمساءلة وإنطاق الجوارح، والشهادة عليهم بأعمالهم (٢).

ولو أمعنا النظر في الآية لوجدنا أن المقصود بالقسط ليس هو فصل القضاء اعتماداً على ما يقدم من معطيات، وقرائن فحسب، بل القسط يتعدى ذلك إلى التحقق من صحة تلك المعطيات التي يبني عليها فصل القضاء، فإذا صحت تلك المعطيات كان القسط، فقد أبانت الآية الكريمة ذلك من خلال شهادة الرسل على الأقسام، وإنطاق الجوارح، ليكون فصل القضاء بعد ذلك بعيداً عن أي خطأ، أو غفلة، أو اعتماداً على معطيات قد تعترتها الشبهات، فالأدلة بينت ظاهرة لا لبس فيها، ولا غموض فيكون ما يبني عليه كذلك بيناً ظاهراً لا لبس فيه، وهو عين العدل، ويضاف إلى ما تقدم أن الله عز وجل مطلعاً على سرائر القلوب، وهذا ما يعجز بنو البشر عن تحقيقه في مجالس قضائهم، فلا توصف مجالس قضائهم بالقسط بل توصف بالعدل لما قد يعرض لها من عارض، ولأن العدل بين البشر أمر نسبي لما يعترتهم من تفاوت في الإفهام، أو الخطأ أو غفلة أو تأثراً بمشاعر، أو حال من الأحوال.

ومما يؤكد أن القسط ذا معنى متقدم على العدل، هو اجتماع كلمة القسط، والعدل في آية واحدة فقد جاء في قوله تعالى في سورة الحجرات: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا

(١) سورة يونس، آية ٤٧.

(٢) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ١٧، ص ١٠٦.

فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ
أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ

(١) ﴿١٨﴾

فلو كان العدل والقسط بمعنى واحد لما كان هناك حاجة لذكره بعد الأمر بالعدل، أو تكراره، ولكن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن هناك اختلافاً بينهما فالآية جاءت لتخبر أن على الفئة التي القي على عاتقها مهمة الإصلاح بين الطائفتين المتقاتلتين، وقاتل الباغية منهما حتى تفيء إلى أمر الله فإنها مطالبة بعد هذا القتال بالإصلاح بينهما بالعدل، ولكن ما سبق هذا الرجوع من قتال قد يفضي بهم في بعض الأحيان إلى الحيف عن العدل لما قد يعلق في النفوس من العداة بعد ما حدث من اقتتال، فجاء الأمر صريحا بإقامة العدل فيهم وفق أحكام كتاب الله تعالى ثم أتبع ذلك بالأمر بالقسط ليكون من حيث النظم لهذه الآية متأخرا عن العدل مما يوحي بمرحلة متقدمة تحتاج إلى الاجتهاد والسعي لبلوغه. (٢)

كما أنه يضاف إلى ما تقدم أن الله تعالى قد أمر عباده بالعدل، وحثهم عليه في كثير من الآيات الكريمة، وأمرهم كذلك بالقسط وحثهم عليه إلا أنه عز وجل لم يصف نفسه بأنه عادل بل وصف نفسه بأنه قَائِمًا بِالْقِسْطِ (٣). كما جاء في قوله تعالى في سورة آل عمران

(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ۚ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ
الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٨﴾) (٤)

فان لله الأسماء الحسنى، والصفات العليا، فلا يليق بجلال سلطانه وعظيم إحسانه إلا أن يوصف بالكمال في كل شأن من شؤونه، وما يقتضيه هذا الكمال من صفات، فعندما لا يصف الله

(١) سورة الحجرات ، آية ٩ .

(٢) د. فاضل السامرائي، الفرق بين العدل والقسط، majles.alukah.net/showthread.php/١٣/١/١١/٢٠١١

(٣) د. فاضل السامرائي، الفرق بين العدل والقسط، majles.alukah.net/showthread.php/١٣/١/١١/٢٠١١

(٤) سورة آل عمران ، آية ١٨ .

نفسه بالعدل وإنما يصفها بالقسط فإننا نفهم من ذلك أن القسط قد بلغ مبلغه من الكمال، والإيفاء قد قصر العدل عن بلوغه.

وبعد ما تقدم ذكره من فروق بين القسط والعدل، فإنه يمكننا أن نخلص إلى أن القسط مرحلة متقدمة على العدل من حيث البيان، والظهور، فيكون بناء على ذلك هو عين العدل وجوهه.

وبعد الحديث عن القسط، والعدل، وما بينهما من فرق، لابد هنا من أن ننوه إلى أن هناك فرقا لغويا بين كلمة القسط بكسر القاف، والقسط بفتح القاف.

فالقسط بكسر القاف وسكون السين هو العدل، والنصيب بالعدل كالنصف ولنصفه^(١). أما القسط بفتح القاف وسكون السين فهو أن، يأخذ قسط غيره وهذا هو الجور قال الراغب الأصفهاني ولذلك يقال قسط الرجل إذا جار^(٢)

قال تعالى (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) (١٥)^(٣)

وقد حكى عن الحجاج بن يوسف الثقفي أنه قال لسعيد بن جبير: ما تقول في فقال سعيد بن جبير إنك قاسطٌ عادل فقال الحجاج للاقوم ما تضمنون فقالوا: مدحك بالقسط العدل. فقال الحجاج بل وصفني بالجور والكفر^(٤) ثم تلا لهم قوله تعالى: (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا

لِجَهَنَّمَ حَطَبًا) (١٥)^(٥) وقوله تعالى (ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ)^(٦)

(١) الدوري، دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني، مصدر سابق، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) شهاب الدين الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم معاني كلمات القرآن الكريم، تحقيق محمود محمد السيد الدغيم، صورة المخطوط المحفوظة في خزانة نور عثمانية في اسطنبول، ص ٤٥٥.

(٣) سورة الجن، آية ١٥.

(٤) الحلبي، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم معاني كلمات القرآن الكريم، مصدر سابق، ص ٤٥٥.

(٥) سورة الجن، آية ١٥.

(٦) سورة الأنعام، آية ١.

المبحث الرابع
مكانة العدل وأهميته في القرآن الكريم والعهد القديم

ويحتوي على مطلبين:

- المطلب الأول: مكانة العدل وأهميته في "القرآن الكريم".
- المطلب الثاني: مكانة العدل وأهميته في "العهد القديم".

المبحث الرابع

مكانة العدل وأهميته في القرآن الكريم والعهد القديم.

المطلب الأول

مكانة العدل وأهميته في "القرآن الكريم"

إن ثبوت أهمية العدل في القرآن الكريم لأمر واضح بين لا يحتاج إلى كبير عناء لإثباته، فهو يظهر جلياً من خلال الآيات الكريمة التي جاءت تدعو إلى التزام هذا المنهج الشامل الذي قد سبق كل الأنظمة المعاصرة في تطبيق قواعد هذا المنهج العظيم.

فقد جاء في قوله تعالى من سورة النساء: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا)^(١)

قيل في تفسير هذه الآية أنها نزلت في عثمان بن طلحة بن عبد الدار، وكان من سدنة الكعبة، وذلك أن رسول الله ﷺ كان دخل مكة يوم الفتح فأغلق عثمان باب الكعبة وصعد إلى السطح وأبى أن يدفع المفتاح إليهم، وقال: لو علمت أنه رسول الله لم أمدعه، فلوى علي بن أبي طالب يده وأخذه منه وفتح الباب، ودخل رسول الله ﷺ وصلى ركعتين، فلما خرج الرسول سأله أن يعطيه المفتاح، ويجمع له السقاية والسدانة فنزلت هذه الآية، فأمر علياً برده إلى عثمان بن طلحة ويعتذر إليه^(٢).

وأما في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ)^(٣)

(١) سورة النساء، آية ٥٨.

(٢) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط١، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥، ص ٥١٣.

(٣) سورة النساء، آية ٥٨.

يقول ابن عاشور في تفسير هذه الآية " هذا إفاضة في بيان شرائع العدل، والحكم، ونظم الطاعة وذلك من الأغراض التشريعية الكبرى التي تضمنتها هذه السورة، ففي قوله تعالى (إنَّ

اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ) دلالة فيها صراحة في الأمر بالوجوب، مثل صراحة النهي في قوله في الحديث (

إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم) فقد جاء الخطاب في هذه الآية بوجوب الأمانة لكل من يصلح له تلقي هذا الخطاب، والعمل به من كل مؤتمن على شيء، من كل من تولى الحكم بين الناس بالحقوق. (١)

ولكن الناظر في الآية الكريمة يجد فيها دعوة إلى الالتزام بأداء الأمانة، وتحري العدل دون أن يجد أي تخصيصاً صريحاً في أن ذلك من المهام الموكلة إلى الحاكم، وولاية الأمور فقط. وهذا ما أشار إليه الإمام القرطبي حين قال في تفسير هذه الآية: " والظاهر أن الآية عامة في جميع الناس، فهي تتناول الولاية فيما أوكل إليهم من الأمانات في قسمة الأموال، ورد الظلمات، والعدل في الحكومات. (٢)

وهذا ما ذهب إليه الشيخ الشعراوي في تفسيره حيث قال: " ويلحظ من الأداء البياني في القرآن الكريم في قوله تعالى: (تؤدوا) فهذه للجماعة، وهذا يعني أن كل واحد مطالب بهذا الحكم أولاً" (٣). ولا شك أن ما ذهب إليه القرطبي، و الشعراوي ، وغيرهم هو الصواب في عينه لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فاللفظ في أداء الأمانة ، والحكم بالعدل جاء غير مقيد بما يخص ذلك بولاية الأمور، أو بالحكم بل جاء عاماً مطلقاً عن التقييد.

وأضف إلى ذلك على فرض أنه كان مخصوصاً بالحكم وولاية الأمور، فإنه لا يمنع غيرهم أن يتداولوا العدل في كل شؤون حياتهم، فهذا دليل واضح وصريح على مشروعية العدل، ووجوبه فالعدل لا يقتصر في حد ذاته على الحكم، أو تولى الخلافة بل يتعد ذلك ليدخل في أدق

(١) محمد الطاهر بن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير، ط١، ج١، ٥، دار التونسية للنشر، تونس، ص ٩٠.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٥، ص ٢٥.

(٣) الشعراوي، خواطر محمد متولي لشعراوي، مرجع سابق، ج ٤، ص ٢٣٥٢.

التفاصيل كما هو الحال في التعاملات التجارية من بيع، وشراء، فقد جاء في قوله تعالى من سورة الأنعام:

(وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ۗ وَأَوْفُوا
الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۗ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ
كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۗ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾^(١)

يقول الإمام الرازي في تفسيره الكبير إن هذه الآية قد تضمنت خمسة أنواع من التكاليف أختص العدل باثنين منها:

- جاء النوع الأول: في قوله تعالى: (وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) ^(٢)

حيث قال فيه الإمام الرازي: واعلم أن كل شيء بلغ تمام الكمال فقد وفى وتم وافى الكيل إذا اتمم ولم ينقص منه، ولا شك أن لإيفاء الكيل والميزان من معاني العدل في المكايل، والموازن بدلالة قوله تعالى "وأوفوا" وهي صيغة أمر فكأن لا يفاء بالكيل والميزان أمراً واجباً لما فيه من تحقق العدل المفضي إلى إعطاء كل ذي حق حقه، والحد من الخصومات في هذا المجال، فمن باب أولى أن يكون تحريه في جميع أمور الحياة، وشتى مجالاتها أمراً واجباً. ^(٣)

- وجاء النوع الثاني: يقول القاضي يدخل فيه كل ما يتصل بالقول، ويدخل فيه ما يقوله المرء في الدعوى إلى الدين، وتقدير الدلائل عليه بأن يذكر الدليل ملخصاً بعيداً عن الحشو والزيادة بألفاظ مفهومة معتادة قريبة من الإفهام، ثم يبين الله تعالى أنه يجب أن يساوي فيه بين القريب، والبعيد، لأنه لما كان المقصود منه طلب رضوان الله تعالى لم يختلف ذلك بالقريب، والبعيد^(٤).

(١) سورة الأنعام ، آية ١٥٢ .

(٢) سورة الأنعام ، آية ١٥٢ .

(٣) الرازي،التفسير الكبير، مصدر سابق، ج١٣، ص٢٣٤.

(٤) الرازي ،المصدر ذاته، ج١٣، ص٢٣٥.

فهذا تحرير لهذا المبدأ العظيم من كل المؤثرات الخارجية التي قد تحرف هذا المبدأ العظيم عن مساره الصحيح الذي جاء هذا الدين العظيم لتقريره، ليكون الجميع سواء أمامه، فلم يقتصر على الإتيان دون الرؤساء، أو العوام دون العلماء فالكل يتساوى أمامه، فقد جاء في قوله تعالى من سورة الشورى:

(فَلِذَلِكَ فَادَّعِ وَأَسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَقُلْ ءَأَمِنْتُ بِمَا
 أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ كِتَابٍ وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ بَيْنَكُمْ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلْنَا وَلَكُمْ
 أَعْمَلُكُمْ لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ اللَّهُ تَجْمَعُ بَيْنَنَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ) (١)

فقد جاء في تفسيرها كما يقول الإمام الطبري: "أمرني ربي بأن أعدل بينكم معشر الأحزاب فأسير فيكم جميعاً بالحق الذي أمرني به، وبعثني بالدعاء إليه" (٢).

والناظر في هذه الآية الكريمة يلحظ أنها قد حددت أن العدل من بين المهام الموكلة إلى الرسول الكريم، فقد جاء النص صريحاً في أمر الرسول بالتبليغ، والإتيان، والإعراض عن الهوى، والأمر بالعدل دون تحيز، أو ميل، وهذا هو أساس العدل وجوهره، فهو مأمور بالعدل بمقتضى قوله تعالى (وأمرت لأعدل بينكم) أي في الحكم إذا تخاصمتم فتحاكمتم إلي، وقد قال الفقهاء في ما معناه: إن ربي أمرني أن لا فرق بين نفسي وأنفسكم بأن أملك بما لا اعمله، أو أخالفكم إلى ما نهيتكم عنه، لكني أسوي بينكم وبين أكبركم، وأصغركم فيما يتعلق بحكم الله (٣).

ويضاف إلى ما تقدم في تقرير مكانة العدل ومدى أهميته العدل ما ورد من نصوص قرآنية في ذم الظلم، واستنكار الظالمين، ونفيه عن الذات الإلهية، والتوعد عليه، فقد وردت مادة الظلم في القرآن الكريم منها أكثر من مئة وثمانين مرة في معرض الذم عن هذه الصفة القبيحة مقتصر منها على موضوعين خشية الإطالة.

(١) سورة الشورى ، آية ١٥ .

(٢) محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق احمد محمد شاكر، ط١، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، ص ١٣٧ .

(٣) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ٢٧، ص ١٥٨ .

فقد جاء الآيات الكريمة من سورة النساء تنفي الظلم عن ذات الله فقد قال تعالى: (إِنَّ اللَّهَ

لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ) (١)

وقال الشوكاني في تفسيرها، اعلم أن المراد من الآية أن الله تعالى لا يظلم كثيراً، ولا قليلاً فلا يخسهم من ثواب أعمالهم، ولا يزيد في عقاب ذنوبهم وزن ذرة فضلاً عما فوقها (٢).

وجاء في قوله تعالى من سورة البقرة:

وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ (٣)

فقد حكى الإمام الرازي في تفسيرها ما مضمونه: حكى الله تعالى عن إبراهيم أنه طلب لأولاده الإمامة من بعده، فقال الله تعالى: " لا ينال عهدي الظالمين" فدل ذلك على أن منصب الإمامة، والرسالة في الدين لا يصل إلى الظالمين، (٤) وعلى هذا فإن الظالم لا ينصره الله، لأنه لم ينصر الله بظلمه حتى لو كان يقف على تاريخ طويل من الإيمان كما هو الحال في أبناء ذرية إبراهيم عليهم السلام عندما حادوا عن الحق، والعدل، وهكذا يتضح لنا أن الإسلام يرسي قواعد العدل حيث يحارب الظلم الذي يجر إلى الجرائم في كل صورها، وأشكالها.

وبعد ما تقدم ذكره من الآيات الكريمة التي تحرر هذا المبدأ من كل المؤثرات التي قد تعرض لها سوى، أكان ذلك في الحكم، أو التعاملات التجارية، أو الحروب، أو في العلاقات الاجتماعية، كالتقاربة، أو الأبوية فإنه يتضح لنا أن العدل أمرٌ واجب، لما له من أثر كبير في حياتنا، وما يترتب عليه من تنظيم للعلاقات بين بني البشر.

(١) سورة النساء، آية ٤٠.

(٢) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٦٧.

(٣) سورة البقرة، آية ١٢٤.

(٤) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ١٤، ص ٣٣.

المطلب الثاني مكانة العدل وأهميته في "العهد القديم"

مما لا شك فيه أن العدل مطلب الهي وقد أنزل على كافة الرسل الذين بعثهم الله للناس ليبلغوا شرعه، ويؤدوا رسالاته، كما أنه مطلب بشري لا غنى للناس عنه، ففيه تستقيم أمور الحياة، وترد الحقوق لأصحابها من غير بخس ولا نقص.

وعند الحديث عن العهد القديم بأسفاره التي بين أيدينا فإنه لا يغيب عنا أن هذه الأسفار بما اعتراها من تحريف، وتبديل، وتزوير، إلا أنها ما استطاعت بحالٍ من الأحوال أن تتجاوز هذا المفهوم، أو أن تغفله، وذلك لما له من رسوخ واستقرار في النفوس البشرية ولهذا فإننا نلاحظ كثرة النصوص التي جاءت مؤكدة لمشروعية العدل في العهد القديم.

فقد جاء في سفر أخبار الأيام الثاني:

" وَالْآنَ لِيَتَكُنْ هَيْبَةُ الرَّبِّ عَلَيْكُمْ. احذَرُوا وَأَفْعَلُوا. لِأَنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ الرَّبِّ إِلَهِنَا ظُلْمٌ وَلَا مُحَابَاةٌ وَلَا ارْتِشَاءٌ." (١)

فقد جاء تفسيره : أن يهوشافات (٢) قد أسند إلى بعض الأشخاص مسؤوليات الحكم، والقضاء، ولكنه حذرهم بأنهم مسؤولون أمام الله، عن المعايير، والمقاييس التي يستخدمونها للحكم، والقضاء، وأن هذه المقاييس، والمعايير، تصلح لكل القادة، وهي أن ردع الله يساعدك لتكون عادلا، وأن لا تكون عندك محاباة، وأن تتصرف بخوف من الله، لا سواه، وليس لخوف من الناس (٣). فهذا أمر من الله لبني إسرائيل، لإقامة العدل بين الناس. فقد جاء الأمر بإقامة العدل والحرص عليه، لأنه منهج رباني، يحقق السعادة، والرخاء، ويرفع الظلم، ويقضي على الرشوة، والمحاباة، وكل مظاهر الظلم، فهو مطلب الهي يفرضه بأصحابه إلى السلام وامتلاك البلاد فقد جاء في سفر التثنية:

(١) سفر أخبار الأيام الثانية: ١٩ : ٧.

(٢) يهوشافات: رابع ملوك يهوذا بعد انقسام مملكة سليمان، وابن الملك أسا من زوجته عزوبية بني شلحي أعان أباه في الملك مدة خمس سنوات، ثم تبوأ العرش في الخامسة والثلاثين من عمره وملك ٢٥ سنة (حوالي ٨٧٥-٨٥٠ ق. م.) ودعي مرة ملك إسرائيل وكان تقياً موفقاً في أعماله، لأن الله سر به.

(٣) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، شركة ماستر ميديا، القاهرة، ص ٩٤٩.

" قُضَاةٌ وَعُرَفَاءٌ تَجْعَلُ لَكَ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِكَ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ حَسَبَ أَسْبَابِكَ، فَيُقْضُونَ لِلشَّعْبِ قُضَاءً عَادِلًا. لَا تُدْرِفِ الْقُضَاءَ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى الْوُجُوهِ، وَلَا تَأْخُذْ رَشْوَةً لِأَنَّ الرِّشْوَةَ تُعْمِي أَعْيُنَ الْحُكَمَاءِ وَتَعْوِجُ كَلَامَ الصِّدِّيقِينَ. الْعَدْلُ الْعَدْلُ تَتَّبِعْ، لِكَيْ تَحْيَا وَتَمْتَدَّكَ الْأَرْضُ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ." (١). فقد جاء في تفسيرها:

"أن هذا النص عالج مشكلة كبيرة ، كان بنو إسرائيل سيواجهونها عند دخولهم إلى أرض كنعان، فمع أن يوشع كان قائدا قوميا إلا أنهم فشلوا في استكمال العمل، واختيار قادة روحانيين لقيادة الأسباط، والمدن بعدالة، وتقوى، ولأنهم لم يعينوا قضاة، وحكام عادلين، أصيبت مجتمعاتهم بالتمرد، والظلم" (٢).

فهل هناك أبلغ وضوحا وصراحة من هذه الدعوة التي تدعو إلى وضع الأشياء في موضعها الصحيح؟ فهي دعوة إلى العدل، وتحريه في كل موقع، فعلى الحكام تعيين القضاة، والمدبرين الذين يتولون مهمة الفصل، وإنشاء المحاكم، وبيان الإجراءات التي تنظم عملية التقاضي، لتصان الحقوق من الانتهاك وتستقيم أمور الحياة، وتملك البلاد وهذا ما أكد عليه ما جاء في سفر التثنية.

" وَأَمَرْتُ قُضَاتِكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَائِلًا: اسْمَعُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ وَأَقْضُوا بِالْحَقِّ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَأَخِيهِ وَنَزِيدِهِ. لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْوُجُوهِ فِي الْقُضَاءِ. لِلصَّغِيرِ كَالكَبِيرِ تَسْمَعُونَ. لَا تَهَابُوا وَجْهَ إِنْسَانٍ لِأَنَّ الْقُضَاءَ لِلَّهِ. وَالْأَمْرُ الَّذِي يَعْسُرُ عَلَيْكُمْ تَقَدِّمُونَهُ إِلَيَّ لِأَسْمَعَهُ. وَأَمَرْتُكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِكُلِّ الْأُمُورِ الَّتِي تَعْمَلُونَهَا." (٣). فقد جاء في تفسيرها:

إن موسى عليه السلام قد حدد بعض الصفات الداخلية للقادة الصالحين، وهي صفة العدل، وعدم المحاباة، وقوة الشخصية (٤). فهذا أخذ بالقضاة عما جرت به العادة من التأثر بصلات القريبى ، والى غير ذلك من اعتبارات قد تفضي بهم إلى أن يظلم الإنسان أخاه الإنسان تحت تأثير مثل هذه الصلات، لأن جوهر العدل يتنافى في حقيقته مع مثل هذه الأمور فلا بد أن يتجرد

(١) سفر التثنية : ١٦ : ١٨-٢٠.

(٢) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ٣٨٦.

(٣) سفر لتثنية : ١ : ١٦-١٨.

(٤) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق ، ص ٣٥٥.

الإنسان في مثل هذه الأحوال من كل ما من شأنه أن يبعده عن هذه المنهج القويم، حيث جاء في سفر أرميا.

" هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَجْرُوا حَقًّا وَعَدْلًا، وَأَنْقِذُوا الْمَعْصُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، وَالْغَرِيبَ وَالْيَتِيمَ وَالْأرْمَلَةَ. لَا تَضْطَّهِدُوا وَلَا تَظْلِمُوا، وَلَا تَسْفِكُوا دَمًا زَكِيًّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ." (١).

فقد ورد في تفسيرها: أن الله أعطى الملك الأساس لإعادة بناء الأمة، وهو الرجوع عن الشر، وعمل المستقيم فهو أكثر من مجرد الإيمان بالتعاليم المستقيمة (٢).

ولا ريب أن العدل هو أساس الملك، وعماده فقد كان النص واضح الدلالة في الأمر بالالتزام العدل، والبعد عن كل ما من شأنه أن يحيد بصاحبه عن مثل هذا المنهج القويم، من أكل حقوق الغير، والجور، وظلم الغريب، والأرملة، لما قد يعترتهم من الضعف في كثير من الأحيان، مما قد يسول للكثير من ضعفاء النفوس أن يتمادوا، ويعتدوا عليهم، فيغتصبوا حقوقهم، ولا شك أن اشد أنواع الظلم الاغتصاب، كما أنه من المؤكد أن تحقق العدل لا بد له من محاربة للظلم، وتحقيق المساواة، حتى يصل كل إنسان إلى حقه. فقد جاء في سفر التثنية:

" لا تظلم أجيراً مسكيناً وفقيراً من إخوتك أو من الغرباء الذين في ارضك، في أبوابك في يومه تعطيه أجرته، ولا تغرب عليها الشمس، لأنه فقير وإليها حامل نفسه، لئلا يصرخ عليك إلى الرب فتكون عليك خطيئته. لا يقتل الآباء عن الأولاد. كل إنسان بخطيئته يقتل. لا تتعوج حكم الغريب واليتيم ولا تستترهن ثوب الأرملة. واذكر أنك كنت عبداً في مصر ففداك الرب إلهك من هناك لذلك أنا أوصيك أن تعمل هذا الأمر." (٣).

فقد جاء في تفسيرها: أن الله أوصى شعبه في كل أجزاء العهد القديم بمعاملة الفقير بالعدل، وأنه كان على بني إسرائيل أن لا يستغلوا الآخرين وهم يطلبون العدالة لأنفسهم (٤). فمن المتعارف عليه أن العلاقة بين الظلم والعدل علاقة عكسية، فكلما تمكن الإنسان من الابتعاد عن الأسباب المؤدية إلى الظلم ازداد قربا من العدل، والعكس صحيح فلذلك جاء النص يحذر من كل ما من شأنه أن يفضي بصاحبه إلى الجور، والظلم، ويعتبر تحريفاً لأحكام العدالة التي يجب مراعاتها وتطبيقها. وهذا ما يؤكد ما جاء في سفر الخروج

(١) سفر ارميا: ٢٢ : ٣.

(٢) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ١٥١٤.

(٣) سفر لتثنية: ٢٤ : ١٤-١٩.

(٤) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ٣٩٩.

وَلَا تَضْطَّهِدِ الْغَرِيبَ وَلَا تَضَايِقْهُ، لِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ. لَا تُسَبِّحْ إِلَى أَرْمَدَةٍ مَّا وَلَا يَتِيمٍ. إِنْ أَسَأْتَ إِلَيْهِ فَإِنِّي إِنْ صَرَخَ إِلَيَّ أَسْمَعُ صُرَاخَهُ، فَيُحْمَى غَضَبِي وَأَقْتُلُكُمْ بِالسَّيْفِ، فَتَصِيرُ نِسَاؤُكُمْ أَرَامِلَ، وَأَوْلَادُكُمْ يَتَامَى. إِنْ أَقْرَضْتَ فِضَّةً لِشَعْبِي الْفَقِيرِ الَّذِي عِنْدَكَ فَلَا تَكُنْ لَهُ كَالْمُرَابِي. لَا تَضَعُوا عَلَيْهِ رَبًّا^(١).

إن مما يستلقت النظر في مجموعة القوانين العبرانية هو مراعاة العدالة نحو الفقراء، والمساكين فقد أمر الله بمعاملة الفقراء، والمساكين معاملة طيبة، ومنحهم الفرصة لتحسين أوضاعهم^(٢)،

وبناء على ما تقدم في شرح هذا النص فإننا نجد أن النص صريح الدلالة في النهي عن الاضطهاد للغريب، أو مضايقته مستخدماً أسلوب التذكير بما كان عليه حالهم في أرض مصر، وما كانوا يلقونه من تمييز، واضطهاد على يد المصريين ثم اتبع ذلك ببيان عاقبة مخالفة هذا النهي ولا ريب أن مثل هذا الأسلوب ابلغ تأثيراً على النفوس، وأدعى إلى تحقيق العدالة على الوجه المطلوب.

وأخيراً بعد ما تقدم ذكره من النصوص الصريحة الدلالة في الدعوة إلى العدل، أو النهي عن الظلم فإننا نخلص إلى أن العدل في العهد القديم هو مطلب إلهي كما أنه مطلب بشري يجب علينا الالتزام به في كل التعاملات على هذه الأرض.

(١) سفر الخروج : ٢٢ : ٢١-٢٥.

(٢) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ١٧٧.

الفصل الأول مجالات العدل في القرآن الكريم

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: مجالات العدل في "القرآن الكريم".

المبحث الثاني: مجالات العدل في "العهد القديم".

المبحث الأول مجالات العدل في القرآن الكريم

المطلب الأول: العدل في القول والشهادة

المطلب الثاني: العدل بين الزوجات

المطلب الثالث: العدل مع الأبناء

المطلب الرابع: العدل في المكايل والموازن

المطلب الخامس: العدل مع الأعداء

المطلب السادس: العدل في القضاء

المطلب السابع: العدل في الحكم

المبحث الأول مجالات العدل في القرآن الكريم

المطلب الأول : العدل في القول والشهادة

إن العدل عماد الخير والصلاح، وهو أحد دعائم البناء الإسلامي الذي جاءت به الشريعة الإسلامية، لترسي قواعد الحق، وتخرج الإنسان من دوامة الظلم واتباع الهوى، فنظرت إليه نظرة عامة شاملة غطت جميع مجالاته، وجوانبه، فلم تدع جانبا إلا ورسمت له أهم المعالم والأسس، ليسير عليها، فكان من تلك الجوانب التي حث عليها القرآن الكريم على التزام العدل فيه أقوالنا، وشهادتنا التي هي أحد أسباب مثال الإنسان يوم القيامة كما قال: الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل "ثكلتك أمك يا معاذ، وهل يكب الناس على وجوههم، أو على مناخيرهم في النار إلا حصاد أسنتهم"^(١).

فقد بين الحديث الشريف أن أقوال الإنسان وكلماته هي أحد الأسباب الموردة إلى جهنم والعياذ بالله فكان أحرى بالإنسان أن يزن عباراته، وكلماته في ميزان العدل، والتقوى امتثالا لقوله تعالى: "وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ^ط وَأَوْفُوا^ط

الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ^ط لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^ط وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا^ط وَلَوْ

كَانَ ذَا قُرْبَىٰ^ط وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا^ط ذَلِكَمُ وَصَّيْكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(٢)"

يقول الإمام الرازي في تفسيره هذه الآية الكريمة :

واعلم أن هذا أيضا من الأمور الخفية التي أوجب الله تعالى فيها أداء الأمانة، والمفسرون حملوه على أداء الشهادة فقط... وليس الأمر كذلك بل يدخل فيه كل ما يتصل بالقول، فيدخل فيه ما يقول المرء في الدعوة إلى الدين، وتقرير الدلائل عليه، بأن يذكر الدليل ملخصا عن الحشو، والزيادة بألفاظ مفهومة معتادة، قريبة من الإفهام، ويدخل فيه أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واقعا على وجه العدل من غير زيادة في لإيذاء، والا يحاش ونقصان عن القدر

(١) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، كتاب الفتن، باب التثبت في الفتنة، ج ٥، ص ١١٦، حديث رقم ٣٩٧٣.

(٢) سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

الواجب، ويدخل فيها الحكايات التي يذكرها الرجل حتى لا يزد فيها ولا ينقص منها، ومن جملتها تبليغ الرسائل عن الناس فإنه يجب أن يؤديها من غير زيادة ولا نقصان ويدخل فيه حكم الحاكم بالقول.

ثم أنه تعالى بين أنه يجب أن يسوي فيه بين القريب، والبعيد لأنه لما كان المقصود منه طلب رضوان الله تعالى لم يختلف ذلك بالقرب والبعيد^(١).

فقد بينت الآية الكريمة أنه يجب أن تحكم أقوال الناس، ومقالهم طبقاً لمبادئ العدل التي وضعها الله تعالى دون محاباة لقرابة، أو خشية من أحدٍ حتى لا نسأل عنها يوم القيامة، كما جاء في الحديث الشريف عن أبي سعيد الخدري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يحقر أحدكم نفسه قالوا: يا رسول الله، كيف يحقر أحدنا نفسه؟ قال: يرى أمر الله عليه فيه مقال، ثم لا يقول فيه فيقول الله عز وجل له يوم القيامة: ما منعك أن تقول كذا وكذا فيقول خشية الناس، فيقول: فإياي كنت أحق أن تخشى"^(٢).

والشهادة في اصطلاح الفقهاء: أخبار صادقة في مجلس الحكم، بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير، وتسمى البيينة لأنها تبين ما في النفوس، وتكشف الحق فيما اختلف فيه^(٣). فالشهادة من أبرز أسباب إقامة العدل على الأرض، فهي معيار لتمييز الحق من الباطل، وحاجز يفصل الدعاوى الصادقة من الكاذبة، وانطلاقاً من أهمية الشهادة، والدور الكبير الذي تلعبه في حياتنا، فقد تواردت نصوص من كتاب الله تبين لنا أهم الملامح الواجب توفرها في الشهادة، والشهود ليتحقق العدل المنشود في تلك الشهادة ومن أبرز هذه الملامح:

أن تكون الشهادة بالحق، وعلى الوجه المطلوب كما جاء في قوله تعالى: "ذَلِكَ أَدْنَىٰ

أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ تَخَافُ أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانُهُمْ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ^ط وَأَتَّقُوا اللَّهَ

وَأَسْمَعُوا^ط وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ^ط"^(٤)

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، مصدر سابق، ج ١٣، ص ٢٣٥.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ج ٤، ص ٣٦١، رقم حديث ٤٠٠٨.

(٣) عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة، ط ٢، مكتبة البشائر الأردن، ١٤٠٩-١٩٨٩م، ص ١٦٥.

(٤) سورة المائدة، الآية ١٠٨.

فهذا تحذير للناس من الخيانة في شهادتهم، وتبين بأن المطلوب في الشهادة هو أن تكون بالحق من غير تحريف، أو تزيف للحقائق^(١)، ولا شك في أن الشهادة بالحق تقتضي من الشاهد أن تكون شهادته نابعة من تقوى الله التي تحمله على البعد عن تزيفها وأن يقيمها الله عز وجل كما قال تعالى: "وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ"^(٢). فهذا هو الأصل في الشهادة أن تكون تقرباً لله، وعلى وجهها المطلوب إذ دعت الحاجة إليها من غير تبديل، ولا تحريف، أو زيادة ونقصان.^(٣)

وكما تقتضي الشهادة من الشاهد أن يكون عالماً بما يريد أن يشهد به انطلاقاً من قوله تعالى: "إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ"^(٤). فقد بين الله تعالى أن الشهادة لا تنفع إلا إذا حصل معها العلم، والعلم عبارة عن اليقين الذي لو شكك صاحبه فيه لم يتشكك^(٥).

وقال تعالى "أَرْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ فَقُولُوا يَا أَبَانَا إِنَّ أَبْنَكَ سَرَقَ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا

بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْغَيْبِ حَافِظِينَ" ^(٦) فهذه الآية أيضاً دليل على أن الشهادة

يجب أن تكون مرتبطة بالعلم عقلاً، وشرعاً، فلا تسمع إلا ممن علم، ولا تقبل إلا منهم وهذا الأصل في الشهادة^(٧) ومما يشهد لهذه القاعدة :

"ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل يشهد بشهادة فقال لي: يا ابن عباس لا تشهد إلا على ما يضيء لك كضياء هذه الشمس وأوما الرسول صلى الله عليه وسلم بيده إلى الشمس"^(٨)

(١) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج ٦، ص ٣٥٠-٣٥١.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٢.

(٣) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج ١٨، ص ١٥٩.

(٤) سورة الزخرف، الآية ٨٦.

(٥) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ٢٧، ص ٢٣٣.

(٦) سورة يوسف، الآية ٨١.

(٧) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج ٩، ص ٢٤٥.

(٨) محمد بن عبد الله النيسبوري، المستدرک علی الصحیحین، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١ هـ-١٩٩٠، كتاب الأحكام، ج ٤، ص ١١٠، حديث رقم ٧٠٤٥.

ومن المعلوم أن هذا لا يتم إلا بالمعاينة، و السمع لأنهما من مدارك العلم الذي تقع به الشهادة غالبا الرؤية، والسمع فيجب على الشاهد أن يتحقق في شهادته تحققا يزيل أي لبس، أو اشتباه حتى يكون عالما بما يشهد به متيقنا منه^(١).

كما تقتضي الشهادة أيضا أن تتوفر جملة من الشرائط في الشهود، حتى تكون شهادتهم مقبولة عند الأداء، والتحمل فليس كل واحد مؤهلا لان يكون أهلا للشهادة قال تعالى: "وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ^ط فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ"^(٢)

فالمعنى المستفاد من هذه الآية أن عقل الإنسان، ودينه، وعدالته تمنعه من الكذب، فإذا شهد عند اجتماع هذه الشرائط تأكد به قبول المدعي.^(٣)
فالشروط المعتبرة الواجب توفرها في الشهود، هي عشرة شروط ألا وهي أن يكون الشاهد حرا بالغا، مسلما، عدلا، عالما بما شهد به، ولم يجر بتلك الشهادة منفعة إلى نفسه، ولا يدفع بها مضرة عن نفسه، ولا يكون معروفا بكثرة الغلط، ولا بترك المرؤة، ولا يكون بينه وبين من يشهد عليه عداوة^(٤).

وكما يكفي الشهادة شرفا أن الله تعالى خفض الفاسق عن قبول شهادته، ورفع العدل بقبولها منه قال تعالى: " وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ"^(٥)

(١) عبد الكريم زيدان ، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ج٣، ص٣٩٧.

(٢) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٣) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٣، ص٣٩٧.

(٤) الرازي، تفسير كبير، مصدر سابق، ج٧، ص١١٣.

(٥) سورة الطلاق، الآية ٢.

وقال تعالى: " وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ^ط فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ

وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ " (١)

وذلك لأن العدالة معنى زائدا على الإسلام لأن الشاهد لا بد أن تكون له شمائل ينفرد بها، فضائل يتحلى بها، حتى تكون له مزية على غيره، توجب له تلك المزية رتبة الاختصاص بقبول قوله ويحكم بشغل ذمة المطلوب بشهادته. فكانت العدالة تلك الميزة في هذا الميدان (٢)

كما أن من الواجب على الشهود أداء الشهادة، وعدم كتمانها ذلك أن الشهادة أمانة كسائر

الأمانات التي كلفنا بأدائها قال تعالى: "وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا" (٣)

يقول الإمام الرازي في تفسيره: فهذا نهى للشاهد عن الامتناع عن أداء الشهادة عند احتياج صاحب الحق إليها... ذلك أن الشاهد إما أن يكون متعينا، وإما أن يكون فيهم كثرة فإن كان متعينا، وجب عليه الأداء، وإن كان فيهم كثرة صار ذلك فرض كفاية (٤)، فإن قام اثنان بأداء الشهادة، سقط الفرض عن الجميع، وإن امتنع الكل عن ذلك أثموا جميعا لأنهم بامتناعهم هذا صاروا كاتمين للشهادة التي يعد كتمانها من كبائر الذنوب قال تعالى: "وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ

شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ" (٥)

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٢) القرطبي، الجامع الأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٣ ص ٣٩٦.

(٣) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٤) الرازي، لتفسير لكبير، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج ٧، ص ١١٤-١١٥.

(٥) سورة البقرة، الآية ١٤٠.

وقال تعالى: " وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ ۚ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ ۗ وَاللَّهُ بِمَا

تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿١٠٧﴾" (١)

ويقول الأمام الخازن "وذلك لان الشاهد متى أمتنع عن إقامة الشهادة، وكتمها فقد أبطل بذلك حق صاحب الحق" (٢) وتعليقا لهذا الجرم فقد أسند الإثم إلى القلب؛ لأن القلب رئيس الأعضاء، والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله، وإن فسدت فسد الجسد كله (٣)، ولا شك أن هذا أبلغ وعيد لمن كتّم شهادة لديه ليكون بذلك من الظالمين الآثمين، إلا أن هذا الإثم قد لا يلزم لكل ممتنع عن الشهادة إن كان السبب في امتناعه عن أداء شهادته هو ضرراً واقعا من جراء أداء تلك الشهادة، قال تعالى: " وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ

" (٤) والمعنى أن لا يلحق صاحب الحق بهما ضرر بأن يأبى على الكاتب أن يكتب له وهو

مشغول بأمر نفسه، ويأبى على الشاهد إلا أن يجيب على الشهادة وهو غير فارغ، لأن في ذلك أضراراً بهما منهيًا عنه، فمن باب أولى أن لا يتعدى الضرر إلى ما هو أبعد من ذلك (٥) ولما كانت الشهادة أمانة عظيمة، ومرتبة منيفة فقد وردت نصوص كثيرة في القرآن الكريم تحرم شهادة الزور وتأمّر باجتنابها نظرا لما لها من مخاطر عظيمة على الأفراد والمجتمعات.

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨٣.

(٢) الخازن، الباب التأويل في معاني التنزيل، علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم الخازن، دار

الفكر، ج ١، ص ٢٠٤.

(٣) عبد الله بن أحمد النسفي، تفسير النسفي، الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، بتصرف يسير، صفحة

١٤٢.

(٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(٥) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج ٢، ص ١٩٠-١٩١.

قال تعالى "وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا" (١).

وقال تعالى "فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ" (٢).

يقول الإمام القرطبي في تفسيره: اجتنبوا قول الزور، والزور الباطل، والكذب وسمي زورا لأنه أميل عن الحق، وكل ما عدا الحق فهو كذب، وزور باطل، ثم قال رحمه الله: تضمنت هذه الآية الوعيد على الشاهد بالزور (٣).

ولا أبلغ على هذا الوعيد من أن الله تعالى جمع الشرك، وقول الزور في سلك واحد للتدليل على قبحه وخطورته (٤). فهو يحول الشهادة عن وظيفتها، فتكون سندا للباطل بدل الحق، وعونا للجور مكان العدل، لذلك فقد جعلت من أكبر الكبائر .

فهل أبلغ من هذا التحذير الذي يفيد تأكيد تحريم قول الزور، وعظم قبحه، وما كان الاهتمام بذلك ألا لأن شهادة الزور جريمة ضررها متعدٍ إلى غير الشاهد فيترتب عليها ظلم الناس، واستحلال أعراضهم، وأموالهم، ودمائهم بغير ما شرع الله تعالى.

(١) سورة الفرقان، الآية ٧٢.

(٢) سورة الحج، الآية ٣٠.

(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ١٢، ص ٥٥.

(٤) الرازي، تفسير كبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٢٣، ص ٣١.

المطلب الثاني : العدل بين الزوجات

إن الزواج سنة من سنن الله في خلقه، وغاية يراد بها صلاح المجتمعات، وتكاثرها، كما أنه مطلب بشري لا غنى للجنس البشري عنه، فهو السبيل الوحيد للسكن، والمودة، والرحمة كما جاء في قوله تعالى:

"وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ

بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"^(١)

وقبل الحديث عن العدل في حال تعدد الزوجات، لا بد أن ندرك أن الإسلام لم يأت بهذا النظام باعتباره تشريعاً جديداً، أو فرضاً لازماً على المسلمين، بل جاء ليحد ويقيد العادة التي كانت مطلقة دون حدود، أو قيود، ولكي يرفع الظلم عن المرأة، ويحفظ حقوقها بعد أن كانت مستباحة فقد عرف التعدد قديماً في مختلف الشرائع، والأديان، فقد عرف التعدد عند الصينيين، والرومان والآشوريين، والهنود البراهميين، وكذلك عرفته الديانات القديمة كاليهودية، ولم تأت المسيحية بناسخ وكذلك الحال عند أهل الجاهلية العرب، فقد كانت أمراً شائعاً غير محدود حتى قيل أنه كانت قریش في الجاهلية تكثر التزوج بلا حصر، فإذا كثرت عليهم المؤن، وقل ما بأيديهم أكلوا ما عندهم من أموال اليتامى، فقد ورد أن غيلان بن سلمة الثقفي "أسلم وعنده عشرة نسوة فأمره النبي أن يتخير منهن أربعاً"^(٢)

وبعد ما تقدم ذكره فإننا نستطيع أن نخلص إلى أن الإسلام، قد أباح الزواج بأكثر من زوجة مراعاة لمصلحة كل من الرجال، والنساء، والمجتمع على حد سواء كما جاء في قوله

(١) سورة الروم، الآية ٢١.

(٢) خالد العك، بناء الأسرة المسلمة في ضوء القرآن والسنة، ط١، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط١٤١٨-١٩٩٨م، ص٢٩٩.

تعالى من سورة النساء "وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ

النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَّةً وَرُبْعًا" (١)

فقد قال الإمام الرازي في تفسيره أنه لما نزلت الآية المتقدمة في اليتامى وما في أكل أموالهم من الحوب الكبير، خاف الأولياء أن يلحقهم الحوب بترك الإقساط في حقوق اليتامى، فتحر جوا من ولايتهم، وكان الرجل منهم ربما كان تحته العشر من الأزواج وأكثر، فلا يقوم بحقوقهن ولا يعدل بينهن، فقيل لهم: إن خفتم ترك العدل في حقوق اليتامى فتخرجتم منها، فكونوا خائفين من ترك العدل من النساء، فقللوا عدد المنكوحات، لأن من تخرج من ذنب أو تاب عنه وهو مرتكب لمثله فكأنه غير متخرج. (٢)

وبناء على هذا فإن التعدد لم يترك على إطلاقه، بل وضع له من القيود، والضوابط ما يضمن حقوق الزوجة، وكرامتها، ولا شك أن من أهم هذه الضوابط في حالة التعدد هو العدل بين الزوجات، والتسوية بينهن بما ينأى بهن عن أي ظلم، وامتهان امتثالا لأوامره عز وجل، فالعدل بين الزوجات أمر ضروري يحتاج إلى تحر واجتهاد كما حدثت عليه الآية الكريمة، فقد ذكر الله عز وجل الرجال بصعوبة العدل عسى أن يتريثوا قبل الإقدام على التعدد، فقد جاء في قوله تعالى : "لَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ

فَتَذَرُوهُنَّ كَالْمُعَلَّقَةِ" (٣)

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المقصود من هذا التذكير هو تأكيد على ضرورة الالتزام بالعدل، وتحريره فالمقصود بالعدل في هذه الآية كما يقول ابن كثير هو العدل القلبي، وهو الميل والمحبة، فهذه ما لا يستطيعه الإنسان أي لن تستطيعوا أيها الناس أن تساوا بين النساء في جميع الوجوه، فإن ساويتم بينهن في الأمور المادية، فلن تستطيعوا أن تساوا بينهن في المحبة، والشهوة (٤).

(١) سورة النساء، الآية ٣.

(٢) الرازي، لتفسير كبير، مصدر سابق، ج ٩، ص ١٧١.

(٣) سورة النساء، الآية ١٢٩.

(٤) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق، ج ٢، ص ٤٣٠.

وهذا ما أكدته ما روته عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه فيعدل ويقول: "اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك"^(١)

ومن هنا يظهر لنا أن الآيتين متفتتان على أنه يجب على من أراد التعدد في الزوجات أن يغلب على ظنه أنه قادر على العدل فيما يملك من أمر نفسه، وليس فيما لا يملك من الأمور القلبية، فهذا هو الفهم الصحيح للآيتين الكريمتين، وليس ما يذهب إليه البعض من فهم يزعم فيه بأن القرآن الكريم يمنع التعدد في الآيتين السابقتين، لأن الآية الأولى تبيح التعدد باشتراط العدل بين الزوجات، والآية الثانية تقطع بأستحالة العدل بينهما فكأن التعدد مشروط بما يستحيل أمكانه^(٢)

ثم أنه لا بد من الإشارة إلى أن نص الآية الثانية قاطع بالمراد من العدل الذي لا يستطيعه الإنسان، وهو الحب، والميل القلبي، وذلك لأن الله علم طبيعة النفس الإنسانية، وأنها لا تستطيع العدل بين الزوجة الأولى، والزوجة الثانية بما يختص بالعواطف، والمشاعر فخطبته بما تستطيع، فنهاء عن أن يميل عن الأولى كل الميل فيزرها كالمعلقة، ومعنى ذلك أن الميل ببعض الميل جائز، بل هو الذي لا بد أن يقع، وهو مما لا يحاسب الله عليه الزوج، ولذلك ختم الآية الكريمة بقوله: "وَإِنْ تَصَلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا" وهذا حث آخر للزوج على أن يصلح فيما بينه وبين زوجاته ويتقى الله فيهن^(٣).

وأما العدل الذي يقع في مستطاع الزوج، ومقدوره، فهو القسم بين الزوجات في الأمور الظاهرة كالنفقة، والكسوة، والمسكن، والمبيت، والمعاملة الحسنة. ولا ريب أن الزوج مسؤول أمام الله عز وجل عن أي ميل، أو تقصير في مثل هذه الأمور الظاهرة بدلالة حديث الرسول صلى الله عليه وسلم "من كانت له امرأتان يميل مع إحداها على الأخرى، جاء يوم القيامة وأحد شقيه ساقط"^(٤).

(١) الترمذي، سنن الترمذي، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب التسوية بين الزوجات، ج ٣، ص ٤٤٦.

(٢) مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ط ٦، المكتب الإسلامي-بيروت، ١٤٠٤-٦، ١٩٨٤، ص ٩٩.

(٣) السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، كتاب النكاح، باب القسمة بين النساء، ج ٣، ص ١٤٣.

النفقة والسكن:

إن نفقة الزوج على زوجته وأجبهه ، ولم يخالف في وجوبها أحد من العلماء لقوله تعالى: ^ج

وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ^ح " (١) وقوله تعالى: "لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن

سَعَتِهِ ^ط وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ ^د " (٢) وقوله تعالى "أَسْكِنُوهُنَّ مِمَّن

حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّنْ وُجْدِكُمْ ^ز " (٣)

فيفهم من هذه النصوص أن نفقة الزوجة، وسكنها أمر واجب على الزوج لزوجته، فالأمر بالإسكان أمر بالإنفاق (٤)

حيث تشمل النفقة المطلوبة من الزوج الطعام، والشراب، والكسوة، والأثاث اللازم له، فيجب أن تكون لدى الرجل المقدم على الزواج بادئ ذي بدء القدرة المالية على الإنفاق على المرأة التي سيتزوج، بها.

فإنه يجب على من أقدم على الزواج بأكثر من امرأة، أن يعدل بينهن في النفقة، فلا يحل له أن يخص إحدى زوجاته بشيء دون الأخريات من النفقة، والسكن، والهدية، والمعاملة، فإن العدل في النفقة أن يعطي زوجاته بالتساوي، فلا يؤثر إحداهن على الأخرى في العطاء، أو المعاملة، بل يجب عليه أن يجتهد نفسه في تحري العدل بينهن. إلا أن العدل في النفقة في بعض الأحيان لا يعني مطلق المساواة في العطاء، فإن كان عنده أكثر من امرأة وإحداهن لديها أطفال،

(١) سورة البقرة، الآية ٢٣٣.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٧.

(٣) سورة الطلاق، الآية ٦.

(٤) علاء الدين الكساني، بدائع الصنائع، الجزء الثاني، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٩٨٢، ج ٢، ص ٢٣٢.

والأخريات ليس لديهن أطفال، فإنه يعطي الزوجات قدر حاجتهن، ويعطي أم الأولاد قدر حاجتها، وحاجة أولادها. (١)

وبعد ما تقدم من الحديث عن العدل بين الزوجات، نخلص إلى القول أن من أهم الضوابط في مجال تعدد الزوجات هو تحقيق العدل الظاهر بين الزوجات لدى الرجل المقدم على التعدد.

المطلب الثالث : العدل مع الأولاد

إن العدل مما أمر به الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، إذ به تستقيم الأمور، وتسير في مسارها الصحيح، وعندما تتأسس العلاقة بين الآباء والأبناء، على هذا المبدأ النبيل، تتقوى وتستقر بها حرياتهم، وتزداد بينهم الألفة، والمحبة، ولذلك تواردت نصوص من القرآن الكريم، والسنة النبوية تشير إلى وجوب التزام العدل بين الآباء، والأبناء، في علاقاتهم الأسرية.

قال تعالى : " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ

عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٢١١﴾ " (٢).

وقوله تعالى: " وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۗ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ۗ

ذَٰلِكُمْ وَصَّكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " (٣)

(١) محمود السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، ج ١، دار العدوي للطباعة والنشر-عمان، ص ٢١١.

(٢) سورة النحل، الآية ٩٠.

(٣) سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

قال تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ۚ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَوَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُن لَهُ وَوَلَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۚ مِن بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينًا ۗ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا ۚ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾" (١)

وبعد ما تقدم من أدلة على وجوب العدل بين الأبناء، فإن هناك معالم بارزة في حياة الأبناء، من الواجب على الآباء التزام العدل فيها بين أبنائهم لينشأ الأبناء في كنف آبائهم نشأة صحيحة خالية من الأحقاد، والأحزان، والضغائن.

أولاً: العدل في استقبال المولود:

فيكون العدل في استقبال المولود بأن يستقبل الأبوان مولودهما بفرح وسرور، وإعطائه ما له من حقوق كما وضحتها القران الكريم، والسنة الشريفة، سواء أكان ذلك المولود ذكراً أم أنثى سليماً كان ذلك المولود، أم سقيماً لأن ولادة هذا الطفل هي بشارة، والبشارة في عرف اللغة مخصصة بالخير الذي يفيد السرور، فيجب أن يكون التبشير حقيقياً في القسمين وليس كما كان

(١) سورة النساء، الآية ١١.

عليه أهل الجاهلية من العرب كما يروي لنا القرآن الكريم في سورة النحل^(١) "وَإِذَا بُشِّرَ

أَحَدُهُمْ بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴿٥٨﴾" (٢)

فقد كان الرجل في الجاهلية إذا ظهر الطلق بإمرأته توارى عن القوم حتى يعلم ما يولد له، فإن كان ذكرا أبتهج وإذا كان أنثى توارى حزنا، ولم يظهر للناس أيما يدبر فيها ماذا يصنع بها، أيمسكها مع الرضا بهوان نفسه، وعلى الرغم من أنفه، أم يخفيها، واعلم أن القوم كانوا يتفنونون في إخفائها، فمنهم من يحفر لها الحفرة، ثم يدفنها فيها ومنهم من يرميها من شاهق جبل، ومنهم من يغرقتها، ألا ساء ما يحكمون^(٣).

فعلى الآباء أن يعدلوا بين أبنائهم في حسن استقبالهم للمولود، فيستبشر بالإناث كما يستبشر بالذكور، لأن كلا منهما هبة، وعطاء من الله تعالى، ولا يحق لأحد أن يعترض على ذلك كما قال تعالى: "لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَن يَشَاءُ إِنثًا

وَيَهَبُ لِمَن يَشَاءُ الذُّكُورَ ﴿٥٩﴾ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا ^ط وَتَجْعَلُ مَن يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ

عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴿٥٩﴾" (٤)

كما لا ينبغي أن يكون الباعث على عدم العدل في الاستبشار بقدم المولود الوضع الاقتصادي للأسرة بأن يكون الدافع للحزن، والهوان عند قدوم المولود، وعدم الاستبشار به هو الفقر، أو الخشية من الفقر؛ لان الرزق بيد الله تعالى، وهو المتكفل برزق الوالد والولد كما بين

سبحانه وتعالى: "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ إِمْلَقِي ^ط نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ" (٥)

(١) الرازي، مفاتيح الغيب، مصدر سابق، ج، ٢٠، ص ٥٤-٥٥

(٢) سورة النحل، الآية ٥٨-٥٩

(٣) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج، ٢٠، ص ٥٥-٥٦

(٤) سورة الشورى، الآية ٤٩-٥٠

(٥) سورة الأنعام، الآية ١٥١

وفي سورة الإسراء "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ

قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾" (١) ففي قوله تعالى "وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ" لفظ عام

يشمل كل من الذكور، والإناث موجب للشفقة والرحمة فجاءت الآية لتنهاهم عن قتل أولادهم بسبب هذا الفقر المتحقق، فقد متن رزق الآباء على الأبناء . وجاءت الآية الثانية لتنهاهم عن قتل أولادهم خوفا من فقر متوقع فناسب البدء بتقديم الأولاد على الآباء (٢).

وهكذا فانه يجب على الآباء، والأمهات أن يحرصوا كل الحرص على أن يعدلوا بين أبنائهم في استقبال ولادتهم بفرح وسرور، واستبشار بهذا المولود الجديد.

ثانيا: العدل في تربية الأبناء وتعليمهم:

فمن المعلوم أنه يجب على ولاة الأمور أن يتعهدوا بأبنائهم بالتربية الصالحة، والتعليم امتثالا لقوله تعالى: "يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوًا أَنفُسِكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا

مَلَكِيَّةٌ غَلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ" (٣).

فقد قال قتادة في تفسيره: يأمرهم بطاعة الله، وينهاهم عن معصية الله، وأن يقوم عليهم بأمر الله ويأمرهم به، ويساعدهم عليه (٤)، ولا شك أن القيام عليهم بأمر الله يقتضي التزام العدل مع أبنائهم في التربية، والتعليم فقد أجمع العلماء، والفقهاء سلفا، وخلفا أنه يجب على الآباء أن يساويوا بين أولادهم الذكور، والإناث في التعليم، وإن ما يجب تعلمه على سبيل فرض العين فالمرأة به كالرجل على حد سواء، لان المرأة كالرجل في التكاليف الشرعية وفي نيل الجزاء الأخروي (٥).

(١) سورة الإسراء، الآية ٣١

(٢) إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق، ج ٢_ج ٣، ص (١٨٨ و٣٨).

(٣) سورة التحريم، الآية ٦

(٤) إسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق، ج ٤، ص ٣٩١.

(٥) عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، ط ١، ج ١، دار السلام للطباعة والنشر - الأردن، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، ص ٢٧١.

فقد روي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم " مرو أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر، وفرقوا بينهم في المضاجع"^(١) ولا ريب أن كلمة أبنائكم جاءت عامة، لتشمل الجنسين من الذكور، والإناث صغارا كانوا أم كبارا، فدلالة الحديث واضحة تمام الوضوح بضرورة التعليم والتربية، والتوجيه للأبناء فمن الواجبات الواقعة على عاتق الآباء أن يتعهدوا الأبناء بالتربية، والتعليم، وأن لا يفرقوا بين أبنائهم ذكورا كانوا أم إناثاً في مجال التربية، والتعليم، وأن لا يحصروا ذلك بأحد الجنسين دون الآخر، كما نرى في بعض مجتمعاتنا من حصر التعليم الجامعي على الذكور دون الإناث أو الاقتصار في تعليم الإناث على مرحلة معينة لا يجوز لها بعدها أن تطالب بإكمال تعليمها، فلا بد من أن يحقق الآباء المساواة بين أبنائهم في هذا المجال المهم من مجالات الحياة.

ثالثاً: العدل بين الأبناء في الميراث:

إن المتأمل في نصوص القرآن الكريم ليتبين له أن معظم العلاقات المادية وغير المادية بين الناس لها من الحق أصل ثابت، وحين يتم التقيد بما في هذه الأصول من الحق بالعمل والقول أو الحكم أو وضع القوانين والنظم فذلك هو العدل^(٢).

وحينما نرى القرآن الكريم لم يكتف بدعوة الآباء إلى التزام العدل مع أبنائهم بل خط ورسم لهم أهم النظم والقوانين التي تكفل لهم تحقق العدل حتى بعد وفاتهم قال تعالى: ((لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا))^(٣)

فهذه الآية الكريمة أعظم دليل على وجوب التزام العدل بين الأبناء في توزيع التركة حيث يقول الإمام ابن كثير: قال سعيد بن جبيرة قال قتادة : كان المشركون يجعلون المال للرجال الكبار ، ولا يورثون النساء ولا الأطفال شيئا، فأنزل الله تعالى : " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ

(١) أبو داود سلمان بن شعث السجستاني، سنن أبي داود، دار الفجر للتراث-القاهرة ٤٣٠هـ-١٤٠٩م، ص ٨٨.

(٢) الميداني ، الأخلاق الإسلامية وأساسها ، مرجع سابق ، ج ١، ص ٦٢٢.

(٣) سورة النساء ، آية ٧.

الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۗ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا"

أي الجميع سواء في حكم الله تعالى، يستون في أصل الورثة وإن تفاوتوا بحسب ما فرض الله تعالى لكل منهم ، بما يدلي به إلى الميت من قرابة ، أو زوجية ، أو ولاء ، فإنه لحمة كلحمة النسب^(١) بل إن مبداء العدل مع ابناء ليزداد وضوحاً حينما نرى كيف حفظ الإسلام حق الإبناء الذكور والإناث بأن أعطى كل منهما نصيبه من الميراث على أساس العدل والإنصاف والموازنة فنظر إلى واجبات المرأة، والتزامات الرجال وقارن بينهما ثم بين نصيب كل واحد منهما قال تعالى "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ۗ فَإِن كُنَّ نِسَاءً

فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۗ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۗ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ

مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۗ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ

الثلثُ ۗ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ۗ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۗ لِأَبَائِكُمْ

وَأَبْنَاؤُكُمْ لَّا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا ۗ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا

حَكِيمًا ﴿٢﴾

يقول الإمام الرازي في تفسيره "قال القفال قوله: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ قولاً

يوصلكم إلى إيفاء حقوق أولادكم بعد موتكم ، لان أصل الايصاء هو الإيصال^(٣) "

(١) ابن كثير تفسير القرآن العظيم ، مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٥ .

(٢) سورة النساء ، آية ١١ .

(٣) الرازي ، التفسير الكبير ، مصدر سابق ، ج ٩ ، ص ٢٠٤ .

أي أن هذا امرأ يعهده الله اليكم ويأمركم في أولادكم في شأن ميراثهم بما هو العدل والمصلحة^(١). فإذا مات الميت منكم، وخلف أولاد ذكوراً وإناثاً، فلولده الذكور والإناث ميراثه أجمع بينهم، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين، إذا لم يكن له وارث غيرهم، سواء فيه صغار ولده وكبارهم وإناثهم في أن جميع ذلك بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين وقد ذكر إن هذه الآية نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم تبيناً من الله الواجب من الحكم في ميراث من مات وخلف ورثة على ما بين، لأن أهل الجاهلية كانوا لا يقسمون من ميراث الميت لأحد من ورثته بعده ممن كان لا يلاقي العدو ولا يقاتل في الحروب من صغار ولده، ولا للنساء منهم، وكانوا يخصون بذلك المقاتلة دون الذرية، فأخبر الله جل ثناؤه أن ما خلفه الميت بين من سمى وفرض له ميراثاً في هذه الآية وفي آخر هذه السورة، فقال في صغار ولد الميت وكبارهم وإناثهم: لهم ميراث أبيهم إذا كان له وارث غيرهم، للذكر مثل حظ الأنثيين "فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ^ط وَإِنْ

كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ" فإن كان المتروك من بنات الميت فوق اثنتين فلبناته الثلثان مما

ترك، وإن كانت المتروكة ابنة واحدة، فلها النصف مما ترك الميت من ميراثه إذا لم يكن معها غيره من ولد الميت ذكر ولا أنثى^(٢).

ومع هذا الموجز المختصر عن العدل بين الأبناء في الميراث، فإننا نلاحظ أن القرآن الكريم لمس جانباً خطيراً في علاج هذه المسألة بين الأولاد، حيث بين أن الأب في حاجة إلى برهم جميعاً، وإن التطاول على هذا الحقوق نوع من الجور الذي يسبب البغضاء بين الأولاد، والتحاسد بينهم، لذلك لا يشك إنسان في أن حرمان أحد الأولاد من حقه في التركة أو غيرها من الحقوق أمر سيؤدي إلى القطيعة، أو العقوق، أو إليهما فضلاً عن كونه حرام، وظلم، وخروج عن أصول الواجب نحو الأسرة الواحدة، وكثير ما حدث التمزق في الأسرة، والتناحر، والتقاتل أحياناً بسبب وقوع الأبوين أو احدهما في هذا المحذور.

المطلب الرابع: العدل في المكاييل والموازن

(١) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج ١، ص ٤٦٩.

(٢) الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، مصدر سابق، ج ٣، ص ٦١٦-٦١٨.

إن الحديث عن العدل في المكايل، والموازن أمر هام لما يترتب عليه من حماية لمصالح الناس المفضية في حقيقتها إلى عمارة هذا الكون وفق شرع الله، فهي ركن مهم من أركان التعاملات التجارية التي تقوم عليها حياة الناس، ويرجع اهتمام المسلمين بالمكايل، والموازن لما لها من ارتباط واضح في قمع الغش، والتدليس أولاً، ولارتباطها بالشرعية الإسلامية مثل: الصدقات، والكفارات، وجمع المؤن، والخراج في البلاد الإسلامية.

ولهذا فأننا نلاحظ كثرة النصوص التي جاءت تحت على التزام العدل في الكيل، والوزن، وتنفر من أي بخس، أو نقص بها ومن هذه النصوص.

قال تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ^ط وَأَوْفُوا

الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ^ط لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^ط وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدُوا^ط وَلَوْ

كَانَ ذَا قُرْبَىٰ^ط وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا^ط ذَلِكَمُ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(١)

وقال تعالى: "وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا^ط قَالَ يَنْقُومِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ

إِلَيْهِ غَيْرُهُ^ط وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ^ط إِنِّي أُرْسِلُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ

عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ^ط وَيَنْقُومِ أَوْفُوا^ط الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ^ط وَلَا تَبْخُسُوا

النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ^(٢)

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

(٢) سورة هود، الآية ٨٤-٨٥.

وقال تعالى: "وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كُنْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الِّمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ

وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا" (١)

فهذه النصوص بجملتها تبين إن التزام العدل في المكايل، والموازين أمر واجب ولا يكون ألا بإيفاء الوزن، والبعد عن أي تلاعب يفضي إلى البخس، أو الإنقاص في حقوق الناس، فهذه سورة في القرآن الكريم يرتبط اسمها باسم أولئك الذين كان دينهم إنقاص المكايل، والموازين، والتلاعب بها ألا وهي سورة المطففين لنتهي عن كل ألوان الغش، والتطيف في المكايل، والموازين، "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ" الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ

وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ۚ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۖ لِيَوْمٍ

عَظِيمٍ ۚ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ" (٢)

فقد ابتدأت السورة الكريمة بالزجر عن التطيف بالمكايل، والموازين، وهو البخس في الكيل والوزن بالشيء القليل على سبيل الخفية، فجاءت السورة الكريمة لتفتتح بكلمة ويل التي لا تذكر إلا عند وقوع البلاء الناتج عن هذا التطيف في المكايل، والموازين التي هي عماد البيع، والشراء فالنم لحقهم بمجموع أنهم يأخذون زائداً، ويدفعون ناقصاً، فهل لا كان الأولى بهم أن يأخذوا وافياً ويعطوا وافياً كما قال قتادة: أوف يا بن آدم الكيل كما تحب أن يوفى لك، وأعدل كما تحب أن يعدل لك، وهذا هو عين العدل، لأن الإيفاء بالموازين، والمكايل هو من الأمور العظيمة كما يقول الإمام الرازي في تفسيره وأعلم أن أمر المكيال، والميزان عظيم، وذلك لأن عامة الخلق يحتاجون إليه في المعاملات، وهي مبنية على أمر المكيال والميزان، فهذا السبب عظم لله

(١) سورة الإسراء، الآية ٣٥.

(٢) سورة المطففين، الآية ١-٦.

أمره ^(١) فقال: "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴿٨﴾"

وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ " ^(٢)

ثم أتبع هذا الوعيد والزجر باستنكار، وتعجب عظيم من حالهم في الاجترار على التطفيف كأنه لا يخطر في بالهم أنهم مبعوثون، ومحاسبون على مقدار الذرة، والخردلة، وهذا تذكير بما سيؤولون إليه من البعث من القبور، وما يقتضيه هذا البعث من حشر ونشر وتطاير للصحف، ووزن لأعمالهم، ولا شك أن هذا أدعى لهم، على الالتزام بالعدل في المكايل والموازين، ولا يكون هذا العدل إلا بالإيفاء، والبعد عن البخس والنقصان ^(٣)

إلا أن ذلك الإيفاء، والمطالبة به هو فيما يقع في مقدور البشر، ومستطاعهم كما جاء في قوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ ^ط وَأَوْفُوا ^ط

الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ^ط لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ^ط وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ^ط وَلَوْ

كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ^ط وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ^ط ذَٰلِكُمْ وَصَلَّيْكُمْ بِهِ ^ط لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ " ^(٤)

ولا شك أن إيفاء الكيل المأمور به في هذه الآية جاء مقيدا بأمرين: الأول أن هذا الإيفاء لا يكون إلا بالقسط، وهو الاعتدال في الأخذ والعطاء، والبيع، والشراء، والثاني: أن هذا التكليف فيما يقع في مقدور البشر بدلالة قوله تعالى "لا تكلف نفسا إلا وسعها" أي لا تكلف نفسا إلا طاقتها في هذا الإيفاء، وهذا يقتضي أن يكون فيما يقع تحت قدرة البشر من التحفظ، والتحرز أما ما لا يمكن الاحتراز عنه من تفاوت ما بين الكيلين مما لا يدخل تحت قدرة البشر فمعفو عنه ^(٥) كما أنه لا يفهم من ذلك أننا مطالبون بالزيادة في الكيل حتى يتحقق العدل في الكيل

^(١) فخر الدين الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٣١، ص ٨٩.

^(٢) سورة الرحمن، الآية ٧-٩.

^(٣) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٤، ص ٧٠٧.

^(٤) سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

^(٥) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٧، ص ١٣٦.

والوزن، بل أن المطلوب هو عين الإيفاء فقط، فقد جاء في قوله تعالى من سورة الشعراء على لسان شعيب عليه السلام لقومه: "أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا

بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ

مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾" (١)

ويقول الإمام الزمخشري في تفسيره إن الكيل على ثلاثة أضرب: واف، وطفيف، وزائد، فأمر بالواجب الذي هو الإيفاء، ونهى عن المحرم الذي هو التطفيف، ولم يذكر الزائد وكأنه تركه عن الأمر والنهي دليل على أنه أن فعله فقد أحسن، وأن لم يفعله فلا عليه فابتدأت الآية بما هو مفروض علينا وهو الإيفاء بالكيل والوزن، مبينة أن هذا الإيفاء يعتمد بالدرجة الأولى على الميزان العادل في قسمه ليتحقق عين العدل وتمامه؛ لأن كل شيء قد بلغ التمام، فقد وفي ولا شك أن هذا الاهتمام بأمر المكييل والموازين أن دل على شيء فإنما يدل على إن إيفاء الكيل هو من أخص الأمور في العدل. (٢)

كما جاء قوله تعالى: "وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ ﴿٧﴾ أَلَّا تَطْغَوْا فِي

الْمِيزَانِ ﴿٨﴾ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ ﴿٩﴾". (٣)

حيث يقول الإمام الرازي في تفسيرها: أن الله تعالى بدأ في السورة بالعلم، ثم ذكر أشرف أنواع العلوم وهو القرآن، ثم ذكر العدل وذكر أخص الأمور له وهو الميزان، ذلك لأن النفوس تأبى الغبن، ولا ترضى به، وترى أن ذلك استهانة بها، ولا تتركه لخصمها فلولا التبين، والتساوي إلا أوقع الشيطان بين الناس البغضاء (٤)

(١) سورة الشعراء، الآية ١٨١-١٨٣.

(٢) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، ج ٣، ص ٣٢٢.

(٣) سورة الرحمن، الآية ٧-٩.

(٤) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ٢٩، ص ٩٠.

بالإضافة إلى أن بخرس الموازيين، والمكاييل مجلبة لغضب الله تعالى، وسبب من أسباب زوال النعم، كما جاء في قوله تعالى في سورة هود عليه السلام: "وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا

قَالَ يَنْقُومِ آعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ۗ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ

إِنِّي أَرْبُكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿٨٥﴾ وَيَنْقُومِ أَوْفُوا

الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَمْثِيَّاهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي

الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾" (١)

فهذه الآيات تحكي لنا قصة قوم جاروا في معاملتهم، وانحرفوا عن القسط في الكيل، والوزن وبخسوا الناس أشياءهم، فأرسل الله إليهم من يندرهم ويردهم إلى الصراط العدل، والقسطاس المستقيم، فشرع في دعوتهم إلى توحيد الله، ثم شرع بعد هذه الدعوة في الأهم، ثم الأهم لما عهد عن أهل مدين من بخرس في المكيال، والميزان إلى تركه مذكرا إياهم بنعمة الله تعالى "إِنِّي أَرْبُكُمْ" أي بنعمة من رخص الأسعار، وخير الدنيا، وسعة من العيش فدعاهم إلى

إيفاء الكيل، والبعد عن البخرس الذي لا مبرر له والذي سيفضي بهم إلى زوال هذه النعمة في الدنيا، واستحقاق العذاب يوم القيامة بدلالة قوله تعالى: "وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ"

أي لما هم عليه من مخالفة أمر الله في عدم إيفاء الكيل والوزن، والإصرار على بخرسه المفضي إلى فساد في الأرض وما هذا إلا للدلالة على أهمية أمر إيفاء الكيل، والوزن، وخطورة أمر التلاعب بها، لذلك نجد أن الآية الكريمة قد وقع فيها التكرار على ثلاثة أوجه الأول: كان بالأمر

(١) سورة هود، الآية ٨٤-٨٥.

بالا ينقصوا المكيال والميزان، والثاني: كان بالأمر بالإيفاء وهو عين العدل، وثالثها: بالنهاي عن بخس الناس أشياءهم، وهذا يفيد شدة العناية بأمر المكايل، والاهتمام بها^(١)

فقد روي عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: أقبل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا معشر المهاجرين خمس إذا ابتليتم بهن، وأعوذ بالله أن تدركون لم تظهر الفاحشة في قوم قط، حتى يلغوا بها إلا فشا فيهم الطاعون، والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا، ولم ينقصوا المكيال والميزان، إلا أخذوا بالسنين، وشدة المئونة، وجور السلطان عليهم، ولم يمنعوا زكاة أموالهم، إلا منعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يمطروا، ولم ينقصوا عهد الله، وعهد رسوله إلا سلب الله عليهم عدوا من غيرهم، فأخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تحكم أمتهم بكتاب الله ويتخيروا مما أنزل الله ألا جعل الله بأسهم بينهم".^(٢)

المطلب الخامس : العدل مع الأعداء

إن العدل من الأسس التي عليها عمارة الكون، وصلاح العباد، وهو ركيزة من ركائز الإسلام المبني على المساواة بين الناس اعتماداً على أصل النشأة، والأخوة الإنسانية كما جاء في قوله تعالى "يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوا ۗ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْوَىٰ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" ^(٣).

فالكل سواء في النسب فلا وجه للتفاخر فيه، ولا تفاضل بين الأشخاص إلا في التقوى التي بها تكمل النفوس، وتزداد شرفاً^(٤)، فإنه لا يقبل على الإطلاق أن تتخذ العداوة، والمحبة ذريعة في هضم حقوق الغير، أو أن يتخذ مقياس التفاضل الإلهي حجة لإيقاع الظلم على غيرنا من بني البشر ممن يدينون بغير ديننا لأنه وإن اختلفت عقائدنا، وشرائعنا إلا أننا نشترك في مجال التكريم الرباني كما جاء

(١) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ١٨، ص ٤٠ _ الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج ٧، ص ٩٧-٩٨.

(٢) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، كتاب الفتن، باب قوله تعالى "يأياها الذين آمنوا عليكم أنفسكم" ج ٤، ص ٣٦٧-٣٦٨.

(٣) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٤) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مصدر سابق، ج ٤، ص ٨٩.

في قوله تعالى: "وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ

عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا" (١)

فمن المؤكد أن هذا التكريم يقتضي التزام العدل مع الجميع من بني البشر، ولذلك فقد جاء الأمر بالعدل عاما غير مخصوص بأمة دون أمة، أو فئة دون فئة، فقد أوصى الإسلام المؤمنين بإقامة العدل مع الناس كافة، وحتى مع الأعداء المناوئين لنا. قال تعالى: "يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ

ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا

تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾

"(٢)

فقد جاءت الآية الكريمة لتخاطب المؤمنين، وتأمّرهم صراحة بأن لا تحملهم عداوتهم لقوم من الأقوام على عدم العدل في حكمهم فيهم، فيجور عليهم من أجل ما بينهم من عداوة، (٣) فكانت هذه الآية دليلا قاطعا على أن كفر الكافر لا يمنع من العدل معه (٤)، وهذا هو العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه لحب، أو لبغض ولا تغيره قواعد المودة، والشنآن فهو ثابت لغير المؤمنين كما هو للمؤمنين قال تعالى " لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ

وَلَمْ تُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ" (٥)

(١) سورة الإسراء، الآية ٧٠.

(٢) سورة المائدة، الآية ٨

(٣) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٤-٤٥

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٦، ص ١١٠

(٥) سورة الممتحنة، الآية ٨

فهذه وصية من الله عز وجل للمؤمنين به حق إيمان أن يستعملوا القسط في كل شؤونهم حتى ولو كان مع المشركين به، وأن يتحامو ظلمهم^(١)

كما أن العدل مع الأعداء لا يقف عند حدود القضاء، وتطبيق القوانين والأنظمة، بل يتعدى إلى ما هو أبعد من ذلك بكثير كالوفاء بالعهود، والمواثيق، لان الوفاء بالعهود، والمواثيق ركن أصيل من أركان العدل مع العدو، وذلك لما فيه من أظهر لمحاسن هذا الدين وعظيم تعاليمه قال تعالى: "إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا

عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ"^(٢)

يقول الدكتور محمد قطناني: "فهذا أمر عام وقاطع بوجوب الوفاء بالعقود، والعهود، وقد ربط الوفاء بالعهد بمعنى التقوى، أي أنه نابع عن تقوى الله، كما أن العدل أيضا مرتبط بالتقوى كما جاء في قوله تعالى: "أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ"^(٣) مما يؤكد ارتباط العدل بالوفاء بالعهود

والمواثيق"^(٤)

كما أنه ولا أبلغ من الدلالة على ما تقدم من ارتباط العدل بالعهود، والمواثيق من أن الإسلام جعل العهود، والمواثيق قائمة على أساس المساواة التي هي أحد ركائز هذا المبدأ العظيم، ومن الأمثلة على ذلك ما يسمى بعهد الذمة الذي يستند إلى قاعدة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"^(٥)، بل وتشديدا على تحقيق مبدأ العدل في العهود، والمواثيق، ولما له من بالغ أهمية،

(١) الزمخشري، الكشاف، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج٤، ص٥٠٣-٥٠٤.

(٢) سورة التوبة، الآية ٤.

(٣) سورة المائدة، الآية ٨.

(٤) محمد قطناني، العدل الشرعية الإسلامية وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه غير منشور، كلية الشريعة الجامعة الأردنية - ١٩٩٦ ص٥٢٥.

(٥) محمد قطناني، المصدر ذاته، ص٥٢٦.

واعتبار فقد أمر الله بالبعد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الخيانة، والغدر قال تعالى: "وَأَمَّا

تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِبِينَ" (١)

أي إن أظهرت آثار الخيانة وبنات دلالتها، وجب نبذ العهد لئلا يقع التمادي عليه في الهلكة (٢) وليس هذا في حد ذاته إلا احتراماً لمبدأ العدل مع العدو في مجال المعاهدات، والبعد عن صيغة الخيانة والغدر.

وكما يتجلى مبدأ العدل مع الأعداء بأبهى صورة بمبدأ المعاملة بالمثل حين يقرر الحق سبحانه وتعالى إليه الجزاء العادل في حال الاعتداء على المسلمين قال تعالى "وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا" (٣).

سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا" (٣).

وقال تعالى: "وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ

لِّلصَّابِرِينَ" (٤)

فقد بين سبحانه وتعالى أن العدل في الانتصار هو بالاعتصار على المساواة في الجزاء، (٥) وحرمة التعدي وإن اعتدي علينا (٦)، كما أن هذا المبدأ العظيم لم يقف عند هذا الحد، بل تعدى ذلك ليفرض علينا أسس التعامل العادل أثناء الحروب، والمعارك حتى لا يتوهم أحد أن هذا المبدأ مقصور على حال السلم، أو الغلبة للمسلمين فيعلن للناس كافة أنه عروة الانقسام لها من هذا الدين الحنيف قال تعالى: "وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ

(١) سورة الأنفال، الآية ٥٨.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٨، ص ٣٢.

(٣) سورة الشورى، الآية ٤٠.

(٤) سورة النحل، الآية ١٢٦.

(٥) الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدراية من علم التفسير، مصدر سابق، ج ٤، ص ٧٥٨.

(٦) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مصدر سابق، ج ٤١٧، ص ٣-٤١٨.

لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴿٦٦﴾^(١) فهذا أمر من الله سبحانه وتعالى بقتال من قاتلهم من

المشركين، والكفار، والكف عن كف عنهم.^(٢)

فهذا أظهر لعدالة الإسلام الخالدة حين يقرن سبب الجهاد بأسمى الغايات، وأنبلها ثم يقيده بقيد العدالة الشاملة التي تحرم البغي، والعدوان فتقصره على المقاتلين المناوئين لنا، وتنتهي عن قتل النساء، والصبيان، والشيوخ^(٣) ممن هم من غير المقاتلين، ومما يؤكد ذلك ما جاء في وصايا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذا امر رجلاً على سرية، أو صاه في خاصة نفسه، بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيراً، فقال: أغزوا باسم الله، وفي سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغدروا، ولا تغلوا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا وليداً، وإذا أنت لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى إحدى ثلاث خلال: أو خصال فأيهن أجابوك إليها، فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول، من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم أنهم إن فعلوا ذلك، أن لهم ما للمهاجرين، وأن عليهم ما على المهاجرين، وإن أبوا، فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله، الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم الفىء، والغنيمة شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين.^(٤)

فهل أبلغ من هذه الوصايا التي تتضمن في ثناياها روح العدل، وتناهى بأصحابها عن سبل الظلم والحييف، بل إن عدل الإسلام لم يقف عند هذا الحد فقط، بل يتعدى ذلك ليشرع لنا من الأحكام ما يحقق العدل المنشود حتى مع المقاتلين أنفسهم، ليرتفع بهذه الوسيلة النبيلة عن أي لون من ألوان الظلم والانتقام، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾

إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٦٦﴾^(٥)

(١) سورة البقرة، الآية ١٩٠.

(٢) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج ١، ص ٥١٦.

(٣) الطبري، المصدر ذاته، مصدر سابق، ج ١، ص ٥١٦.

(٤) ابن ماجه، سنن ابن ماجه، مصدر سابق، كتاب الجهاد، باب وصية الإمام، ج ٤، ص ١١٨، حديث رقم ٢٨٥٨.

(٥) سورة الأنفال، الآية ٦٦.

فقد جاءت هذه الآية الكريمة، لترسي قاعدة من أهم قواعد الجهاد في الإسلام ألا وهي: "قبول حكم الصلح إذا أعلنوا جنوحهم إليه".^(١) ولا خلاف أن هذا الجنوح لا يكون إلا في حين العجز عن مواصلة القتال، والاستمرار فيه مما يورث الضعف الذي هو أدعى في مثل هذه الحال إلى الانتقام، والتنكيل بهؤلاء الأعداء إلا أن أحكام هذا الدين وتشريعاته المبنيّة على العدل، والرحمة أسرع إلى هذه الفئة المتعدية لتقرر أن القاعدة الواجب معاملتهم بها هي قاعدة العدل والأنصاف.

وبعد ما تقدم ذكره عن عدل الإسلام مع الأعداء فإنها تتضح لنا نظرة الإسلام إلى هذه الفئة على أنها نظرة تدل، عن سمو مبادئ هذا الدين العظيم فهي تدعو إلى العدل، والمساواة بين الناس قاطبة حلفاء كانوا أم أعداء.

المطلب السادس : العدل في القضاء

القضاء لغة:

القضاء يعني الحكم، والفصل، والقطع، ويقال قضى ويقضى قضاء فهو قاض إذ حكم وفصل.^(٢)

القضاء في الاصطلاح:

قيل: فصل الخصومات، وقطع المنازعات على وجه خاص.^(٣)

قيل: هو الحكم بين خصمين فأكثر بحكم الله.^(٤)

وقيل: هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام.^(٥)

(١) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج١٥، ص١٨٧.

(٢) إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مصدر سابق، ج٢، ص٧٧١.

(٣) ابن عابدين، رد المختار شرح در المختار المسمى بحاشية ابن عابدين، ط٥، ج٤، دار عالم الكتاب، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص٥٧٠-٥٧١.

(٤) الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة معاني الألفاظ المنهاج، مصدر سابق، ج٤، ص٣٧١-٣٧٢.

(٥) برهان الدين ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول لقضية ومناهج الأحكام، ط١، ج١، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج١، ص٩.

ولا شك أن هذه التعريفات كلها تدور في فلك واحد وهو الحكم بين المتخاصمين بإعطاء أصحاب الحقوق حقوقهم المفضية إلى فض المنازعات اعتماداً على كتاب الله، وسنة رسوله كما قال تعالى: " فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ " (١)

فالقضاء أمر ضروري لكل مجتمع، ذلك أنه لم يخل مجتمع من المجتمعات على الإطلاق من جهة التقاضي؛ لأن الظلم في الطباع البشرية، فلا بد من حاكم يصف المظلوم من ظالمه، وكذلك الحال في المجتمعات الإسلامية وإن كانت تعاليمه تهذب النفوس، وتملأ القلوب خشية من الله، إلا أن الحاجة للقضاء تبقى قائمة، لأن المسلم يبقى في حقيقته غير معصوم عن الوقوع في المعاصي ومخالفات القانون مهما بلغ إيمانه (٢)

فذلك كان حكم القضاء فرض كفاية، فلا خلاف بين الأئمة أن القيام بالقضاء واجب ولا يتعين على أحد إلا أن لا يوجد منه عوض. (٣)

وذلك لأن بالقضاء رفعا للتهارج (٤)، وردا للتواثب (٥)، وقمعا للظلم، ونصرا للمظلوم، وقطعا للخصومات وأمرًا بالمعروف ونهياً عن المنكر، (٦) فقد جاءت الآية الكريمة من سورة النحل لترسي أهم القواعد في الحكم، والقضاء ألا وهي إقامة العدل: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ

تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا

يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا " (٧)

(١) سورة المائدة، الآية ٤٨.

(٢) عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مصدر سابق، ص ٧.

(٣) ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول القضية ومناهج الأحكام، مصدر سابق، ج ١، ص ٩.

(٤) التهارج: الناس يهرجون أي يقعون في فتننة واختلاط وقتل.

(٥) التواثب: أي دفع التواثب من بعضهم على بعض إذ لم يكن قضاء.

(٦) ابن فرحون، تبصرة الحكام في أصول القضية ومناهج الأحكام، مصدر سابق، ج ١، ص ١٠.

(٧) سورة النساء، الآية ٥٨.

فهذا خطاب لجميع الولاة، والأمرء، والحكام يأمرهم بأن يحكموا بين الناس بالحق، والإنصاف والسوية إذ قضاوا بين من ينفذ عليهم قضائهم،^(١) فقد جعلت الآية الكريمة العدل شرطاً في الحكم، والقضاء، وجمع المسؤوليات، ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية لتضع القيود، والضوابط التي تضمن قيام العدل، فلذلك لا يتصور قيام العدل المنشود إلا بشرطين هما: وجود تشريع عادل، ووجود ولاة أمر وقضاة عدول يقومون على تنفيذه.^(٢)

وحتى يكون التشريع عادلاً فلا بد من الحكم بما أنزل الله، لأن ما أنزل الله عز وجل متضمن للعدل في ثناياه يقول تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ تَحْكُمُ بِهَا

النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ

كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَآخِشُوا وَلَا تَشْتَرُوا بِعَايَتِي

ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٥﴾ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ

فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ

بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ

بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾" (٣)

فقد بينت الآيات الكريمة أن الواجب على الحكام الحكم بما أنزل الله تعالى، مبينة أن كل من لم يحكم بما أنزل الله من الأحكام والتشريعات، أو أتى بـضد حكم الله تعالى، فهو كافر وفاسق، وظالم، وهذه كلها صفات لموصوف واحد ألا وهو عدم الحكم بما أنزل الله، مما يفيد أن

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٥، ص ٢٥٦. والبيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مصدر سابق ج ٢، ص ٩٤.

(٢) محمد قطناني، العدل في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٥٠٤.

(٣) سورة المائدة، الآيات ٤٤.

مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ تَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ

أَوْ كَفِّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكُ صِيَامًا" (١)

فإذا كانت العدالة شرطا في قضاء التحكيم وهو المبدأ الأول للتقاضي فمن الأحرى أن تكون شرطا فيما هو ألزم من أنواع التقاضي، ويضاف إلى أنه إذا كانت العدالة شرطا في الشهود

كما في قوله تعالى: " وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ" (٢)

فمن باب أولى أن تكون شرطا في القاضي الذي يعتبر من أهم أركان القضاء، وانطلاقا من أهمية هذا الركن وخطورة الدور المنوط به، فقد أمر الله عز وجل، بالتزام العدل في الشهادة والقضاء، وإن كان على أنفسنا، أو أقرب الناس إلينا كالوالدين كما جاء في قوله تعالى: "يَتَأْتِيهَا

الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ

وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا" (٣)

فهذا أمر لجميع المكلفين دون استثناء حكما كانوا أم قضاة، أم عوام بالقيام بالعدل والاحتراز من الجور، ولو كانت تلك الشهادة على النفس والوالدين. (٤)

كما أن مبدأ العدل في القضاء ليس مخصوصا، أو مقتصرا على التزام هذا المبدأ بين المسلمين بعضهم البعض، بل هو صبغة عامة في القضاء دون تخصيص بطرف من الأطراف،

(١) سورة المائدة، الآية ٩٥.

(٢) سورة الطلاق، الآية ٢.

(٣) سورة النساء، الآية ١٣٥.

(٤) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ١، ص ٧٣.

أو فئة دون فئة أو ملة قال تعالى: "يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ

بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوْا" (١)

أي لا يحملنكم البعض والعدوان على ترك العدل معهم، لأن كفر الكافر لا يمنع من العدل معه (٢)

كما أنه لا يقبل أن يكون إسلام الإنسان سببا في التعاطف معه، أو التحيز لخصته بأن يحرف القضاء عن مساره الصحيح كما في قصة طعمه بن أبيرق عندما سرق درع جار له يسمى قتادة بن النعمان، ودفعه إلى رجل يهودي ليتهم به، فلما افتضح أمره هب قومه للرسول صلى الله عليه وسلم يطلبون منه أن يجادل صاحبهم خشية أن يفتضح أمره ويبرئ اليهودي، فهم الرسول صلى الله عليه وسلم بذلك فأنزل الله في شأن هذه القصة قرآناً يتلى، (٣)

قال تعالى: "إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْتِكَ اللَّهُ

وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِبِينَ خَصِيمًا" (٤) وهذه الآية تقرر قاعدة من قواعد العدل في القضاء

ألا وهي تطبيق العدل مع الكل دون تعاطف أو تزييف للحقائق، كما أن على القاضي أن يلتزم العدل في قضائه ويتجنب الهوى وكل ما من شأنه أن يحيد به عن هذا المبدأ الرفيع من تجارة، أو هدية، أو غير ذلك من أمور لما لها من دور في استمالة القلوب، واسترقاق النفوس فلذلك رأى العلماء تنزيه القضاء عن مثل هذه الشوائب التي تؤثر على هذا المجال الخطير، قال تعالى: "

يَدَاوُرُدُّ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ

فِيضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا

(١) سورة المائدة، الآية ٨.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ٦، ص ١٠٩.

(٣) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مصدر سابق، ج ٣، ص ٤٤-٤٥.

(٤) سورة النساء، الآية ١٠٥.

نُسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٦٦﴾ (١) فقد أمر الله تعالى نبيه داود عليه السلام بالحكم بين الناس بالحق،

وهو أمر على الوجوب ثم أمره كذلك بمجانبة هوى النفس، وأن لا يتقيد بهواه المخالف لأمر الله لأن متابعة الهوى توجب الضلال عن سبيل الله (٢)، كما أن من أهم الإجراءات لتحقيق العدل في القضاء هو تحقيق المساواة بين الخصوم وترك المحاباة، فقد أوجب الفقهاء على القاضي التسوية بين الخصوم في كل ما يمكنه أن يساوي فيه من البشاشة، والاهتمام، والإصغاء، والتكنيه، ويظهر هذا جليا في وصية سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري حيث قال فيها: "آسى بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حتى لا يطمع شريف في حيفك ولا ييأس ضعيف من عدلك" (٣).

كما أن القاضي مطالب بالتثبت والتحري فيما يعرض عليه سواء أكان ذلك في القضية ذاتها، أو ما يعترئها من ملابس وأحوال، أو من حيث تناسب الحكم مع القضية المعروضة عليه، فقد روي في أخبار القضاة أن أبا الدرداء حينما كان قاضيا كتب إلى سلمان الفارسي: أن هلم إلى الأرض المقدسة. فكتب إليه سلمان: أن الأرض لا تقدر أحدا وإنما يقدر الإنسان عمله، وقد بلغني أنك جعلت طبيبا فان كنت تبرئ، فنعم لك، وإن كنت متطببا فاحذر أن تقتل إنسانا، فتدخل النار فكان أبو الدرداء، إذا قضى بين اثنين ثم أدبرا عنه فنظر إليهما وقال: متطبب والله أرجع إلي أعيدا علي قضيتكما (٤)

كما إنه يقع على عاتق المتقاضين المسؤولية نفسها في تحري الحق، والصدق، والبعد عن تزيف الحقائق، فالقضاء أمانة يؤديها القاضي والمتقاضي، وهو خلق من أخلاق الأنبياء

(١) سورة ص، الآية ٢٦.

(٢) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ٢٦، ص ١٩٩-٢٠٠.

(٣) محمد قطناني، العدل في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في الفقه الإسلامي، مصدر سابق، ص ٥٠٤.

(٤) محمد خلف بن حيان، أخبار القضاة، الجزء الثالث، عالم الكتب-بيروت، ص ٢٠٠.

والصالحين، وعبادة وصدقة يتقرب بها إلى الله كما قال تعالى " أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ^ع

وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾ " (١).

فبينت الآية الكريمة أن العدل بين الاثنين عدا عن كونه واجباً يقع على عاتق القضاة المسلمين، فهو في نفس الوقت أمر واجبة على الجميع سواء أكانوا مشتغلين بالقضاء أم لا، وهكذا فقد نظم القرآن الكريم في ثناياه أهم الأسس والقوانين التي تكفل للقضاء النزاهة، والعدل ليكون احد المجالات التي تكفل لهذا المجتمع الإسلامي حفظ الحقوق، واستتباب الأمن، والرخاء في شتى مجالاته.

المطلب السابع : العدل في الحكم

إن العدل ميزان الله، فقد أنزل الله الكتاب والميزان فكان هذا التوثيق بينهما دليلاً على أن العدل رفيق القرآن، ومن كان رفيقه القرآن فقد استقام، وعلى ذلك فإذا أقيم أمر الدنيا بعدل قامت، ومتى لم تقم بعدل انهارت، (٢) كما قال شيخ الإسلام: " إن الله يقيم الدولة العادلة، وإن كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة" (٣)

وهذا هو الأساس في كل ملك يتنصبه أحد من بني البشر، فليس العدل في الحكم من الأمور التطوعية التي تترك لمزاج الحاكم وهواه، بل إن إقامة العدل في الدين الإسلامي تعد من أقدس الواجبات وأهمها. (٤)

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ

عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ " (٥)

(١) سورة المائدة، آية ٨.

(٢) صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، دار الفكر العربي-القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٠.

(٣) أحمد بن عبد الحميد ابن تيمية، الاستقامة، تحقيق محمد راشد سالم، ط١، دار الذشر المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ، ص ٢٤٧.

(٤) محمد الهنداوي، العدل أساس الملك، في الوعي الإسلامي، عدد ٤٨، ١٤٣٢-٢٠١١م. ص ٣٠.

(٥) سورة النحل، الآية ٩٠.

وقال تعالى: "لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ

لِيُقِيمُوا النَّاسَ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ

مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ" (١)

فقد أرسل الله رسله الكرام وأيدهم بالمعجزات، والحجج، والبراهين على وحدانيته، وأنزل معهم الكتب والشرائع لهداية الناس، وصلاح أمورهم، وأمرهم بأن يتعاملوا بالعدل فيما بينهم، وإن لا يظلم أحد، ومنهم أحدا، وما ذلك إلا لأنهم أصحاب سلطة ونفوذ، فكانت هذه الآية تشرى واضحا لوجوب التزام العدل في الحكم (٢)

ولكي يتحقق العدل في الحكم فلا بد من توفر ثلاثة أركان مهمة في الحكم.

أولاً: الحاكم العادل:

فهو الذي يتبع أمر الله تعالى بوضع كل شيء في موضعه من غير إفراط ولا تفريط، (٣) وذلك لأن قاعدة الحكم في الإسلام تقوم بعد التسليم بقاعدة الألوهية والحاكمية الواحدة على أساس العدل من الحاكم (٤)

فعلى عاتقه تقع أعظم المسؤوليات وأقدسها من إحقاق للحق، وانتصار للمظلوم من ظالمة، وسياسة أمور الرعية والدولة بما يرضي الله ورسوله امتثالاً لقوله عز وجل " وَإِذَا حَكَّمْتُمْ

بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " (٥)

(١) سورة الحديد، الآية ٢٥.

(٢) القطان، تيسير التفسير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج٤، ص٢٨٩.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، مصدر سابق، ج٢، ص١٤٥.

(٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة الشرعية التاسعة، دار الشروق، ١٤٠٣هـ-

٩٨٣م، ص٨٠.

(٥) سورة النساء، الآية ٥٨.

ويقول الإمام الرازي في تفسيره: اجمعوا على أن من كان حاكما واجب عليه أن يحكم بالعدل^(١)، وهذا ما تؤيده نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية، ذلك أن من أهداف الدولة الإسلامية إقامة المجتمع السوي الذي تسود فيه قيمة العدل، ويرفع فيه الظلم، ولا شك أن هذا الأمر منوط بالحاكم المسؤول عن رعيته، فهو مسؤول عن كل تقصير أو تفريط في أمر الرعية. كما أن الآية المتقدمة صريحة بأنه ليس لجميع الناس أن يشرعوا في الحكم، بل ذلك لبعضهم دون البعض^(٢)، لمن تحققت فيه أو صاف تحمله على أن يعدل في حكمه، وهي كثيرة نفتصر على أهمها.

فحتى يكون الحاكم عادلا فلا بد أن يكون متصفا بالصلاح في أفعاله وأقواله، أمينا في ما أوكل إليه قال تعالى على لسان موسى عليه السلام: "وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلَفْنِي

فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ ﴿١٤٢﴾" ^(٣)

فقد أمر موسى عليه السلام أخاه هارون بان يخلفه في قومه حين ذهب إلى ميقات ربه وأمره بان يرفق بهم ويصلح أمرهم وأمر نفسه فيكون من المصلحين الذين يرعون شؤونهم ويعدلون فيهم وفق أحكام الله تعالى^(٤)، فلا بد أن يكون الحاكم من أهل الصلاح والتقوى، لان منصبه من أعلى المناصب وأجلها، ومن المعلوم أن مدار الصلاح على القوة والأمانة، لذلك فإننا نجد أن الأمر بأداء الأمانة قد سبق الأمر بالعدل في الحكم.

قال تعالى " إِنْ أَلَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا أَلَّامَنَّتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ

تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ أَلَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ أَلَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا " ^(٥)

فقد جاءت الآية الكريمة لتحمل في ثناياها تكليفين مهمين الأول: الأمر بأداء الأمانة في شتى مجالات الحياة التي يعتبر العدل أحد فروعها، فكان هذا التكليف ذو مدلول عام ليتخصص

(١) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج، ١٠، ص ١٤١.

(٢) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج، ١٠، ص ١٤٢.

(٣) سورة الأعراف، الآية ١٤٢.

(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج، ٧، ص ٢٧٧.

(٥) سورة النساء، الآية ٥٨.

أكثر فأكثر في التكليف الثاني الذي يدعو إلى التزام العدل في الحكم، الذي لا ينفك أن يكون أحد مجالات الأمانة التي تدخل في باب التعاملات الدنيوية^(١)، ومن المعلوم أن خلق الأمانة من أنبل القيم التي تدعو لإيجاد قبول لصاحبها في كثير من مجالات الحياة، قال تعالى: " قَالَتْ إِحَدُثْهُمَا

يَتَأْتِ أَسْتَجِرَّهُ^ط إِنَّ خَيْرَ مَنْ أَسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ^(٢) " فإن قولها كلام جامع

حكيم لأنه إذا اجتمعت الكفاية والأمانة في القيام بأمر من الأمور تم المقصود^(٣) ولذلك كان من الواجب على الحاكم أن يلتزم الأمانة في ما أوكل إليه من مهام ومسؤوليات، ذلك لأن الحكم في الإسلام لا يعدو أن يكون أمانة في عنق الحاكم، فهو منصب تكليفي لا تشرifi فلا بد من توفر هذه الخصلة الكريمة .
كما أن الحاكم العادل لا بد أن يكون عابدا لله تعالى، أمرا بالمعروف ناهيا عن المنكر لما لهذه الصفات من قدرة عظيمة على حمل صاحبها إلى دائرة الورع والتقوى التي تجعل من صاحبها أنموذجا للعدل.

قال تعالى: "وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ نِعَمَ الْعَبْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ^ط"^(٤)

ومن المعلوم أن سليمان قد ورث عن أبيه داود الملك فكان ملكه من أعظم ملوك الأرض، حيث وهب له من الملك ما لم يهب لغيره، وفي هذه الآية "فقد امتدح الله سليمان عليه السلام لأنه كان عابدا كثير الرجوع إلى الله في أكثر أوقاته، وهذا هو الحق الذي لا شبهة فيه، لأن كمال الإنسان في أن يعرف الحق لذاته والخير لأجل العمل به"^(٥)، فلا شك أن العدل وجه من وجوه الحق التي طالما كانت العبادة حاملا لأصحابها على التزامه، والسعي على تطبيق شرع الله في كل شأنه، فيأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر. قال تعالى "الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ

(١) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ١٠، ص ١٣٧-١٤٠.

(٢) سورة القصص، الآية ٢٦.

(٣) محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ط ١، ج ٢، دار الفكر - لبنان، ص ٤٣١.

(٤) سورة ص، الآية ٣٠.

(٥) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ٢٦، ص ٣٠٢.

أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿١٤﴾

"(١) قال الإمام القرطبي في تفسيره: قال ابن نجيب يعني الولاية، وقال الضحاك: هو شرط شرطه الله عز وجل على من آتاه الملك، وهذا قول حسن(٢).

وقال تعالى: "وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ

عَنِ الْمُنْكَرِ ۗ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٤﴾" (٣) فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

فرض كفاية إذا قام به أحد سقط عن الباقيين، وهذا إنما يختص بالعلماء وولاية الأمور، لما لهم من سلطة وقدرة على التغيير والإلزام(٤). فالإمام العادل هو من كان متصفا بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

كما أن الحاكم العادل في حكمه هو الذي لا ينفرد برأيه، بل لا بد من أن يؤصل في حكمه قاعدة الشورى التي هي أحد مظاهر العدل، فيستشير أهل العلم والاختصاص فيما لا يعلم، وفيما يستشكل عليه، فالشورى أصل من أصول الحياة في الإسلام، وأوسع مدى من دائرة الحكم قال تعالى: " وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ " (٥).

وقال تعالى: " فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۗ فَإِذَا عَزَمْتَ

فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ " (٦)

(١) سورة الحج، الآية ٤١.

(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج ١٢، ص ٧٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ١٠٤.

(٤) الخازن، الباب التأويل في معاني التنزيل، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج ١، ص ٢٦١-٢٦٢.

(٥) سورة الشورى، الآية ٣٨.

(٦) سورة آل عمران، الآية ١٥٩.

يقول الإمام القرطبي في تفسيره: يقول ابن عطية والشورى من قوا عد الشريعة، و عزائم الأحكام، ومن لا يستشير أهل العلم والدين فعزله وأجب، وهذا ما لا خلاف فيه، وقال ابن خويز منداد: وجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل،^(١) ومن المعلوم أن مبدأ الشورى يفضي إلى الاجتماع والاتفاق، و عدم الافتراق، كما أنه هو اقرب الآراء للصواب وأبعدها عن الجور والظلم، وهذا هو عين الصواب وروح العدل في الحكم^(٢).

كما أن الحاكم العادل هو من يستوي لديه في الحق الصديق والعدو على حد سواء، فيسوي بين الخصوم دون النظر إلى لغاتهم وأوطانهم وأحوالهم، فهو نصير من كان الحق في جانبه، وخصمه من كان الحق ضده، والحرام حرام على الكل والحلال حلال للكل^(٣).

قال تعالى: "يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ

إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ" (٤)

فهذا أمر من الله لجميع الخلق بأن لا يعاملوا أحداً إلا على سبيل العدل والأنصاف، وأن لا تحملهم العداوة على الجور عليهم، وتجاوز الحد فيهم مسلمين كانوا أو غير مسلمين^(٥) فالحاكم العادل في الإسلام لا يعني أن يقتصر عدله على التسوية بين صديقه وبين خصمه، بل يعني أكثر من ذلك، فهو يريد له أن يعدل بين الناس، وبين نفسه^(٦) انطلاقاً من وحدة الجنس الإنساني، التي هي إحدى الأسس التي يستند عليها مبدأ العدل في الإسلام، قال تعالى: "

يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، مصدر سابق، ج٤، ص٢٤٩-٢٥٠.

(٢) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج٩، ص٦٦-٦٧.

(٣) محمد يوسف موسى، نظام الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي-مصر-القاهرة، ص٢٧٢.

(٤) سورة المائدة، الآية ٨.

(٥) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصريف يسير، ج١١، ص١٨٠.

(٦) مصطفى أبو زيد فهمي، فن الحكم في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية-٢٠٠٣، ص٤٦٥.

أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَنكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾ (١) فالناس جميعا في نظرة الإسلام

سواسية، الحاكم والمحكوم، والرجال والنساء، والعرب والعجم، ولا شك أن هذا عامل أساسي لالتزام العدل فيهم، والبعد عن الجور.

ثانياً: الحكم بشرع الله

فيجب على الحاكم الرجوع في حكمه إلى شرع الله عز وجل، وهدى رسوله، فهما أساس العدل والخير ولنصفه، وقد تواردت نصوص كثيرة من القرآن الكريم تأمر بالالتزام شرع الله في الحكم، فإن الحكم بما أنزل من مقتضيات العبودية والإيمان، وأن الاحتكام إلى غير شرع الله منافيا للإيمان قال تعالى "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا

يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا" (٢)

ففي هذه الآية الكريمة يقسم الله بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول صلى الله عليه وسلم في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد إليه باطنا وظاهرا (٣). ولا ابلغ من التأكيد على وجوب التزام حكم الله تعالى في هذه الآية من أن الله عز وجل قد استخدم أسلوب القسم بنفسه مع نفي الإيمان عن من لم يحكم النبي فيما شجر بينهم، فهو الصادق الأمين الموحي إليه من رب العالمين.

كما أن الله عز وجل قد بين لعباده أن الحكم بغير ما أنزل الله هو حكم الجاهلين، وأن الإعراض عن حكم الله تعالى سبب لحلول العقاب وبأسه الذي لا يرد عن القوم الظالمين (٤).

(١) سورة الحجرات، الآية ١٣.

(٢) سورة النساء، الآية ٦٥.

(٣) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مصدر سابق، ج ١، ص ٥٢٠.

(٤) بحث وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه - عبد العزيز بن عبد الله بن باز

<http://www.binbaz.org.sa/mat/٨٧٤٧>

قال تعالى "وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ

يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ

بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ ﴿٥٩﴾ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ

أَحْسَنُ مِّنَ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾" (١)

فالقارئ لهذه الآية الكريمة يلاحظ فيها أن الأمر بالتحاكم إلى ما أنزل الله قد أكد بعدة

مؤكدات:

أولها: الأمر به في قوله تعالى: "وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ".

والثاني: أن لا تكون أهواء الناس ورغباتهم مانعة من الحكم به بأي حال من الأحوال، وذلك

في قوله تعالى: "وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ". **والثالث:** التحذير من عدم تحكيم شرع الله في الكثير،

والقليل، والصغير، والكبير، "وَأَحْذَرَهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ".

والرابع: أن التولي عن حكم الله وعدم قبول شيء منه ذنب عظيم موجب للعقاب الأليم، قال تعالى:

"فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ" **الخامس:** التحذير من الاغترار

بكثره المعرضين عن حكم الله فان الشكور من عباده قليل قال تعالى: "وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ

لَفَاسِقُونَ". **والسادس:** وصف الحكم بغير ما أنزل الله بأنه حكم الجاهلين، قال تعالى: "أَفَحُكْمَ

الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ".

(١) سورة المائدة، الآية ٤٩-٥٠.

والسابعة: أن مقتضى اليقين هو العلم بأن حكم الله هو خير الأحكام، وأكملها، وأتمها، وأعدلها، وأن الواجب الانقياد له مع الرضى والتسليم، قال تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ"

"وهذا المعنى موجود في كثير من آيات القرآن"^(١)

كما أن الآية الكريمة قد استخدم فيها أسلوب الاستنكار والتوبيخ لمن لم يلتزم بحكم الله عز وجل، يقول الإمام أبو السعود في تفسيره: وهذا تعجب وإنكار من حالهم، وتوبيخ لهم لأنهم يتولون عن حكمك، فيبغون حكم الجاهلية التي هي هوى وجهل لا يصدر عن كتاب، ولا يرجع إلى وحي، ثم يستنكر عليهم أن يكون أحد حكمه أحسن من حكمه تعالى^(٢)

كما أنه من المعلوم أن كل من اعرض عن تحكيم شرع الله في أموره لا يعدو إلا أن يكون واحد من ثلاثة كما وصفهم القرآن الكريم.

قال تعالى: " وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾"^(٣)

وقال تعالى: " وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ "^(٤)

وقال تعالى: " وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ "^(٥)

قال الرازي: وهذه الثلاثة صفات لموصوف واحد. قال القفال: وليس في أفراد كل واحد من هذه الثلاثة بلفظ ما يوجب القدح في المعنى، بل هو كما يقال: من أطاع الله فهو المؤمن، من أطاع الله فهو البر، من أطاع الله فهو المتقي، لأن كل ذلك صفات مختلفة حاصلة لموصوف واحد. وقال آخرون: الأول: في الجاحد، والثاني والثالث: في المقر التارك. وقال الأصم: الأول والثاني: في اليهود، والثالث: في النصارى.^(٦)

(١) بحث وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما خالفه-الموقع الرسمي لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز

<http://www.binbaz.org.sa/mat/٨٧٤٧>

(٢) تفسير أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج٢، ص٧١.

(٣) سورة المائدة، الآية ٤٤.

(٤) سورة المائدة، الآية ٤٥.

(٥) سورة المائدة، الآية ٤٧.

(٦) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، بتصرف يسير، ج، ص

ثالثاً: الرعية المطيعة:

وبعد ما تقدم من الآية الكريمة يتبين لنا أن تحكيم شرع الله، والتحاكم إليه مما أوجبه الله ورسوله، وإنه من مقتضى العبودية لله، والشهادة بالرسل لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم ومدعاة للالتزام بالعدل، كما أنه من مقتضى رحمته وحكمته عز وجل، لأنه منزّه عن الضعف والجهل واليهوى، فهو سبحانه العليم اللطيف الخبير العالم بأحوال عباده، وأن الإعراض عن تحكيم شرع الله موجب لعذابه وعقابه عز وجل.

فقد اتفقت الأمة جمعاء على وجوب طاعة الإمام العادل، وحرمة الخروج عليه للأدلة الواردة في ذلك في القرآن الكريم والسنة النبوية^(١) قال تعالى: "يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا

اللَّهِ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ"^(٢)

يقول الإمام الرازي في تفسيره: "أعلم أنه تعالى لما أمر الرعاة والولاة بالعدل في الرعية، أمر الرعية بطاعة الولاة، ولهذا قال علي بن أبي طالب: حق الإمام أن يحكم بما أنزل الله ويؤدي الأمانة، فإذا فعل ذلك فحق الرعية أن يسمعوا ويطيعوا"^(٣)، فأمر الرعية بطاعته عز وجل أولاً، وهي امتثال أوامره واجتناب نواهيه، ثم بطاعة رسوله ثانياً فيما أمر به، ونهى عنه ثم بطاعة الأُمراء ثالثاً.^(٤)

فقد جاء الجمع في هذه الآية بين طاعة الله والرسول وأولي الأمر، ليبين طبيعة هذه الطاعة وحدودها، فالطاعة لأولي الأمر مستمدة من طاعة الله والرسول، لأن ولي الأمر في الإسلام لا يطاع لذاته، وإنما يطاع لإذعانه هو لسلطان الله، واعترافه له بالحاكمية، ثم لقيامه على شريعة الله تعالى، ومن اعترافه بحاكمية الله وحده، ثم تنفيذه لهذه الشريعة يستمد حق الطاعة^(٥).

(١) محمد الهنداوي "العدل أساس الملك تحرير، الوعي الإسلامي، عدد ٤٨، ٤٢٣-٤١١-٢٠١١م.

(٢) سورة النساء، الآية ٥٩

(٣) الرازي، التفسير الكبير، مصدر سابق، ج ١٠، ص ١٤٣.

(٤) سيد قطب، في ظلال القرآن، الطبعة الشرعية السابعة، الجزء الثاني، دار الشروق-بيروت، ١٣٩٨-١٩٧٨م ص ٦٩١-٦٩٢.

(٥) سيد قطب، العدالة الاجتماعية، ص ٨١.

ومما يشهد لهذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع أميرى فقد أطاعني، ومن عصى أميرى فقد عصاني." (١)

فهذا توجيه صريح بوجوب طاعة الإمام في جميع شؤونه القائم عليها، إلا أن طاعة ولي الأمر ليست طاعة مطلقة، بل أن لها من القيود والضوابط ما يحكمها ويحددها، قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "على المرء السمع والطاعة فيما أحب وكره، ما لم يؤمر بمعصية، فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة." (٢)

فهذا الحديث الشريف يحدد مدى وجوب السمع والطاعة للولاة والحكام، (٣) فقد جمع الحديث الشريف بين أمرين الأول: الحث على وجوب طاعة الحاكم فيما تهوى الأُنفُس وفيما تكره، والثاني: الوقوف بهذه الطاعة عند حد معين، ألا وهو الأمر بالمعصية، فالحديث يشترط لتحقيق الطاعة المطلوبة أن لا تكون في معصية، فإذا كانت تتضمن في ثنائها معصية فقد سقطت شرعية الطاعة فيها، وما ذلك إلا لأن الطاعة المأمور بها مقيدة بمدى تطبيق الحاكم لشرع الله وعدم مخالفة أوامره، "فيجب أن نفرق هنا بين قيام الحاكم بتنفيذ الشريعة الدينية، وبين استمداه لسلطان من صفة دينية لشخصه." (٤)

وعلى ذلك فإن التزام الحاكم بهذه الشريعة السمحاء هو الباعث الأول والأخير على الاعتراف بالإمامة والإتباع لأوامره في ذلك .

وهكذا يكون العدل في الإسلام فهو عام شامل ينشر غطاؤه على كل البشر دون تمييز بينهم، فمطلته يستظل تحتها كل البشر، لأنهم مخاطبون بأُتباعه، ليس فيهم من يرتفع فوق الخطاب ولو كان الأمام الأكبر (٥)

(١) مسلم بن الحجاج، صحيح المسلم، مصدر سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ج٣، ص١٤٦٦.

(٢) مسلم بن الحجاج، صحيح المسلم، مصدر سابق، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأُمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، ج٣، ص١٤٦٩.

(٣) محمد موسى، نظام الحكم في الإسلام، مصدر سابق، ص١١٦.

(٤) سيد قطب، العدالة الاجتماعية في الإسلام، مصدر سابق، ص٨٢.

(٥) صبحي سعيد، الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي، ص٩٢.

المبحث الثاني مجالات العدل في العهد القديم

ويحتوي على سبعة مطالب:

- المطلب الأول: العدل في القول والشهادة
- المطلب الثاني: العدل بين الزوجات
- المطلب الثالث: العدل مع الأبناء
- المطلب الرابع: العدل في المكاييل والموازين
- المطلب الخامس: العدل مع الأعداء
- المطلب السادس: العدل في القضاء
- المطلب السابع: العدل في الحكم

المبحث الثاني

مجالات العدل في العهد القديم

المطلب الأول: العدل في القول والشهادة

لقد أولى العهد القديم جانب الشهادة في القول اهتماما كبيرا تجلى في كثرة الحث على الصدق في القول والنهي عن شهادة الزور، فقد كان النهي عن شهادة الزور أحد الوصايا العشرة في شريعة موسى عليه السلام مما يدل على أهمية الدور الذي تلعبه الشهادة في حياة الشعوب، فقد جاء في سفر الخروج " لَا تَشْهَدُ عَلَى قَرِيْبِكَ شَهَادَةً زُورٍ"^(١)

أي عندما يسألك أحد عن قريبك فلا تقول الكذب عنه، لأن هذه الشهادة شهادة الزور الباطلة ولا تجوز لأي إنسان دخل في عهد مع الله.^(٢) فقد وضح هذا النص ما يجب عليهم تجاه القريب فلا يضر بسجيته أو بصيته لما لهذه الشهادة من ضرر يتجاوز كل ضرر.^(٣) وهذا ما يؤيده ما تضافر من نصوص آخر في العهد القديم تنهى عن شهادة الزور^(٤) فقد جاء كذلك في سفر الخروج ما نصه: " لَا تَقْبَلْ خَبْرًا كَاذِبًا، وَلَا تَضَعْ يَدَكَ مَعَ الْمُدَافِقِ لِتَكُونَ شَاهِدًا ظَلَمٍ. لَا تَتَّبِعِ الْكَثِيرِينَ إِلَى فَعْلِ الشَّرِّ، وَلَا تُجِبْ فِي دَعْوَى مَائِلًا وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ لِلتَّخْرِيفِ. وَلَا تُدَابِّ مَعَ الْمَسْكِينِ فِي دَعْوَاهُ."^(٥)

فقد جاءت هذه الفقرة لتحذر من شهادة الزور التي كثيرا ما يشتري بها الأغنياء براءتهم برشوة شهود الكذب، أو بشراء التأييد العام من خلال شهادة الزور.^(٦) ومما يدل على مدى أهمية التزام الصدق في أداء الشهادة في العهد القديم الأمر بالتجرد بالشهادة من الأحقاد والضعائن، فقد

(١) سفر الخروج: ٢٠: ١٦.

(٢) أرحام سلمان العودات، سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد، رسالة غير منشور، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة ص ٨٠.

(٣) القس وليم مارش، السنن القويم في تفسير العهد القديم شرح سفر الخروج، صدر من مجمع الكنائس في الشرق الأدنى بيروت ١٩٧٣ ص ٩٣.

(٤) أرحام العودات، سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٥) سفر الخروج: ٢٣: ١-٤.

(٦) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ١٧٨.

جاء في سفر الأمثال : " لَا تَكُنْ شَاهِدًا عَلَى قَرِيْبِكَ بِلَا سَبَبٍ ، فَهَلْ تُخَادِعُ بِشَفَتَيْكَ ؟ لَا تَقُلْ : « كَمَا فَعَلَ بِي هَكَذَا أَفْعَلُ بِهِ . أَرُدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ مِثْلَ عَمَلِهِ . (١) "

فقد وضحت هذه الفقرة أحد الشروط الواجب توفرها في الشهادة بأن لا تكون بقصد الانتقام، لأن هذا الفعل هو مضاد للشهادة المفروضة، بل يستودع الأمر كله لله فهو الذي يدافع عنه وإن من ينتقم لنفسه يخسر فرصة أن يتدخل الله ويتكفل هو بحل المشكلة له بطريقته الإلهية، أو أن يشهد برده^(٢).

كما أمر العهد القديم كذلك الشهود أيضا بالتجرد من الانحراف وراء الأكثرية في موافقهم وآرائهم، فقد جاء في سفر الخروج ما نصه : " لَا تَقْبَلْ خَبْرًا كَاذِبًا ، وَلَا تَضَعْ يَدَكَ مَعَ الْمُنَافِقِ لِتَكُونَ شَاهِدًا ظَلَمٌ . لَا تَتَّبِعِ الْكَثِيرِينَ إِلَى فَاعِلِ الشَّرِّ ، وَلَا تُجِبْ فِي دَعْوَى مَائِلًا وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ لِلتَّحْرِيفِ . وَلَا تُحَابِ مَعَ الْمَسْكِينِ فِي دَعْوَاهُ " (٣) فقد نصت هذه الفقرة على أنه ليس بالضرورة أن يكون الحق دائما مع الأكثرية، وأن على الشاهد أن لا يخاف بأن تكون شهادته بالحق ضد الأكثرية وأن على الشاهد أن لا يجري بشهادته وراء الجماعة، إذ انحرفت وأن لا يظلم بشهادته غنيا لأجل الشفقة على الفقير . (٤)

كما يتجلى مبدأ العدل في الشهادة في العهد القديم من خلال النهي عن كتم الشهادة بدافع الصداقة أو العدو أو غير ذلك من الشهوات أو المبررات، حيث جاء في سفر الأيوبيين ما نصه : " وَإِذَا أَخْطَأَ أَحَدٌ وَسَمِعَ صَوْتَ حَلْفٍ وَهُوَ شَاهِدٌ يُبْصِرُ أَوْ يَعْرِفُ ، فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ حَمَلٌ ذَنْبُهُ . " (٥) فقد أشار هذا النص إلى أحد الخطايا العظيمة ألا وهي كتم الشهادة لغرض ما في النفس، كأن يكون المتهم صديقا له وهو يريد أن يتستر عليه أو أن يكون المتهم بريئا لكنه يعاديه ويريد أن يتشفى منه حتى ولو حكم عليه ظلما . (٦)

(١) سفر الأمثال: ٢٨: ٢٤-٢٩ .

(٢) تفاسير العهد القديم ، www.FreeCopticbooks.com/tafseer-old-htm ،

(٣) سفر الخروج : ٢٣ : ١-٤ .

(٤) تفاسير العهد القديم ، www.FreeCopticbooks.com/tafseer-old-htm ،

(٥) سفر الأيوبيين: ٥ : ١ .

(٦) تفاسير العهد القديم www.FreeCopticbooks.com/tafseer-old-htm .

كما أن من أهم المظاهر التي تشير إلى مبدأ العدل في الشهادة في العهد القديم هو بيان العقاب المترتب على شاهد الزور، فقد جاء في سفر الأمثال " شَاهِدِ الزُّورِ لَا يَتَّبِرْ، وَالْمُتَكَلِّمُ بِالْكَذِبِ لَا يَنْجُو." (١) فقد أشار النص هنا إلى أن شاهد الزور قد يفلت ولكن ذلك لا يكون إلا لوقت قصير ثم يظهر الحق وينال المجازاة العادلة على ما أسلف، (٢) وهذا ما وضحه ما جاء في سفر التثنية: " إِذَا قَامَ شَاهِدُ زُورٍ عَلَى إِنْسَانٍ لِيَشْهَدَ عَلَيْهِ بَزِيغٍ، يَقِفُ الرَّجُلَانِ الدَّانِ بَيْنَهُمَا الْخُصُومَةُ أَمَامَ الرَّبِّ، أَمَامَ الْكَهَنَةِ وَالْقُضَاةِ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ. فَإِنْ فَحَصَ الْقَضَاءُ جَيِّدًا، وَإِذَا الشَّاهِدُ شَاهِدٌ كَاذِبٌ، فَدُ شَهِدَ بِالْكَذِبِ عَلَى أَخِيهِ، فَأَفْعَلُوا بِهِ كَمَا نَوَى أَنْ يَفْعَلَ بِأَخِيهِ. فَتَنْزِعُونَ الشَّرَّ مِنْ وَسْطِكُمْ." (٣) فقد بين هذا النص من سفر التثنية إن الشاهد إذا قام بشهادة زور يعاقب بنفس الأسلوب، فيتحمل نفس القصاص الذي كان سيتحمله الشخص المتهم، فيكون ذلك قصاص على قدر الجريمة. (٤)

المطلب الثاني : العدل بين الزوجات

لقد دعت الشريعة اليهودية إلى الزواج وحثت عليه حيث جاء في سفر التكوين :
 "ذَكَرًا وَأُنْثَى خَلَقَهُمُ. وَبَارَكَهُمُ اللَّهُ وَقَالَ لَهُمْ: «أَثْمِرُوا وَاكْثُرُوا وَاَمْلَأُوا الْأَرْضَ»، (٥) وفي الفقه اليهودي يعتبر الزواج فرض على كل إسرائيلي (٦)، حيث يعتبر بقاء اليهودي أو اليهودية في العزوبة أمرا منافيا للدين (٧)، فقد جاءت التوراة مبيحة تعدد الزوجات دون تحديد عدد معين وكانت تذكر الأنبياء الذين عددوا الزوجات من غير قدر محدود كما تذكر غيرهم. (٨)

(١) سفر الأمثال، ١٩ : ٥ .

(٢) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ٣١٦_٣١٧ .

(٣) سفر التثنية: ١٩ : ١٦-٢٠ .

(٤) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢ .

(٥) سفر التكوين: ١ : ٢٨ .

(٦) عماد علي عبد السميع ، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ-٢٠٠٤ ، ص ٩٤ .

(٧) فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة- الإسكندرية ، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ ص ٩٤ .

(٨) كرم حليمي فرحات، تعدد الزوجات في الأديان الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية القاهرة، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠٢ م، ص ١٣ .

فقد جمع آباء بني إسرائيل وملوكهم بين العديد من النساء دون حد أقصى وذلك منذ العصر القبلي مروراً بعصر القضاة وعصر الملكية فبلغ عدد نساء إبراهيم عليه السلام ثلاث: سارة وهاجر وقطوره، وتزوج يعقوب ابنتي خالة "ليئة" و راحيل كما دخل بجارية كل منهما أي أنه جمع بين أربع نساء وتزوج داود من نساء عديدات ميراب وميكال و احينوعم و افيجبل و ابتشع امرأة أرويا الحيثي.^(١) فلم يرد في أسفار الكتاب المقدس ولو نص واحد بتحريم تعدد الزوجات .
(٢)

بل تركه مباحاً دون ضابط يقيدده في مجال العدد وإنما جعلت العدل بين الزوجات في المطعم والكسوة والمعاشرة شرطاً لذلك التعدد،^(٣) وهذا مفهوم من قوله: " **إِنْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ أُخْرَى، لَا يُنْقِصُ طَعَامَهَا وَكِسْوَتَهَا وَمُعَاشَرَتَهَا.**"^(٤) أي إن تزوج ثانية على ابنة اليهودي المشتركة فإن هذا الزواج للثانية مباح بشرط أن لا ينقص طعام الأولى ولا كسوتها ولا معاشرتها، وتحل له ثالثة ورابعة وخامسة إلى أي عدد شاء.^(٥)

ويقول القس أنطونياس فكري في تفسيرها: إن الشريعة لقساة قلوبهم أباحت الزواج بأكثر من واحدة، ولكن إن تزوج بأكثر من واحدة فعليه أن يهتم بالأولى ولا ينقص لإحداهن طعامها ولا كسوتها، فإن لم يفعل لها ذلك كان لها أن تخرج وتترك بيت سيدها بلا مقابل^(٦) فقد قيدوا الزواج بأخرى بسعة العيش والقدرة على العدل ووجود المسوخ الشرعي كالجنون والعقم وغير ذلك من الأسباب الداعية إلى تعدد الزوجات.^(٧)

(١) ليلى إبراهيم أبو المجد، المرأة بين اليهودية والإسلام، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧، ص ٢٧.

(٢) فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مصدر سابق، ص ٩٤.

(٣) نادي فرج درويش العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، الطبعة الأولى، مركز ابن العطار للتراث-القاهرة، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤، ص ٤٦.

(٤) سفر الخروج: ٢١: ١٠.

(٥) محمد قهر شقفة، شرح أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين والنصارى واليهود، الجزء الأول، ص ٢٩٢.

(٦) تفاسير العهد القديم www.FreeCopticbooks.com/tafseer-old-htm

(٧) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق، ص ٤٦.

فكان الشرط الأول لمن أراد التعدد أن يكون قادراً على الزوجة الأخرى ، بأن لا ينقص في طعامها أو كسوتها ذلك لان " نفقة الزوجة واجبة على الزوج في الشريعة اليهودية، فهي ليست واجباً تبادلياً يقع على عاتق كل من الزوجين، فلا بد أن يباشر الزوج نفقته على زوجته بنفسه، بأن يقدم لها طعامها وكسوتها، وان يهيئ لها المسكن الملائم، وينفق على علاجها" (١)

أما الشرط الثاني: وهو القدرة على العدل بين الزوجات فأدنا سرعاً ما نكتشف أن هذا الشرط لم يرد فيه أمراً صريحاً في مضمون النص السابق وإنما هو محض استنتاج ذهب إليه اعتماداً على الدعوة التي تأمر بعدم الإنقاص من حقوق أي من الزوجات في المطعم أو الكسوة أو العشرة، وهو استنتاج لا نسلم بصحته لأنه عند الاطلاع على حقيقة النظرة العامة للمرأة في الشريعة التوراتية فقد ذكرت التوراة أن المرأة تكون نجسة نجاسة حسية لعدة أيام خلال فترة حيضها وفي هذه المدة تنتقل عدوى نجاستها إلى كل من يمسه أو ما تلمسه هي. (٢)

" وَإِذَا كَانَتْ امْرَأَةٌ لَهَا سَيْلٌ، وَكَانَ سَيْلُهَا دَمًا فِي لَحْمِهَا، فَسَبْعَةَ أَيَّامٍ تَكُونُ فِي طَمَثِهَا. وَكُلُّ مَنْ مَسَّهَا يَكُونُ نَجِسًا إِلَى الْمَسَاءِ. وَكُلُّ مَنْ تَضَطَّجَ عَلَيْهِ فِي طَمَثِهَا يَكُونُ نَجِسًا، وَكُلُّ مَنْ تَجَلَّسَ عَلَيْهِ يَكُونُ نَجِسًا. وَكُلُّ مَنْ مَسَّ فِرَاشَهَا يَغْسِلُ ثِيَابَهُ وَيَسْتَحِمُّ بِمَاءٍ، وَيَكُونُ نَجِسًا إِلَى الْمَسَاءِ. وَكُلُّ مَنْ مَسَّ مَتَاعًا تَجَلَّسَ عَلَيْهِ، يَغْسِلُ ثِيَابَهُ وَيَسْتَحِمُّ بِمَاءٍ، وَيَكُونُ نَجِسًا إِلَى الْمَسَاءِ. وَإِنْ كَانَ عَلَى الْفِرَاشِ أَوْ عَلَى الْمَتَاعِ الَّذِي هِيَ جَالِسَةٌ عَلَيْهِ عِنْدَمَا يَمْسُهُ، يَكُونُ نَجِسًا إِلَى الْمَسَاءِ. وَإِنْ اضْطَجَعَ مَعَهَا رَجُلٌ فَكَانَ طَمَثُهَا عَلَيْهِ يَكُونُ نَجِسًا سَبْعَةَ أَيَّامٍ. وَكُلُّ فِرَاشٍ يَضْطَجِعُ عَلَيْهِ يَكُونُ نَجِسًا." (٣)

كما تنظر التوراة إلى المرأة على أنها شر محض ولهذا تصفها بالخطر الداهم المتربص بالناس وهذا يعني أن الشر كامن في فطرة المرأة ابتداءً، فضلاً عن كون التوراة تلقي باللائمة على المرأة، بادعائها أنها سبب الخروج من الجنة، وذلك بأكلها من الشجرة المحرمة ، وبإعطاء ثمرها لرجلها، ليأكل منها (٤) كما جاء في سفر التكوين " فَرَأَتِ الْمَرْأَةُ أَنَّ الشَّجَرَةَ جَيِّدَةٌ لِلْأَكْلِ،

(١) محمد شكري سرور نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧_١٩٧٨، ص ٢٧٥_٢٧٧.

(٢) عابد توفيق الهاشمي، التربية في التوراة العهد القديم عرض وتقويم بميزان الإسلام ، ط١، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٠هـ_٢٠٠٠م، ص ١٣٥

(٣) سفر الأيوين: ١٥: ١٩-٢٤

(٤) الهاشمي، التربية في التوراة العهد القديم عرض وتقويم بميزان الإسلام ، مصدر سابق، ص ١٣٥-١٣٦

وَأَنَّهَا بِهِجَةٌ لِلْعُيُونِ، وَأَنَّ الشَّجَرَةَ شَهِيَّةٌ لِلنَّظَرِ. فَأَخَذَتْ مِنْ ثَمَرِهَا وَأَكَلَتْ، وَأَعْطَتْ رَجُلَهَا أَيْضًا مَعَهَا فَأَكَلَ. فَأَنْفَتَحَتْ أَعْيُنُهُمَا وَعَلِمَا أَنَّهُمَا عُرْيَانَانِ. فَخَاطَبَا أَوْرَاقَ تَيْنٍ وَصَنَعَا لَأَنْفُسِهِمَا مَازِرًا." (١) بل إن الأمر ليزداد وضوحاً عندما نجد التوراة التي تحض على العفة الجنسية، وتبين أحكام الحل والحرمة في العلاقات الزوجية تدعو إلى الإباحة الجذسية مع المرأة، وهدر كرمتها وإنسانيتها (٢) كما جاء في سفر الملوك الأول "وَشَاخَ الْمَلِكُ دَاوُدُ. تَقَدَّمَ فِي الْأَيَّامِ. وَكَانُوا يُدَثِّرُونَ دُهُ بِالثِّيَابِ فَلَمْ يَدْفَأْ. فَقَالَ لَهُ عَبِيدُهُ: لِيُفْتَشُوا لِسَيِّدِنَا الْمَلِكِ عَلَى فِتَاةٍ عَذْرَاءٍ، فَلْتَقَفَ أَمَامَ الْمَلِكِ وَتَكُنْ لَهُ حَاضِنَةً وَتَتَضَجَّعَ فِي حِضْنِكَ فَيَدْفَأَ سَيِّدُنَا الْمَلِكِ. فَفَتَشُوا عَلَى فِتَاةٍ جَمِيلَةٍ فِي جَمِيعِ ثُخُومِ إِسْرَائِيلِ، فَوَجَدُوا أَبِيشَاجَ الشُّوْنِمِيَّةَ، فَجَاءُوا بِهَا إِلَى الْمَلِكِ. وَكَانَتِ الْفِتَاةُ جَمِيلَةً جِدًّا، فَكَانَتِ حَاضِنَةَ الْمَلِكِ. وَكَانَتْ تَخْدُمُهُ، وَلَكِنَّ الْمَلِكَ لَمْ يَعْرِفْهَا" (٣)

وبعد ما تقدم ذكره فإننا نستطيع القول إن من ينظر إلى المرأة بهذه النظرة الدونية فإنه من المحال أن يتمكن من العدل مع الزوجة الواحة، ليشترط عليه العدل في حال التعدد.

(١) سفر التكوين: ٣: ٦-٧

(٢) الهاشمي، التربية في التوراة العهد القديم عرض وتقويم بميزان الإسلام، مصدر سابق، ص ١٣٧

(٣) سفر الملوك الأول: ١: ٥-١

المطلب الثالث : العدل مع الأبناء

إن من المعلوم بداهة أن قلوب الآباء مفضولة على محبة الولد ومتأصلة بمشاعر العطف عليهم والرحمة بهم فهم من يسر الفؤاد برويتهم، وتقر العين بمشاهدتهم، وتسعد الروح بفرحهم فهو شعور نفسياً متأصل في النفوس البشرية كافة فلا فرق فيه بين أتباع شريعة وأخرى. (١)

وعند الحديث عن موضوع الأبناء في العهد القديم فإننا نلاحظ اهتمام العهد القديم بهذا الجانب اهتماماً واضحاً، يبرز من خلال نظرة العهد القديم إلى هؤلاء الأبناء على أنهم هبة إلهية عظيمة تفضل الله بها على الآباء ليكونوا هم الميراث لهؤلاء الآباء كما جاء في سفر التكوين : (٢) "وَعَرَفَ آدَمُ حَوَاءَ امْرَأَتَهُ فَحَبِلَتْ وَوَلَدَتْ قَائِيَيْنِ. وَقَالَتْ: «أَفْتَنَيْتُ رَجُلًا مِنْ عِنْدِ الرَّبِّ»." (٣)

غير أن العهد القديم وإن كان ينظر إلى الأبناء هذه النظرة المقدسة إلا أنه لم يراع هذه الهبة حق رعايتها بل لم يلبث أن تناقض معها حتى في تشريعاته التي ظن أنه يعطي فيها الأبناء أهم حقوقهم عندما غاب عن هذه التشريعات جانب العدل والإنصاف، فلم ترد الدعوة إلى العدل مع الأبناء إلا في نص واحد اعتراه التناقض والاضطراب في حدود التشريع الواحد، فقد جاءت الدعوة في سفر التثنية إلى عدم التمييز بين أبناء الزوجات في الحقوق الشرعية .

"إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ امْرَأَتَانِ، إِحْدَاهُمَا مَحْبُوبَةٌ وَالْأُخْرَى مَكْرُوهَةٌ، فَوَلَدَتَا لَهُ بَنَيْنِ، الْمَحْبُوبَةُ وَالْمَكْرُوهَةُ. فَإِنْ كَانَ الْابْنُ الْبَكْرُ لِلْمَكْرُوهَةِ، فَيَوْمَ يَقْسِمُ لِبَنِيهِ مَا كَانَ لَهُ، لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَقْدَّمَ ابْنُ الْمَحْبُوبَةِ بَكْرًا عَلَى ابْنِ الْمَكْرُوهَةِ الْبَكْرِ." (٤)

فقد جاء هذا النص ليعالج مشكلة عائلية كانت تعاني منها مجتمعات بني إسرائيل وهي التمييز بين أبناء الزوجات بأن يعطي الأب ابن الزوجة المحبوبة عناية أكبر من أولاد الزوجة المكروهة كأن يحاول الأب أن يحرم ابنه البكر من حقه في البكورية،^(٥) ويعطي هذا الحق لابن

(١) عبد الله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٩.

(٢) حاجة سري رحايو، "حقوق الإنسان بين القرآن الكريم والعهد القديم دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير غير

منشوره، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، جامعة آل البيت، المفرق، ٢٠٠٣.

(٣) سفر التكوين: ٤: ١.

(٤) سفر التثنية: ٢١: ١٥-١٧.

(٥) البكورية : أن يميز الابن البكر بسهم من أملاك أبيه أكثر من بقيت إخوته فيأخذ نصيب اثنين.

إمراته المحبوبة فنهاهم هذا النص عن مثل هذا الفعل وأمرهم أن يعطوا حق البكرية للبكر سواء أكانت أمه الزوجة المحبوبة أو المكروهة. (١)

ولا شك أن هذه الدعوة التي تأمر بإعطاء الحقوق لأصحابها من غير تحريف أو تزيف هي إحدى جوانب العدل بين الأبناء غير أنها سرعان ما تصطم مع نصوص العهد القديم الذي لم يعتمد مبدأ العدل أساساً في تقسيمه للتركة، فأعطى الابن البكر سهماً زائداً على بقية إخوته الذكور فضلاً عن جعله الميراث محصوراً بين الأبناء الذكور دون الإناث في حال وجود أبناء ذكور للمتوفى، (٢) كما جاء في سفر العدد:

"فَتَقَدَّمَتْ بَنَاتُ صُلْفَحَادَ بْنِ حَافَرَ بْنِ جَلْعَادَ بْنِ مَآكِيرَ بْنِ مَنَسَّى، مِنْ عَشَائِرِ مَنَسَّى بْنِ يُوسُفَ. وَهَذِهِ أَسْمَاءُ بَنَاتِهِ: مَحْلَةُ وَنُوعَةُ وَحُجْلَةُ وَمِلْكَةُ وَتِرْصَةُ. وَوَقَفْنَ أَمَامَ مُوسَى وَالْعَازَارَ الْكَاهِنِ وَأَمَامَ الرُّؤَسَاءِ وَكُلِّ الْجَمَاعَةِ لَدَى بَابِ خَيْمَةِ الْاجْتِمَاعِ قَائِلَاتٍ: أَبُونَا مَاتَ فِي الْبَرِّيَّةِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ الَّذِينَ اجْتَمَعُوا عَلَى الرَّبِّ فِي جَمَاعَةِ فُورَحَ، بَلْ بِخَطِيئَتِهِ مَاتَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَنُونَ. لِمَاذَا يُحَدَفُ اسْمُ أَبِيْنَا مِنْ بَيْنِ عَشِيرَتِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ابْنٌ؟ أَعْطِنَا مَلَكًا بَيْنَ إِخْوَةِ أَبِيْنَا. فَقَدَّمَ مُوسَى دَعْوَاهُنَّ أَمَامَ الرَّبِّ." (٣)

ليتضح بعد هذا مدى غياب مبدأ العدل عن هذا الجانب المهم من حياة بني إسرائيل .

(١) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق، ص ٤٣٦-٤٣٧.

(٢) د. فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) سفر العدد: ٢٧: ١-٥.

المطلب الرابع: العدل في المكايل والموازين

إن تحديد المكايل والموازين والمقاييس من مسائل الشريعة الهامة لأنه يتعلق بها جزء كبير من نظام التعامل بين الناس وذلك ليتسنى لهم البيع والشراء والمبادلة، فالإنسان بطبعه لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الناس بل لا بد أن يخالطهم ويكيل ويزن ويقيس لهم ومنهم، وما من شريعة إلا وقد تناولت مسألة الكيل والميزان إن لم يكن بتحديد معايير ومقادير معينة فبوضع قواعد بيني الناس عليها مقادير الكيل والمكايل والموازين والمقاييس. (١)

ومما لا شك فيه أن من أهم المواضيع المتصلة بأمر المكايل والموازين هو التزام العدل في الكيل والوزن والبعد عن الجور والتطفيف في الوزن والكيل وهذا ما أكده ما جاء في سفر الأوبين " لَا تَرْتَكِبُوا جَوْرًا فِي الْقَضَاءِ، لَا فِي الْقِيَّاسِ، وَلَا فِي الدُّوْرِنِ، وَلَا فِي الْكَيْلِ." (٢) فالنص صريح بأمرهم بوجوب الالتزام بالعدل في القضاء والوزن والكيل والبعد عن الجور والتطفيف في القياس والكيل والوزن في تعاملاتهم التجارية، (٣) ومما يدل كذلك على وجوب التزام العدل في شأن المكايل والموازين ما ورد في عدة نصوص من النهي عن كل ألوان الغش أو التطفيف في الكيل أو الوزن.

فقد جاء في سفر عاموس ما نصه: "اسْمَعُوا هَذَا أَيُّهَا الْمُتَهَمُّونَ الْمَسَاكِينُ لِكَيْ تُبَيِّدُوا بَائِسِي الْأَرْضِ، قَائِلِينَ: «مَتَى يَمْضِي رَأْسُ الشَّهْرِ لِنَبِيْعٍ فَمَدًّا، وَالسَّبَبْتُ لِنَعْرِضِ حِنْطَةً؟ لِنُصَغَّرِ الْإِيْفَةَ، وَنُكَبِّرَ الشَّاقِلَ، وَنَعْوَجَ مَوَازِينِ الْغِشِّ.» (٤)

وجاء في سفر التثنية: لَا يَكُنْ لَكَ فِي كَيْسِكَ أَوْزَانٌ مُخْتَلَفَةٌ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ. لَا يَكُنْ لَكَ فِي بَيْتِكَ مَكَايِيلُ مُخْتَلَفَةٌ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ. وَزَنْ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، وَمَكْيَالٌ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، لِكَيْ تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ. (٥) فقد نهى النص عن أكثر صور الغش التي كانت منتشرة في أوساط بني إسرائيل في مجال المكايل والموازين، فقد بين النص

(١) عماد عبد السميع، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر الأوبين، مرجع سابق، ص ٥٠٩.

(٢) سفر الأوبين: ١٩: ٣٥.

(٣) عماد عبد السميع، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر الأوبين، مرجع سابق، ص ٥١٢.

(٤) سفر عاموس: ٨: ٤-٦.

(٥) سفر التثنية: ٢٥: ١٣-١٦.

الأول من سفر عاموس كيف كانوا يتمنون أن يمر رأس الشهر والسبوت وغيرها من الأعياد سريعا ليعودا لتجارتهن بالغش التي يحققون منها مكاسب كبيرة. (١)

وبين النص الثاني في سفر التثنية كيفية هذا الغش حيث أن التجار في الغالب يحفظون موازينهم في كيس يحملونه، معهم ويحفظون المكايل في بيوتهم، وقد نهى الله كثيرا عن الغش في الموازين والمكايل والمقاييس لأنه تحت هذه الخطيئة آثام كثيرة كالاخداع والكذب والسرقة والاعتداء على حق الغير و الرضا بالكسب الحرام، فنهى هنا عن اقتناء موازين ومكايل " مختلفة كبيرة وصغيرة " أي لا يقتني من الوزن الواحدة صنجتين ، إحداهما كبيرة والأخرى صغيرة لكي يغش بهما في بيعه وشراؤه فيشتري بالكبيرة ويبيع بالصغيرة، أو يستخدم الصنجة المضبوطة في التعامل مع الأشخاص المنتبهين والحريصين بينما يستخدم المغشوشة في التعامل مع البسطاء، وكذلك الحال في أمر المكايل والمقاييس وقد كانت الأوزان في الغالب تصنع من الحجارة ولذلك فقد جاء النص في بعض الترجمات " لا يكن لك في كيسك أوزان مختلفة حجر وحجر أي حجر كبير وآخر صغير لاستخدامها لوزن واحد. (٢)

كما أن من أهم الأمور التي أشار إليها هذا النص تؤكد وجوب التزام العدل في الكيل والوزن أنه جعل العدل في المكايل والموازين سببا في طول البقاء على الأرض . فقد أمرهم الرب أن يستخدموا الوزن أو المكايل أو المقاييس الصحيح والحق الذي ليس فيه غش وقد وعد الله الأمانة في هذا الأمر بأن تطول أيامهم على أرض الموعد بمعنى :

أ. أن تطول أعمارهم كأفراد بالفعل وإن لم تطل في عدد السنين، فإن حياتهم تكون سعيدة ومشرقة ومباركة ويكونون هم بركة على الأرض . (٣)

ب. ويطول قيامهم كأمة وكشعب للرب .

ج. ويتمتعون لأجيال طويلة في الأرض التي تفيض لبنا وعسلا ولا يحرمون منها فنرى هنا أن الوصية جاءت مقرونة بوعد مثلها لأن أمانة الناس في تعاملاتهم مع الآخرين لا سيما في البيع والشراء تعنى المحبة للجميع ورغبة الخير لهم، وتقي المؤمنين من التحايل والاستغلال والطمع القبيح، وتعمل على توفير السلام والرخاء والاطمئنان للأفراد والشعب . (٤)

(١) تفاسير العهد القديم . / tafseer-old. Htm . www. Freecoptic books. Com.

(٢) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة، مرجع سابق، ص ٤٩٣ .

(٣) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ .

(٤) نادي العطار، المصدر ذاته، ص ٤٩٤ .

المطلب الخامس : العدل مع الأعداء

إن القيمة الأسمى للحياة الإنسانية وواجب كل إنسان بذل أقصى ما يستطيعه للتعايش مع أخيه الإنسان بسلام، ناهيك عن تقديمه وأصر التعاون والمحبة إذا ما احتاجها الطرف الآخر، وهذا العلاقة الإنسانية المجردة غير موجودة في الشريعة اليهودية التي ترى في روح غير اليهود روحا شيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات. (١)

إلا أنه لم يخل العهد القديم من بعض النصوص التي تشير إلى هذه القيمة الإنسانية النبيلة حتى ولو كانت هذه الإشارة يعترتها في كثير من الأحيان التناقض والقصور، إلا أنها تبقى في حد ذاتها أدلة قد يستدل بها على وجوب استعمال العدل في التعامل مع الأعداء، ومن هذه الإشارة ما ورد في سفر الخروج من الحث على وجوب معاملة الغريب معاملة عادلة فقد جاء ما نصه : " **وَلَا تَضْطَهِدِ الْغَرِيبَ وَلَا تُضَايِقُهُ، لِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ.** " (٢) وفي نص آخر " **وَإِذَا نَزَلَ عِنْدَكَ غَرِيبٌ فِي أَرْضِكُمْ فَلَا تَظْلَمُوهُ. كَالوَطَنِيِّ مِنْكُمْ يَكُونُ لَكُمْ الْغَرِيبُ النَّازِلُ عِنْدَكُمْ، وَتُحِبُّهُ كَنَفْسِكَ، لِأَنَّكُمْ كُنْتُمْ غُرَبَاءَ فِي أَرْضِ مِصْرَ. أَنَا الرَّبُّ إِلَهُكُمْ.** " (٣)

فقد حذر الله بني إسرائيل من أن لا يظلموا الغريب؛ لأنهم كانوا غرباء في أرض مصر. (٤) ولا شك أنه لا يخفى على ذي نظر أن نهي الله لبني إسرائيل عن اضطهاد الغريب أو ظلمه، وتذكيرهم بما كانوا يلقونه من معاملة قاسية على أيدي المصريين، وما كانوا عليه من الضعف والذل، لهو إشارة ذات مدلول واضح على التزام مبدأ العدل في معاملة من تحقق فيه مثل هذا الوصف كالغريب والأسير والعدو وغيرهم.

كما أن من أهم النصوص التي تتجلى فيها روح الدعوة إلى مبدأ العدل مع الأعداء في العهد القديم ما جاء في سفر الخروج : " **إِذَا صَادَفْتَ ثَوْرَ عَدُوِّكَ أَوْ حِمَارَهُ شَارِدًا، تَرُدُّهُ إِلَيْهِ. إِذَا رَأَيْتَ حِمَارَ مُبْعِضِكَ وَاقِعًا تَحْتَ حِمْلِهِ وَعَدَلْتِ عَنْ حَمْلِهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَحُلَّ مَعَهُ.** " (٥)

(١) عبد الرزاق رحيم صلال ، حقوق الإنسان في الأديان السماوية، دار المناهج، ص ٨٥.

(٢) سفر الخروج: ٢٢: ٢١.

(٣) سفر الأوبين : ١٩: ٣٣-٣٥.

(٤) أرحام العودات، سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد ، مرجع ساق ، ص ٨١.

(٥) سفر الخروج: ٢٣ : ٤

فقد أقرت هذه الفقرة قانونا جديد المعامل للتعامل مع الأعداء، يقوم في حقيقته على فكرة أن يكون الإنسان رحيما و عادلا مع أعدائه وإن كانت فكرة جديدة في وسط عالم كان فيه الأخذ بالثأر هو الصورة الشائعة للعدالة، إلا أن الله لم يكتف بإدخال هذه الفكرة إلى بني إسرائيل بل جعل منها قانونا عاما واضح المعالم، فإذا ما وجد الإنسان حيوانا شاردا من حيوانات عدوه كان عليه أن يرده إليه على الفور حتى وإن كان عدوه سيستخدمه في أذيته (١) فإذا كانت شريعتهم قد أوجبت على الشخص أن يساعد حمار عدوه فمن باب أولى أن يساعد الشخص عدوه نفسه، ولا شك أن المعاملة المبنية على أساس العدل ما هي إلا أحد أوجه المساعدة المفروضة عليهم.

بل إن هذا الخلق النبيل ليزداد وضوحا حينما نقرأ ما ورد في سفر الأمثال من تعاليم أخلاقية تنهى عن فكرة الدشمة بالأعداء أو التشفي بهم إذ يقول النص : " لَا تَفْرَحْ بِسُقُوطِ عَدُوِّكَ، وَلَا يَبْتَهِجَ قَلْبُكَ إِذَا عَثَرَ، لِئَلَّا يَرَى الرَّبُّ وَيَسُوءَ ذَلِكَ فِي عَيْنَيْهِ ، فَيَرُدَّ عَنْهُ غَضَبَهُ. " (٢)

فمن خلال هذا النص يتبين لنا بعض أخلاقيات التعامل مع الأعداء حينما يحذر الله بني إسرائيل من الشماتة أو الفرح ببليّة الغير وإن كانوا أعداءهم لكي لا يكون ذلك سببا في وقوعهم في نفس العقوبة التي حلت بأعدائهم (٣).

كما أنه من الجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أن أسفار العهد القديم قد احتوت في ثناياها في الكثير من المواضع على نصوص متعلقة بقوانين وتشريعات خاصة بحالات الحروب وأحكام القتال ، وإننا لنلمس في بعض هذه التشريعات صورا واضحة للعدل في تعاملهم مع الأعداء، وإن كان يعترها التناقض والاضطراب في مجملها، ومن هذه النصوص ما جاء في سفر التثنية : " حِينَ تَقْرُبُ مِنْ مَدِينَةٍ لِكَيْ تُحَارِبَهَا اسْتَدْعِيهَا إِلَى الصَّلْحِ. " (٤) فمن خلال هذا النص يتبين لنا أنه كان من الواجب على بني إسرائيل في حالات الحروب مفاوضة المدن ودعوتها للصالح ، ذلك أن بني إسرائيل كانوا أحيانا يضطرون إلى محاربة مدينة ما لنشر الدين فيها على شريعة التوراة ، وفي هذه الحالة كان من الواجب عليهم أن يدعوها أولا إلى الصلح والتسليم بدون حرب إذا كانوا

(١) ماستر ميديا، التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ١٧٨.

(٢) سفر الأمثال : ٢٤ : ١٧-١٨.

(٣) تفاسير العهد القديم www.Freecopticbooks.Com/tafseer-old.htm

(٤) سفر التثنية: ٢٠ : ١٠.

عازمين على فتحها، فلذلك قال: حين تقترب من مدينة لكي تحاربها لتدخلها في شريعة موسى أستدعها إلى الدخول فيه أي أن الدعوة تكون قبل الحرب^(١)

ولا شك أن هذا تشريع ذو مدلول واضح على وجوب الالتزام العدل مع الأعداء قبيل إندلاع الحرب، بل إن الأمر ليزداد وضوحاً حينما نطلع على ما جاء في نفس السفر من تعاليم متعلقة بالمدن التي سيفتحونها، فحرمت عليهم قطع الأشجار المثمرة أو إتلاف شيء منها فقد جاء ما نصه: " إِذَا حَاصَرْتَ مَدِينَةً أَيَّامًا كَثِيرَةً مُحَارِبًا إِيَّاهَا لِتَأْخُذَهَا، فَلَا تُتْلِفْ شَجَرَهَا بِوَضْعِ فَأْسٍ عَلَيْهِ. إِنَّكَ مِنْهُ تَأْكُلُ. فَلَا تَقْطَعُهُ. لِأَنَّهُ هُنَّ شَجَرَةُ الْحَقْلِ إِنْسَانٌ حَتَّى يَذْهَبَ قُدَّامَكَ فِي الْحِصَارِ."^(٢)

فهذه أوامر إلهية تتعلق بالأشجار التي تصادفهم في محاربتهم للشعوب، وكانت هذه الأشجار إما أشجاراً مثمرة تحمل فواكه وثماراً تؤكل، وإما أشجاراً غير مثمرة لا يهدد سلامهم ولا يضرهم حربياً أو اجتماعياً، لأنه هل شجرة الحقل إنسان حتى يذهب قدامك في الحصار؟ أي لا تتلف الأشجار أو تقطعها بالفأس لأنها ليست أناساً تخشى بأسهم وتخاف منهم أن يقاوموك في حصارك لتلك الشعوب، فضلاً على أن وجودها لن يضرك روحياً.^(٣)

(١) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(٢) سفر التثنية: ٢٠: ١٩-٢٠.

(٣) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة، مرجع سابق، ص ٤٢٢.

المطلب السادس: العدل في القضاء

إن العدل في القضاء مطلب فطري لكل إنسان سوي، جبل الله النفوس على طلبها والتطلع إليه كما أنه ينبوع حق نادى إليه جميع الشرائع السماوية بما فيها الشريعة التوراتية المنزلة على بني إسرائيل، والتي حدثت أتباعها في مواضع عديدة على ضرورة الالتزام بالعدل في مجالس القضاء، والبعد كل البعد عن أي لون من ألوان الظلم التي قد تعرض للقضاء .

"يَا بَيْتَ دَاوُدَ، هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَفْضُوا فِي الصَّبَاحِ عَدْلًا، وَأَنْقِذُوا الْمَغْضُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، لِئَلَّا يَخْرُجَ كَنَارٌ غَضَبِي فَيُحْرِقَ وَلَيْسَ مَنْ يُطْفِئُ، مِنْ أَجْلِ شَرِّ أَعْمَالِكُمْ،"^(١)
 "افْتَحْ فَمَكَ. أَفْضِ بِالْعَدْلِ وَحَامِ عَنِ الْفَقِيرِ وَالْمِسْكِينِ.."^(٢)
 " لَا تَرْتَكِبُوا جَوْرًا فِي الْقَضَاءِ. لَا تَأْخُذُوا بِوَجْهِ مِسْكِينٍ وَلَا تَحْتَرِمُ وَجْهَ كَبِيرٍ. بِالْعَدْلِ تَحْكُمُ لِقَرِيبِكَ."^(٣)

فقد دلت هذه النصوص بحلتها على أن من الواجب على بني إسرائيل الالتزام بالعدل في مجالس قضائهم، ليكون هو الأساس المتين، والمنطلق الأول الذي تستند عليه مجالس القضاء،^(٤) وكأي شعب من شعوب هذه الأرض فقد كان للشعب العبراني نظامه القضائي الخاص به شأنه شأن غيره من المجتمعات، غير أن التوراة لا تعطينا سوى معلومات قليلة عن تنظيم المحاكم وإجراءات القضاء والتقاضي، فما يهمهما قبل كل شيء نظرة خاصة عن العدالة دون التوقف عند التفاصيل .^(٥)

إلا أننا قد نجد في ثنايا العهد القديم بعض الإشارات التي قد تساعدنا في معرفة الحال التي كان عليها ذلك النظام القضائي، فقد بين العهد القديم أن إجراء العدل جزء لا يتجزأ من شريعة الله، وأن الأنبياء والملوك والقضاة مسؤولون عن اجرائه .^(٦) " هَكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ:

(١) سفر أرميا: ٢١: ١٢ .

(٢) سفر الأمثال: ٣١: ٩ .

(٣) سفر الأوبين: ١٩: ١٥ .

(٤) تفاسير العهد القديم www.FreeCopticbooks.com/tafseer-old-hm

(٥) العدالة والقضاء في الكتاب المقدس www.boulofeghail.org

(٦) العدالة الإنسانية [www.http://st-takla-org/fall-free-coptic-books](http://www.st-takla-org/fall-free-coptic-books)

يَكْفِيكُمْ يَا رُؤَسَاءَ إِسْرَائِيلَ. أَزِيلُوا الْجَوْرَ وَالْاِغْتِصَابَ، وَأَجْرُوا الْحَقَّ وَالْعَدْلَ. ارْفَعُوا الظُّلْمَ عَن شَعْبِي، يَقُولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ" (١)

فقد بين النص أن من الواجب على الرؤساء والملوك القضاء بين الشعب بالعدل (٢) و عن كيفية هذا القضاء العادل يعود العهد القديم إلى أخبار تروي كيف فوض موسى عليه السلام سلطة القضاء إلى شيوخ الشعب . " وَاخْتَارَ مُوسَى ذَوِي قُدْرَةٍ مِنْ جَمِيعِ إِسْرَائِيلَ وَجَعَلَهُمْ رُؤَسَاءَ عَلَى الشَّعْبِ " (٣)

«قُضَاةٌ وَعُرَفَاءٌ تَجْعَلُ لَكَ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِكَ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ حَسَبَ أَسْبَابِكَ، فَيَقْضُونَ لِلشَّعْبِ قِضَاءً عَادِلًا.» (٤)

فقد بين هذان النصان أن موسى عليه السلام قد عين رؤساء وقضاة يساعده في النظر في القضايا، وأمرهم أن يعينوا دائما لأنفسهم قضاة وعرفاء في جميع مدنهم متى استقر لهم أمرهم في أرض الموعد، لكي يحكموا بالعدل بين الشعب فيستتب أمنهم وأمانيتهم، (٥) فكان هذا التفويض من موسى عليه السلام بمثابة تشريع عام بوجوب اتخاذ قضاة توكل إليهم مهمة إجراء العدل في جميع مدن بني إسرائيل . كما بينت التوراة أهم الأوصاف الواجب توفرها في هؤلاء القضاة، ليتمكنوا من القيام بهذه المهمة العظيمة .

ومن أبرز هذه الصفات ما وردت الإشارة إليه في سفر الخروج على لسان حمو موسى يثرون (٦): " وَأَنْتَ تَنْظُرُ مِنْ جَمِيعِ الشَّعْبِ ذَوِي قُدْرَةٍ خَائِفِينَ اللَّهَ، أَمْدَاءَ مُبْغِضِينَ الرَّشْوَةَ "

(١) سفر حزقيال: ٤٥: ٩ .

(٢) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ١٦٦٧ .

(٣) سفر الخروج: ١٨: ٢٥ .

(٤) سفر التثنية: ١٦: ١٨ .

(٥) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

(٦) يثرون: أسم مدياني معناه "فضل" وبالانجليزية **Jethro** . كاهن مدين ، وحمو موسى ويدعى أيضا رعوثيل أي صديق أو خليل الله ويظهر أن هذا الاسم كان اسمه الشخصي ، ويثرون لقب شرف أطلق عليه .

(١) فقد بين النص أن من أهم الأوصاف الواجب توفرها في من يرشح لتوليه هذا المنصب إن يتحلى بالكفاءة وأن يكون خائف الله أميناً مستقيماً يكره الرشوة. (٢)

كما قدمت لنا التوراة في نفس هذا السفر أنموذجاً غير مسبقاً في التقسيم القضائي لهؤلاء القضاة إذ يقوم هذا التقسيم على مبدأ تعدد القضاة لضمان صحة الحكم إذا كان صادراً عن أكثر من قاضٍ. "وَأَنْتَ تَنْظُرُ مِنْ جَمِيعِ الشَّعْبِ ذَوِي قُدْرَةٍ خَائِفِينَ اللَّهَ، أَمْدَاءَ مُبْغِضِينَ الرِّشْوَةَ، وَتَقِيمُهُمْ عَلَيْهِمْ رُؤَسَاءَ أُلُوفٍ، وَرُؤَسَاءَ مِائَاتٍ، وَرُؤَسَاءَ خَمَاسِينَ، وَرُؤَسَاءَ عَشْرَاتٍ، فَيُقْضَوْنَ لِلشَّعْبِ كُلِّ حِينٍ." (٣) فحقيقة هذا التقسيم تقوم على أن واحداً من عشرة قادر على القضاء في الدعاوي الزهيدة فإن لم يرض حكمه ترفع الدعوى إلى رئيس خمسين، فإن واحداً من خمسين يرجح أنه أحسن قضاء من واحد من عشرة، وإن لم يرض حكم هذا ترفع الدعوى إلى رئيس المائة وإن لم يرض حكم هذا ترفع إلى رئيس الألف وهناك بيت الحكم وينتهي الاستئناف. (٤)

كما ولم يكتفِ العهد القديم بالوقوف عند حدود هذا التنظيم القضائي لضمان تحقق العدل المنشود، بل تعد إلى ما هو أبعد من ذلك حينما يقرر وجوب وجود مرجعيات قضائية يتم احتكام أصحاب الدعاوي لها في حال إذا ما عسر على هؤلاء القضاة شأن من شؤون القضاء.

" فَكَانُوا يَقْضُونَ لِلشَّعْبِ كُلِّ حِينٍ. الدَّعَاوِي العَسِرَةَ يَجِيئُونَ بِهَا إِلَى مُوسَى " (٥)

" إِذَا عَسَرَ عَلَيْكَ أَمْرٌ فِي الْقَضَاءِ بَيْنَ دَمٍ وَدَمٍ، أَوْ بَيْنَ دَعْوَى وَدَعْوَى، أَوْ بَيْنَ ضَرْبَةٍ وَضَرْبَةٍ مِنْ أُمُورِ الخُصُومَاتِ فِي أَبْوَابِكَ، فَقُمْ وَاصْعِدْ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَخْتَارُهُ الرَّبُّ إِلَيْكَ، وَادْهَبْ إِلَى الْكَهَنَةِ اللَّوِيِّينَ وَإِلَى الْقَاضِيِ الَّذِي يَكُونُ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ، وَاسْأَلْ فَيُخْبِرُوكَ بِأَمْرِ الْقَضَاءِ." (٦)

وهنا بينت هذه النصوص أهمية وجود مرجعيات قضائية يحتكم إليها أصحاب الدعاوي إذا عسر على هؤلاء القضاة المنتخبين أمراً من أمور القضاء ولم يستطيعوا البت فيه، فيتوجب على أصحاب هذه الدعاوي أن يتوجهوا إلى المكان المقدس الذي أقيم فيه بيت الرب ليحتكموا أمام

(١) سفر الخروج: ١٨: ٢١.

(٢) وليم مارش، السنن القويم في تفسير العهد القديم، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٣) سفر الخروج: ١٨: ٢١.

(٤) وليم مارش، السنن القويم في تفسير العهد القديم، مرجع سابق، ص ٨٢.

(٥) سفر الخروج: ١٨: ٢٦.

(٦) سفر التثنية: ١٧: ٨-١٠.

القاضي العام الذي يوجد في ذلك الوقت، ليرشدكم إلى الرأي الصحيح وليحكموا الحكم العادل في هذه القضية. (١)

كما تتجلى روح العدل والإنصاف في ميدان القضاء حينما نقرأ ما ورد في العهد القديم من توجيهات عامة للقضاة ترسم أهم القواعد الواجب على القضاة الالتزام بها للوصول إلى قضاء نزيه وعادل. " وَأَمَرْتُ قُضَاتِكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَائِلًا: اسْمَعُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ وَأَقْضُوا بِالْحَقِّ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَأَخِيهِ وَنَزِيدِهِ. لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْوُجُوهِ فِي الْقَضَاءِ. لِلصَّغِيرِ كَالْكَبِيرِ تَسْمَعُونَ. لَا تَهَابُوا وَجْهَ إِنْسَانٍ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لِلَّهِ. وَالْأَمْرُ الَّذِي يَعْسُرُ عَلَيْكُمْ تُقَدِّمُونَهُ إِلَيَّ لِأَسْمَعَهُ. (٢)

" لَا تَرْتَكِبُوا جَوْرًا فِي الْقَضَاءِ. لَا تَأْخُذُوا بِوَجْهِ مَسْكِينٍ وَلَا تَحْتَرِمُ وَجْهَ كَبِيرٍ. بِالْعَدْلِ تَحْكُمُ لِقَرِيبِكُمْ (٣)

" تُحَرِّفِ الْقَضَاءِ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى الْوُجُوهِ، وَلَا تَأْخُذْ رَشْوَةً لِأَنَّ الرِّشْوَةَ تُعْمِي أَعْيُنَ الْحُكَمَاءِ وَتُعَوِّجُ كَلَامَ الصِّدِّيقِينَ. الْعَدْلُ الْعَدْلُ تَتَّبِعُ، لِكَيْ تَحْيَا وَتَمْتَلِكَ الْأَرْضَ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ. (٤)

فقد تضمنت هذه النصوص نصائح إلهية ثمينة موجهة إلى رجال القضاء كي يلتزموا بها ويجعلوها وصفا ملازما لهم يتحلون به في مجالس قضائهم،^(٥) بأن يكون الإنسان عادلا في أحكامه مع الجميع لا محاباة عنده لأحد،^(٦) فلا يجور فيها ولا يفرق بين فقير ولا غني ولا يحابي ولا يجامل، وفي نفس الوقت لا تأخذه الشفقة بالمسكين المذنب فيحكم لصالحه بدون حق لأن هذا يجعل الغني أو الكبير يتمادى في آثامه واعتدائه. كما حذر النص الأخير قضاة بني إسرائيل من أن تميل نفوسهم لقبول أخذ الرشوة في القضاء مبينا لهم ما يترتب عليها من أضرار جسيمة فهي التي تعمي أعين الحكماء الذين هم صفوة الشعب عن معالم الحق، وتصرفهم عنه فيصدرون

(١) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق، ص ٣٨٩.

(٢) سفر التثنية: ١: ١٦-١٧.

(٣) سفر الأوبين: ١٥: ١٩.

(٤) سفر التثنية: ١٩: ١٦-٢٠.

(٥) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق، ص ٣٨٤.

(٦) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، مصدر سابق، ص ٧٥٥.

أحكاما ظالمة، وهي التي تعوج كلام الصديقين فتبطله وتقلب معانيه وتجعلهم يصدرون أحكاما لا تتفق مع الحق .^(١)

ثم اختتمت هذه النصائح الإلهية الثمينة بأمر القضاة الالتزام بالعدل مستخدمة أسلوب الإغراء الذي يؤكد فيه الرب أمره لهم بإتباع الحق والعدل في الأحكام لكي يحيوا حياة أمانة مستقرة، ويضمنوا بقاءهم في أرض الموعد إلى مجيء النبي الموعود به .^(٢)

المطلب السابع: العدل في الحكم

إن من المعلوم بداهة أنه منذ أن دأبت البشرية في الميل إلى الحياة على شكل جماعات ومجتمعات متوحدة ظهرت حاجاتها الماسة لوجود التشريعات والأنظمة والقوانين التي تنظم حياتها وعلاقتها مع بعضها البعض، حيث كان لا بد لهذه القوانين والتشريعات من نظام حكم يسيرها ويضبطها بما فيه خير هذه الجماعات.

ومن هنا فقد عرفت البشرية في مراحل تطورها المتتالية ألوانا متعددة من أشكال الحكم والنظم التي كانت تسيّر شؤونها الداخلية والخارجية. وكأي شعب من شعوب الأرض فقد عرف الشعب العبراني العديد من أشكال الحكم التي تنظم شؤونه الداخلية والخارجية كما يروي لنا التاريخ اليهودي .^(٣)

العصر الأبوي : حيث يعتبر النظام القبلي أول نظام عرفه اليهود وهذا ما تحكيه أسفارهم^(٤) حيث يسود فيه نظام القبيلة فقد ظهر اليهود في شكل مجموعات من القبائل الرحل التي تعيش في خيام ويرأس هذه القبيلة شيخها الذي كان يتمتع بسلطة مطلقة فهو المهيم على جميع أموالهم وهو قاضيهم وكاهنهم .^(٥)

(١) نادي العطار ، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق ، ص ٣٨٤.

(٢) نادي العطار، المرجع السابق ، ص ٣٨٥.

(٣) فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٤) عماد عبد السميع ، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، مرجع سابق ، ص ٥٣٨ .

(٥) فؤاد عبد المنعم ، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مرجع سابق ، ص ٤٠-٤١.

عصر القضاة : وهم الرؤساء الذين يتلقون تأييدا من يهوه لصفات خاصة بهم ويعملون لإنقاذ شعب الله المختار ويبدأ بموسى عليه السلام عند العودة من مصر والقتال ضد شعوب كنعان وقد تلقى موسى الوصايا العشرة من إله يهوه لتنظيم المجتمع حيث استعان موسى بمجلس يضم سبعين عضوا مكونا من رؤساء العشائر القديمة.

عصر الملوك الأول: ويبدأ هذا العصر من ١٠٢٥ ق.م باختيار شاول ملكا بواسطة النبي صموئيل بإيحاء من الله فهو مثال القضاة المنقذ ومختار من قبل الإله حيث كان النظام الملكي نظاما عسكريا من الدرجة الأولى. (١)

وبعد هذا الموجز المختصر لأشكال الحكم التي عرفها بنو إسرائيل فإننا نعرض للحديث عن مبدأ العدل في الحكم الذي يعد الأساس المتين لدوام الحكم واستقراره، فقد حض العهد القديم على مبدأ العدل في الحكم وأمر به في مواضع عديدة فقد أمر الله ملوك يهوذا بضرورة الالتزام بالعدل في الحكم كما جاء في سفر أرميا :

"وَلَبَّيْتَ مَلِكِ يَهُودَا تَقُولُ: اسْمَعُوا كَلِمَةَ الرَّبِّ يَا بَيْتَ دَاوُدَ، هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: اقضُوا فِي الصَّبَاحِ عَدْلًا، وَأَنْقِدُوا الْمُعْصُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، لِئَلَّا يَخْرُجَ كَذَّابٌ غَضَبِي فَيَحْرِقَ وَلَا يَسَ مَنْ يُطْفِئُ، مِنْ أَجْلِ شَرِّ أَعْمَالِكُمْ،" (٢)

" هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَنْزَلَ إِلَيَّ بَيْتَ مَلِكِ يَهُودَا وَتَكَلَّمْتُ هُنَاكَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَقُلْ: اسْمَعْ كَلِمَةَ الرَّبِّ يَا مَلِكِ يَهُودَا الْجَالِسَ عَلَى كُرْسِيِّ دَاوُدَ، أَنْتَ وَعَبِيدُكَ وَشَعْبُكَ الدَّاخِلِينَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ. هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَجْرُوا حَقًّا وَعَدْلًا، وَأَنْقِدُوا الْمُعْصُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، وَالْغَرِيبَ وَالْيَتِيمَ وَالْأَرْمَلَةَ. لَا تَضْطَهُدُوا وَلَا تَظْلِمُوا، وَلَا تَسْفِكُوا دَمًا زَكِيًّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. " (٣)

فقد أمر الله أرميا في هذه النصوص أن يخاطب ملوك يهوذا ويعلن لهم قضاء الله الواجب عليهم إتباعه فيبادروا إلى التوبة والتزام العدل في حكمهم ليكونوا قدوة لشعوبهم ويسيروا على نهج أبيهم داود في حكمه. (٤) فقد أعطى الله الملوك الأساس لإعادة بناء الأمة بالرجوع عن الشر

(١) فؤاد عبد المنعم ، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مرجع سابق ، ص ٤٠-٤١ .

(٢) سفر أرميا: ٢١ : ١١ .

(٣) سفر أرميا: ٢٢ : ١-٤ .

(٤) تفاسير العهد القديم .www.freecopticbooks.com/tafseer-old.btm

وعمل المستقيم لأن خطيئة الظلم والاعتصاب كانت منتشرة في ذلك الزمان، فلو تاب الملك وحكم بالعدل لخاف الجميع وتاب فهم القدوة لشعوبهم. (١)

ومن هنا جاءت الدعوة إلى رؤساء إسرائيل وحكامها إلى وجوب التزام العدل في الحكم والبعد كل البعد عن الجور والظلم كما نص على ذلك سفر حزقيال:

" هَكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ: يَكْفِيكُمْ يَا رُؤَسَاءَ إِسْرَائِيلَ. أَزِيدُوا الْجَوْرَ وَالْاِغْتِصَابَ، وَأَجْرُوا الْحَقَّ وَالْعَدْلَ. ارْفَعُوا الظُّلْمَ عَن شَعْبِي، يَقُولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ " (٢)

فقد أمر الله في هذا النص رؤساء وحكام إسرائيل بالاستقامة والعدل في جميع شؤونهم وتعاملاتهم خاصة فيما يخص المعاملات التجارية التي كانت كثيرا ما تكون سببا في جنوح الحكام إلى ظلم شعوبهم واعتصاب حقوقهم بدافع الطمع والجشع، (٣) ولهذا فقد أوجب العهد القديم تحقق جملة من الأوصاف في من يرشح لمنصب الحكم، ومن أهم هذه الأوصاف: أن يكون الملك موصوفا بالحكمة والعدل.

" القليل مع العدل خير من دخل جزيل بغير حق قلب الإنسان يفكر في طريقه والرب يهدي خطوته في شفتي الملك وحي في القضاء فمه لا يخون. " (٤)

فقد بين هذا النص أهم مواصفات الملك المثالي الذي يرضي الرب بأعماله بأن يكون ذلك الملك متحليا بالحكمة التي تمكنه من قيادة شعبه، وأن يكون متصفا بالأمانة في تعامله مع شعبه، فيغلب مصلحة الرعية على مصالحه الشخصية وملذاته وشهوته. (٥) " أَلْمَلِكُ الْجَالِسُ عَلَى كُرْسِيِّ الْقَضَاءِ يُدْرِي بِعَيْنِهِ كُلَّ شَرٍّ " (٦)

فقد بين النص أن الملك العادل هو من يضع في قلبه أن يحكم بالعدل، ويبحث عن راحة شعبه لا عن شهواته وملذاته، وأن يحكم بين الرعية بكل عدل وحياد وألا يؤثر رعيته عليه في

(١) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ١٥١٤.

(٢) سفر حزقيال: ٤٥ : ٩ .

(٣) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ١٦٦٧.

(٤) سفر الأمثال: ١٦ : ٨-١١ .

(٥) تفاسير العهد القديم www.freecopticbooks.com/tafseer-old.btm

(٦) سفر الأمثال: ٢٠ : ٨ .

أحكامه".^(١) كما بين العهد القديم أن الالتزام بمبدأ العدل في الحكم هو أكبر الأسباب الجالبة لعون الرب، واستقرار الملك ودوامه كما جاء في سفر الأمثال

" أَلْمَلِكُ بِالْعَدْلِ يُثَبِّتُ الْأَرْضَ، وَالْقَابِلُ الْهَدَايَا يَدْمُرُهَا" ^(٢)

" أَلْمَلِكُ الْحَاكِمُ بِالْحَقِّ لِلْفُقَرَاءِ يُثَبِّتُ كُرْسِيَّهُ إِلَى الْأَبَدِ." ^(٣)

" الرَّحْمَةُ وَالْحَقُّ يَحْفَظَانِ الْمَلِكَ، وَكُرْسِيُّهُ يُسْنَدُ بِالرَّحْمَةِ." ^(٤)

" فِعْلُ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ أَفْضَلُ عِنْدَ الرَّبِّ مِنَ الذَّبِيحَةِ." ^(٥)

" الْعَدْلُ الْعَدْلُ تَتَّبِعُ، لِكَيْ تَحْيَا وَتَمْتَلِكِ الْأَرْضَ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ." ^(٦)

فقد وضحت هذه النصوص بجملتها أن الملك العادل الملتزم بشريعة الرب هو من يحض بمحبة شعبه وطاعته،^(٧) فضلا عن كونه من الأسباب الجالبة لعون الرب وتأيينه وسببا من أسباب دوام الملك وعدم زاوله.

^(١) تفاسير العهد القديم www.freecopticbooks.com/tafseer-old.btm

^(٢) سفر الأمثال: ٢٩: ٤.

^(٣) سفر الأمثال: ٢٩: ١٤.

^(٤) سفر الأمثال: ٢٠: ٢٨.

^(٥) سفر الأمثال: ٢١: ٣.

^(٦) سفر التثنية: ١٦: ٢٠.

^(٧) التفسير التطبيقي للكتاب المقدس ، مصدر سابق ، ص ١٣٣٦.

الفصل الثاني
مواطن الاتفاق والاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في
مجالات العدل.

ويحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: مواطن الاتفاق بين القرآن الكريم والعهد القديم في
مجالات العدل.

المبحث الثاني: مواطن الاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم
في مجالات العدل.

المبحث الأول
مواطن الاتفاق بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل

ويحتوي على خمسة مطالب:

المطلب الأول: العدل في القول والشهادة

المطلب الثاني: العدل بين الزوجات

المطلب الثالث: العدل في المكاييل والموازين

المطلب الرابع: العدل في القضاء

المطلب الخامس: العدل في الحكم

المبحث الأول

مواطن الاتفاق بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل

المطلب الأول: العدل في القول و الشهادة

عند الحديث عن العدل في مجال الشهادة بين القرآن الكريم والعهد القديم فإننا نلاحظ أن هناك مواطن اتفاق بين القرآن الكريم والعهد القديم في معظم الأوجه :

أولها :

فقد نص القرآن الكريم على حرمة شهادة الزور في مواضع عديدة من الذكر الحكيم قال

تعالى " **وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا** " (١)

وقال تعالى " **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ** " (٢)

وكذلك الحال في العهد القديم فقد تواردت عدة نصوص تنهى عن شهادة الزور فقد جاء في سفر الخروج ما نصه: " **لَا تَشْهَدُ عَلَى قَرِيبِكَ شَهَادَةً زُورًا** " (٣)

ثانيا :

نص القرآن الكريم على أن الواجب في الشهادة أن تكون بالحق فلا تكون فيها محاباة ولا انتقام بل تكون نابعة عن تقوى الله قال تعالى: " **ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَهَا**

أَوْتَحَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ

الْفَاسِقِينَ " (٤)

(١) سورة الفرقان، آية ٧٢.

(٢) سورة الحج، آية ٣٠.

(٣) سفر الخروج : ٢٠ : ١٦.

(٤) سورة المائدة، آية ١٠٨.

وكذلك الحال في العهد القديم: " لَا تَقْبَلْ خَبْرًا كَاذِبًا، وَلَا تَضَعْ يَدَكَ مَعَ الْمُنَافِقِ لِتَكُونَ شَاهِدَ ظُلْمٍ. لَا تَتَّبِعِ الْكَثِيرِينَ إِلَى فِعْلِ الشَّرِّ، وَلَا تَجِبْ فِي دَعْوَى مَائِلًا وَرَاءَ الْكَثِيرِينَ لِلتَّخْرِيفِ. وَلَا تَحَابِ مَعَ الْمَسْكِينِ فِي دَعْوَاهُ. ^(١)

ثالثا :

اتفق القرآن الكريم والعهد القديم على وجوب أداء الشهادة وحرمة كتمانها وعدها جريمة عظيمة لما يترتب عليها من ضياع للحقوق وظلم للآدميين قال تعالى: " وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ "

وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ رَءَاثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ مَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ. " ^(٢)

وكما جاء الأمر بذلك واضحا في سفر الأويين " وَإِذَا أَخْطَأَ أَحَدٌ وَسَمِعَ صَوْتَ خَلْفٍ وَهُوَ شَاهِدٌ يُبْصِرُ أَوْ يَعْرِفُ، فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْ بِهِ حَمَلَ ذَنْبَهُ. " ^(٣)

المطلب الثاني : مطلب العدل بين الزوجات

لقد جاءت الآيات القرآنية الكريمة مبيحة لمبدأ تعدد الزوجات في القرآن الكريم، فلم تجعل منه فرضا على كل مسلم ومسلمة بل تركته أمرا مباحا لمن تحققت فيه شروط هذا التعدد، وأراد إلى ذلك سبيلا قال تعالى: " وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ "

لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتْنِي وَتَلْتِ وَرَبِعٌ ^ط " ^(٤)

فجعلت هذا التعدد مشروطا بالقيام على مبدأ العدل، والتأكيد على ضرورة التزامه وتحريه فيما يكون في مقدور الإنسان واستطاعته كالعدل في النفقة، والسكن، والمعايشة، والتعامل

(١) سفر الخروج : ٢٣ : ١-٤.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٣) سفر الأويين : ٥ : ١ .

(٤) سورة النساء، آية ٣.

وكذلك الحال في العهد القديم فإننا نجد أن تعدد الزوجات جائز شرعا عند اليهود بدلالة أن سيدنا سليمان عليه السلام كما يروي لنا العهد القديم كان له أكثر من زوجة، فقد جاء في سفر الملوك الأول: " وَكَانَتْ لَهُ سَبْعُ مِئَةٍ مِنَ النِّسَاءِ السَّيِّدَاتِ، وَثَلَاثُ مِئَةٍ مِنَ السَّرَّارِيِّ، فَأَمَّا ذَلِكَ نِسَاؤُهُ قَلْبَهُ. " (١)

وإلى غير ذلك من النصوص التي أفادت بأباحة هذا المبدأ لدى بني إسرائيل، وأنها جعلت هذا التعدد مشروطا بالعدل والمساواة بين الزوجات في المطعم والكسوة والمعاشرة كما جاء في سفر الخروج: " إِنْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ أُخْرَى، لَا يَنْقُصُ طَعَامَهَا وَكِسْوَتَهَا وَمَعَاشَرَتَهَا " (٢).

المطلب الثالث : العدل في المكايل والموازين

لقد اتفق القرآن الكريم والعهد القديم على حرمة الغش في الكيل والميزان، ووجوب التزام العدل فيها بإعطاء القيمة الحقيقية للأشياء في التعاملات التجارية أو غيرها، والبعد عن أي مظهر من مظاهر الجور والطغيان، فقد نص القرآن الكريم على ذلك في مواضع عديدة سواء أكان الأمر صريحا بوجوب التزام العدل فيها، أو النهي عن أي لون من ألوان التلاعب كما قال تعالى: " وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ " (٣) وقال تعالى: " وَأَوْفُوا

الْكَيْلَ إِذَا كَلَّمْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ السَّيِّئِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا " (٤).

وكذلك الحال في العهد القديم فقد جاءت النصوص صريحة في أكثر من موضع بالنهي عن الغش في أمر المكايل والموازين فقد جاء في سفر عاموس ما نصه: " سَمِعُوا هَذَا أَيُّهَا الْمُتَهَمُّونَ الْمَسَاكِينَ لَكُمُ تُبِيدُوا بَانِسِي الْأَرْضِ، قَائِلِينَ: مَتَى يَمْضِي رَأْسُ الشَّهْرِ لِنَبِيْعٍ قَمَحًا، وَالسَّبَبُ لِنَعْرِضِ حِنْطَةً؟ لِنَصْغَرِ الْإِيْفَةِ، وَنُكَبِّرَ الشَّاقِلَ، وَنُعَوِّجَ مَوَازِينَ الْعِشِّ. " (٥)

(١) سفر الملوك الأول : ١١ : ٣.

(٢) سفر الخروج : ٢١ : ١٠.

(٣) سورة الرحمن، آية ٩.

(٤) سورة الإسراء، آية ٣٥.

(٥) سفر عاموس : ٨ : ٤-٦.

وجاء في سفر التثنية ما نصه: " لا يَكُنْ لَكَ فِي كَيْسِكَ أَوْزَانٌ مُخْتَلِفَةٌ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ. لَا يَكُنْ لَكَ فِي بَيْتِكَ مَكَايِيلُ مُخْتَلِفَةٌ كَبِيرَةٌ وَصَغِيرَةٌ. وَزَنُّ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، وَمِكْيَالٌ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، لِكَيْ تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ." (١)

كما اتفق القرآن الكريم والعهد القديم على أن التزام العدل في المكايل والموازين هو مدعاة لدوام النعم وسببا من أسباب الرخاء في العيش، وأن التلاعب فيها مجلبة لسخط الرب وسبب من أسباب زوال النعم وحلول النعم وهذا ما صرحت به الآيات الكريمة من سورة هود

قال تعالى: " وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ

إِلَهِ غَيْرُهُ ۗ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ ۚ إِنِّي أَرَبُّكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ

عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ ﴿١٠٦﴾ وَيَقَوْمِ أَوفُوا بِالْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا تَبْخَسُوا

النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعَثُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ " (٢).

فقد بين شعيب عليه السلام لقومه أنهم في نعمة من الله وسعة من العيش، ونهاهم عن التلاعب في أمر المكايل والموازين الذي سيفضي بهم إلى زوال هذه النعمة في الدنيا واستحقاق العذاب، وهذا ما نص عليه أيضا ما جاء في سفر التثنية: " وَزَنُّ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، وَمِكْيَالٌ صَحِيحٌ وَحَقٌّ يَكُونُ لَكَ، لِكَيْ تَطُولَ أَيَّامُكَ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي يُعْطِيكَ الرَّبُّ إِلَهُكَ." (٣)

(١) سفر التثنية : ٢٥ : ١٣-١٦.

(٢) سورة هود، آية ٨٤-٨٥.

(٣) سفر التثنية : ٢٥ : ١٥-١٦.

المطلب الرابع: العدل في القضاء

لقد اتفق القرآن الكريم والعهد القديم في معرض الحديث عن القضاء على ضرورة وجوب الالتزام بمبدأ العدل في القضاء مع الجميع، والبعد كل البعد عن أي لون من ألوان الجور والظلم في مجالس القضاء، فقد أمر القرآن الكريم القائمين على شؤون المسلمين على ضرورة تحري العدل والالتزام به مع الجميع دون تمييز لطرف على طرف " **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ**

تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا

يُعْظِكُم بَهُ ۥ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا صَبِيرًا " (١)

" **يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ**

شَنَّانُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ءَاعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ

بِمَا تَعْمَلُونَ " (٢).

فقد أمرت هذه الآيات الكريمة المؤمنين بالالتزام مبدأ العدل مع الجميع، وأن يكون هو الصبغة العامة التي تتسم بها مجالس قضائهم حتى وان كان مع الأعداء المناوئين .

وهذا ما ذهب إليه العهد القديم في دعوته لقضاة بني إسرائيل بوجوب الالتزام بمبدأ العدل في مجالس قضائهم، وأن لا يتحيزوا لطرف دون طرف آخر. " **يَا بَيْتَ دَاوُدَ، هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَفْضُوا فِي الصَّبَاحِ عَدْلًا، وَأَنْقِدُوا الْمَغْضُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، لِئَلَّا يَخْرُجَ كَذَابٌ غَضَبِي فَيُحْرِقَ**

وَلَيْسَ مَنْ يُطْفِئُ، مِنْ أَجْلِ شَرِّ أَعْمَالِكُمْ " (٣).

(١) سورة النساء ، الآية ٥٨ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٨ .

(٣) سفر أرميا : ٢١ : ١٢ .

" وَأَمَرْتُ قَضَاتِكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَائِلًا: اسْمَعُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ وَأَقْضُوا بِالْحَقِّ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَأَخِيهِ وَنَزِيدِهِ. لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْوُجُوهِ فِي الْقَضَاءِ. لِلصَّغِيرِ كَالْكَبِيرِ تَسْمَعُونَ. لَا تَهَابُوا وَجْهَ إِنْسَانٍ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لِلَّهِ." (١).

المطلب الخامس: العدل في الحكم

بعد العرض لموضوع العدل في الحكم بين آيات القرآن الكريم ونصوص العهد القديم ومحاولة إيجاد نقاط اتفاق بينهما فإننا نجد أن كلا من القرآن الكريم والعهد القديم قد اتفق في هذا المجال على أنه من الواجب تحقق هذا المبدأ العظيم ضمن أركان الحكم الذي يعد من أعظم المسؤوليات واجلها. فقد أمر القرآن الكريم في مواضع متعددة القائمين على شؤون الأمة بضرورة الالتزام بالعدل في الحكم قال تعالى: " إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ

أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا صَبِيرًا " (٢)

وقال تعالى " لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ

لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ

يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ. (٣)

(١) سفر التثنية : ١ : ١٦-١٨.

(٢) سورة النساء ، الآية ٥٨.

(٣) سورة الحديد، آية ٢٥.

وهذا ما ذهب إليه العهد القديم أيضا عندما دعا الملوك والرؤساء إلى ضرورة الالتزام العدل في الحكم والبعد كل البعد عن الجور فيه: " هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: انزِلْ إِلَى بَيْتِ مَلِكِ يَهُودَا وَتَكَلِّمْ هُنَاكَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَقُلْ: اسْمَعْ كَلِمَةَ الرَّبِّ يَا مَلِكِ يَهُودَا الْجَالِسَ عَلَى كُرْسِيِّ دَاوُدَ، أَنْتَ وَعَبِيدُكَ وَشَعْبُكَ الدَّاخِلِينَ فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ. هَكَذَا قَالَ الرَّبُّ: أَجْرُوا حَقًّا وَعَدْلًا، وَأَنْقِدُوا الْمَغْضُوبَ مِنْ يَدِ الظَّالِمِ، وَالْغَرِيبَ وَالْيَتِيمَ وَالْأَرْمَلَةَ. لَا تَضْطَهِدُوا وَلَا تَظْلِمُوا، وَلَا تَسْفِكُوا دَمًا زَكِيًّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ." (١)

وجاء أيضا في سفر حزقيال ما نصه:

" هَكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الرَّبُّ: يَكْفِيكُمْ يَا رُؤَسَاءَ إِسْرَائِيلَ. أَزِيدُوا الْجَوْرَ وَالْإِغْتِصَابَ، وَأَجْرُوا الْحَقَّ وَالْعَدْلَ. ارْفَعُوا الظُّلْمَ عَنِّ شَعْبِي، يَقُولُ السَّيِّدُ الرَّبُّ " (٢)

(١) سفر أرميا: ٢٢: ١-٤.

(٢) سفر حزقيال: ٤٥: ٩.

المبحث الثاني
مواطن الاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل

ويحتوي على سبعة مطالب:

- المطلب الأول: العدل في القول والشهادة
- المطلب الثاني: العدل مع الزوجات
- المطلب الثالث: العدل بين الأبناء
- المطلب الرابع: العدل في المكاييل والموازين
- المطلب الخامس: العدل مع الأعداء
- المطلب السادس: العدل في القضاء
- المطلب السابع: العدل في الحكم

المبحث الثاني

مواطن الاختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجالات العدل

المطلب الأول : العدل في القول والشهادة

إن أول ما يظهر من اختلاف بين القرآن الكريم والعهد القديم في مجال الشهادة هو أن الأمر بالعدل في مجال الشهادة في القرآن الكريم جاء عاما غير مقيد بأي نوع من أنواع الاختصاص بطرف دون طرف، مبينا أن الواجب التسوية في هذه الشهادة بين القريب والبعيد على حد سواء

قال تعالى: " وَلَا تَقْرُؤُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ^ط"

وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ^ط لَا تَكْفِفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا^ط وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا

وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ^ط وَعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا^ط ذَلِكُمْ وَصَلُّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ^(١)

فقد ارتفع القرآن الكريم بهذه الشهادة عن أي مصلحة دنيوية أو نزعة طائفية قد تتعلق بهذه الشهادة، في حين نجد أن النزعة العداوية المبذبة على النظرة إلى الأفضلية العرقية بدت واضحة المعالم في مجال الشهادة حيث قصرت الالتزام بمبدأ العدل في الشهادة على الطوائف اليهودية وجعلته حكرا عليها كما جاء في سفر الخروج: " لَا تَشْهَدُ عَلَىٰ قَرِيبِكَ شَهَادَةً زُورٍ^(٢)" فمن الملاحظ هنا تخصيص كلمة قريبك في النهي أي أنها خاصة باليهود أنفسهم فيما بينهم فلا تجوز شهادة الزور من اليهودي على يهودي، آخر ويجوز ذلك مع الآخرين.^(٣)

كما بين لنا القرآن الكريم أهم الشرائع الواجب توفرها في الشهود كالعادلة في الشهادة

كما جاء في قوله تعالى: " وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ^(٤)" وقوله

(١) سورة الأنعام، الآية ١٥٢.

(٢) سفر الخروج: ٢٠: ١٦.

(٣) أرحام العودات، سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد، مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤) سورة الطلاق، آية ٢.

تعالى: "مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ" (١). في حين أقرت نصوص اليهودية من أي وصف

يشترط تحققه في الشهود لتكون شهادتهم مقبولة في حال التحمل أو الأداء .

كما اشترط القرآن الكريم في الشاهد أن يكون عالماً بما يريد أن يشهد به متيقناً منه لينأى

بنفسه عن كل شبهة في شهادته كما جاء في قوله تعالى: " وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ

مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ الْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ " (٢)

في حين أن نصوص العهد القديم لم تلق لذلك بالاً .

المطلب الثاني : العدل بين الزوجات

من خلال العرض لموضوع العدل بين الزوجات في القرآن الكريم والعهد القديم فإننا

نلاحظ أن هناك بعض الفروقات بينهما، فقد أباح القرآن الكريم تعدد الزوجات إلا أنه لم يدعه

مطلقاً بلا ضوابط، وإنما قيده بضوابط إيمانية نصت عليها أحكام قرآنية، فقصر عدد الزوجات

على أربع زوجات (٣).

قال تعالى " وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ

النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا " (٤)

في حين أن التوراة قد أباحت تعدد الزوجات دون أن تحدد عدداً معيناً لذلك التعدد بل جعله

مطلقاً فليس في الدين اليهودي حد أقصى لعدد الزوجات، (٥) ولا شك أن هذا فرق واضح لما له

من الأثر في الاتجاه بالحياة الزوجية إلى مبدأ العدل في التعامل في حال التقيد بعدد محدد، إذ أن

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٢) سورة الزخرف، آية ٨٦.

(٣) كرم فرحات، تعدد الزوجات في الأديان، مرجع سابق ص ٢٢.

(٤) سورة النساء، آية ٣.

(٥) فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والنصرانية والإسلام، مرجع سابق، ص ٩٥.

إطلاق العدد يشعر الأزواج بأن الزوجات ما هي إلا سلعة تباع وتشتري كما هو الحال عند اليهود، حيث يجوز للمشتري اليهودي أن يشتري ابنة اليهودي لتكون زوجة لابنه لا أن تكون أمة (١). " وَإِنْ خَطَبَهَا لِابْنِهِ فَبِحَسَبِ حَقِّ الْبَنَاتِ يَفْعَلُ لَهَا " (٢) فهم ينظرون لها على أنها سلعة تباع وتشتري وليس هذا نتيجة طبيعية لإباحة تعدد الزوجات دون تقييد بحد معين كما هو الحال في القرآن الكريم .

كما إننا نلاحظ أن القرآن الكريم حين أمر بالعدل في حال تعدد الزوجات، كان الأمر بالعدل أمرا مطلقا غير محدد بجانب من الجوانب ليكون ذلك ادعى بالأزواج لتحريمه في كل شأن من شؤون الزوجية، فالعدل المطلوب هو العدل في كل صورة وبكل معانيه التي تقع في مقدور الإنسان واستطاعته في حين أن التوراة قد قصرت العدل بين الزوجات على التسوية بينهما في المطعم والكسوة والعشرة كما جاء في سفر الخروج: " إِنْ اتَّخَذَ لِنَفْسِهِ أُخْرَى، لَا يَنْقُصُ طَعَامَهَا وَكِسْوَتَهَا وَمُعَاشَرَتَهَا." (٣)

(١) نادي العطار، شرح الأحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢) سفر الخروج: ٢١ : ٩.

(٣) سفر الخروج : ٢١ : ١٠.

المطلب الثالث : العدل مع الأبناء

عند الحديث عن موضوع العدل مع الأبناء في القرآن الكريم والعهد القديم فإننا نلاحظ أن هناك فرقا شاسعا بينهما يتجلى من خلال جملة من الفرقات

أولها :

إن المنتبغ لنصوص القرآن الكريم المتعلقة بموضوع الأبناء لا يجد فيها على الإطلاق ما يشير إلى تمييز أو تفضيل لابن على الآخر، أو لجنس دون جنس فهم سواء .

في حين أن نصوص العهد القديم قد احتوت في ثناياها على أشكال من التمييز والتفضيل بين الأبناء فقد، أولت الشريعة اليهودية الابن البكر أهمية بالغة فجعلته خليفة لأبيه في كل شيء ليستولي على السلطة من بعده، ويكون المتصرف في كل ثروته، ففي اليهودية يعطى الابن الأكبر سهمًا زائدًا على بقية إخوانه من التركية .^(١)

كما لم يقف التمييز بين الأبناء عند هذا الحد من المفاضلة بين الأبناء الذكور فحسب، بل تعدى ذلك إلى تفضيل الجنس الذكري على جنس الإناث عندما أقر العهد القديم مفهوم التبني وأوجبه في حالة معينة لان الولد في نظرهم يحافظ على بقاء العائلة، وانطلاقًا من هذه الفكرة كانت الشريعة اليهودية في العهد القديم تقضي بأن يتزوج الأخ أرملة أخيه، وإذا لم يكن لها ولد من أخيه ليزبب الصبي البكر الذي يولد له منها ابنا لأخيه الميت حرصًا على بقاء ذكره في إسرائيل،^(٢) كما دل على ذلك ما جاء في سفر التثنية:

" إِذَا سَكَنَ إِخْوَةٌ مَعًا وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَيْسَ لَهُ ابْنٌ، فَلَا تَصِرْ امْرَأَةُ الْمَيِّتِ إِلَى خَارِجِ لِرَجُلٍ غَنَبِيٍّ. أَخُو زَوْجِهَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا وَيَتَّخِذُهَا لِنَفْسِهِ زَوْجَةً، وَيَقُومُ لَهَا بِوَأَجِبِ أَخِي الزَّوْجِ وَالْبِكْرُ الَّذِي تَلِدُهُ يَقُومُ بِاسْمِ أَخِيهِ الْمَيِّتِ، لِئَلَّا يُمَحَى اسْمُهُ مِنْ إِسْرَائِيلِ" ^(٣) لينتج بعد هذا التشريع المتناقض المضطرب هو إقامة النسل لمن لا يستحقه^(٤).

(١) حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذهبه، الطبعة الثالثة، دار القلم دمشق. ١٤٠٧ هـ
١٩٨٧، ص ١٩٥.

(٢) حاجة سري، حقوق الإنسان بين القرآن الكريم والعهد القديم دراسة مقارنة، مرجع سابق ص ٢٠٦-٢٠٧.
(٣) سفر التثنية : ٢٠ : ٦-٥.

(٤) حاجة سري، حقوق الإنسان بين القرآن الكريم والعهد القديم دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص ٢٠٦-٢٠٧.

ثانيا :

لقد حث القرآن الكريم الآباء على تعليم أبنائهم، فقد اجمع العلماء والفقهاء سلفا وخلفا أنه يجب على الآباء أن يساوا بين أولادهم الذكور والإناث في التعليم، وان ما يجب تعلمه على سبيل فرض العين فالمرأة به كما الرجل على حد سواء، لان المرأة كالرجل في التكاليف الشرعية (١).

في حين أن العهد القديم وإن أولى العلم جانبا كبيرا من الاهتمام بإقرار حق الإنسان في التعلم والتلقي، إلا أنه ميز في ذلك بين الذكور والإناث، فخفض البنات عن هذا الحق فلم يكن ينلن أي تعليم، لان التوراة تحرم أن تتعلم الفتاة الشريعة بل ينحصر تعلمها في مشاركتها في الطقوس والشعائر الدينية اليومية والاحتفالات المرتبطة في الأعياد الدينية " (٢).

المطلب الرابع : العدل في المكاييل و الأوزان

إن من أهم أوجه الاختلاف التي تبرز عند الحديث عن موضوع العدل في المكاييل والموازين أن أسلوب القرآن الكريم في عرضه لهذا الموضوع جاء شاملا، فقد جاء الأمر بإيفاء الكيل والنهي عن تظيفه عاما غير مخصوص أو مقيد بطرف معين أو جهة من الجهات..

في حين اختص الأمر بالعدل في الكيل والوزن في بعض نصوص العهد القديم باليهود كما جاء في سفر الأوبيين: " فَمَتَى بَعْتَ صَاحِبِكَ مَبِيعًا، أَوْ اشْتَرَيْتَ مِنْ يَدِ صَاحِبِكَ، فَلَا يَغِبُنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ. حَسَبَ عَدَدِ السَّنِينَ بَعْدَ الْيُوبِيلِ تَشْتَرِي مِنْ صَاحِبِكَ، وَحَسَبَ سِنِي الْعَلَةِ يَبِيعُكَ. عَلَى قَدْرِ كَثْرَةِ السَّنِينَ تَكْثُرُ ثَمَنُهُ، وَعَلَى قَدْرِ قَلَّةِ السَّنِينَ تُقَلُّ ثَمَنُهُ، لِأَنَّهُ عَدَدُ الْعَلَاتِ يَبِيعُكَ. فَلَا يَغِبُنْ أَحَدُكُمْ صَاحِبَهُ، بَلْ أَحْسَنَ إِلَيْهِ. إِنِّي أَنَا الرَّبُّ الْهَكُّمُ. " (٣).

فقد نهى هذا النص عن الغش والغبن ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه ، فلو صح أن هذا حكم عام لكان شيئا محمودا، ولكن صاحبك هو اليهودي، وأما غير اليهود فغشه قربة تقرب اليهودي من ربه "يهوه" (٤).

(١) عبد اله ناصح علوان، تربية الأولاد في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٢)حاجة سري ، حقوق الإنسان بين القرآن الكريم والعهد القديم دراسة مقارنة، مرجع سابق ، ص ١٩٥.

(٣) سفر الاوبيين : ٢٥ : ١٤-١٨.

(٤) عماد عبد السميع ، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، مرجع سابق، ص ٥٠٧.

المطلب الخامس : العدل مع الأعداء

يشكل موضوع العدل مع الأعداء احد مواطن الاختلاف الأساسية بين القرآن الكريم والعهد القديم حيث يقع الخلاف بينهما في عدة نقاط نورد فيها ما يأتي :

- لقد جاء الأمر بالتزام العدل في حق الأعداء في القرآن الكريم أمراً صريحاً في دلالاته عاماً شاملاً غير مقيد بجانب دون جانب، أو بحال دون حال . قال تعالى : " يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۗ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ. " (١)

فقد جاءت الآية الكريمة هنا لتأمر المؤمنين صراحة بالتزام العدل مع الأعداء، وان لا تحملهم عداوتهم لقوم من الأقوام على عدم العدل فيهم فيجور عليهم من اجل ما بينهم من عداوة. (٢)

بخلاف العهد القديم الذي جاءت فيه إشارة العدل مع الأعداء غير صريحة في دعوتها على وجوب التزام العدل مع الأعداء كما جاء في سفر الخروج وسفر الأمثال: " إِذَا صَادَفْتَ ثَوْرَ عَدُوِّكَ أَوْ حِمَارَهُ سَارِدًا، تَرُدُّهُ إِلَيْهِ. إِذَا رَأَيْتَ حِمَارَ مُبْغِضِكَ وَقَعًا تَحْتَ حِمْلِهِ وَعَدَلْتَ عَنْ حَلِّهِ، فَلَا بُدَّ أَنْ تَحُلَّ مَعَهُ " (٣). وفي سفر الامثال "الآ تَفْرَحْ بِسُدُوقِ عَدُوِّكَ، وَلَا يَبْتَهِجَ قَلْبُكَ إِذَا عَثَرَ، لِئَلَّا يَرَى الرَّبُّ وَيَسُوءَ ذَلِكَ فِي عَيْنَيْهِ، فَيَرُدَّ عَنْهُ غَضَبَهُ. " (٤)

- كما أن من يبحث في آيات القرآن الكريم التي تناولت أحكام الجهاد ومبادئه وأهم تشريعاته وتعاليمه يجد أنه لا تعارض بينهما بحالاً من الأحوال وبين الآيات التي تأمر

(١) سورة المائدة، آية ٨.

(٢) الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، مرجع سابق، ج ٣، ص ٤٤-٤٥.

(٣) سفر الخروج: ٢٣ : ٤.

(٤) سفر الأمثال: ٢٤: ١٧-١٨.

بالتزام مبدأ العدل مع الأعداء، بل أنه ليجد أن مبداء العدل مع الأعداء لهو المبدأ الجامع والداعم لهذه التشريعات قال تعالى: " لَا يَنْهَكَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقْتَلُوا فِي

الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتُقْسَطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ

الْمُقْسَطِينَ " (١). وقال تعالى " وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا " (٢) وقوله تعالى "

وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتَلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ

الْمُعْتَدِينَ " (٣)

فقد تضمنت هذه الآيات أهم التعاليم المتعلقة بتشريعات الجهاد والقتال في سبيل الله التي جاءت لتحض المسلمين إلى الإحسان والعدل بحق الجميع، ولتكفل حرية التدين والمعتقد للجميع، ولا شك أن هذه التعاليم لا تتعارض بحال من الأحوال مع العدل مع الأعداء الذي أمرت به الآيات الكريمة من سورة المائدة قال تعالى: " يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ

بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ

وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ مَّا تَعْمَلُونَ " (٤) في حين أننا نجد أسفار العهد القديم قد وقع

فيها أشد أنواع التناقض والاضطراب حتى في حدود النص الواحد، فهذه التوراة في سفر التثنية تناقض نفسها بنفسها عندما تأمر بعرض الصلح على المدينة المراد قتالها لتعود في نفس الموضوع

(١) سورة الممتحنة، آية ٨.

(٢) سورة الشورى، الآية ٤٠.

(٣) سورة البقرة، آية ١٩٠.

(٤) سورة المائدة، آية ٨.

لتأمرهم بعد هذا الصلح بتسخير أهلها واستعبادهم: " حِينَ تَقْرُبُ مِنْ مَدِينَةٍ لَكَی تَحَارِبَهَا اسْتَدْعِهَا إِلَى الصُّلْحِ، فَإِنْ أَجَابَتْكَ إِلَى الصُّلْحِ وَفَتَحَتْ لَكَ، فَكُلُّ الشَّعْبِ الْمَوْجُودِ فِيهَا يَكُونُ ذَكَ لِلتَّسْخِيرِ وَيُسْتَعْبَدُ لَكَ." (١)

فهذا النص يوضح عظم التعارض الواقع في نفس الفقرة حين تدعوهم في أول الأمر إلى عرض الصلح على أعدائهم، ثم يحل لهم بعد إبرام هذا الصلح استعبادهم وتسخيرهم، ولا شك أن هذا تناقض وتصادم مع ما تقدم من الإشارة إلى مبدأ العدل المستوحى من الأمر بالتفاوض مع المدن قبل دخولها، كما يتضح مدى التناقض عندما نجد أن أسفار التوراة تأمرهم في مواضع بل تجعل من الواجب عليهم تخريب الدولة المهزومة تخريباً تاماً بقتل أهلها جميعاً ذكورا وإناثاً، أطفالاً وشيوخاً، وكذلك كل ما فيها من حيوانات ومواشي وغير ذلك مما هو موجود في المدينة، (٢)

كما جاء في سفر صموئيل الأول: " فَالآنْ اذْهَبْ وَاضْرِبْ عَمَالِيقَ، وَحَرِّمُوا كُلَّ مَا لَهُ وَلَا تَعْفُ عَنْهُمْ بَلِ اقْتُلْ رَجُلًا وَامْرَأَةً، طِفْلاً وَرَضِيعًا، بَقْرًا وَغَنَمًا، جَمَلًا وَحِمَارًا." (٣)

وفي موضع آخر نجد أن التوراة تأمرهم بقتل الذكور فقط، حتى وإن كانوا أطفالاً صغاراً لا ذنب لهم، إلا أنهم كانوا من جنس الذكور: " فَالآنْ اقْتُلُوا كُلَّ ذَكَرٍ مِنَ الْأَطْفَالِ." (٤)

كما لم تكتفِ التوراة بهذا الحد من التدمير والعدوان، بل تعدت إلى ما هو أفسى من ذلك، مما يظهر عظم التناقض، فنرى كم بلغت قسوة قلوبهم بإتباع تلك العادة البشعة التي كثيراً ما كانوا يفعلونها من شق بطون الحوامل من النساء في ضروبهم: " فَقَالَ حَزَائِيلُ: «لِمَاذَا يَبْكِي سَيِّدِي؟» فَقَالَ: «لَأَنِّي عَلِمْتُ مَا سَتَفْعَلُهُ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّكَ تَطْلُقُ النَّارَ فِي حُصُونِهِمْ، وَتَقْتُلُ شَبَابَهُمْ بِالسَّيْفِ، وَتَحَطِّمُ أَطْفَالَهُمْ، وَتَشُقُّ حَوَامِلَهُمْ.»" (٥)

(١) سفر التثنية: ٢٠ : ١٠-١٢

(٢) حسن ظاظا، شريعة الحرب عند اليهود، مصدر سابق، ص ٢٢٤.

(٣) سفر صموئيل الأول : ٢٥ : ٣-٤.

(٤) سفر العدد : ٣١ : ١٧

(٥) سفر الملوك الثاني : ٨ : ١٢-١٣.

فأين هذه التعاليم من تعاليم الإسلام التي أرست قوا عد العدالة الشاملة التي تحرم البغي والعدوان حتى وان كان مع المحاربين في ساحات القتال كما جاء في وصية عمر بن الخطاب رضي الله عنه - لأسامة بن زيد حينما بعثه إلى الشام على رأس الجيش، والتي يقول فيها: " لا تخونوا، ولا تقتلوا، ولا تغدروا، ولا تمثلوا، ولا تقتلوا، ولا تطفلوا، ولا شيئا كبيرا، ولا امرأة، ولا تعفروا نخلا، ولا تحرقوا ولا تقطعوا شجرة مثمرة، ولا تذبحوا شاه ولا بقرة ولا بعيرا، إلا لمأكله، وسوف تمرن بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا له. " (١)

(١) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، مصدر سابق. ص

المطلب السادس : العدل في القضاء

إن أهم أوجه الاختلاف التي تظهر في معرض الحديث عن العدل في القضاء ما بين القرآن الكريم والعهد القديم هو أن آيات القرآن الكريم التي جاءت تدعو إلى الالتزام بمبدأ العدل في القضاء، قد شكلت نسجا متألّفا لا تناقض فيه ولا تعارض، فقد دعت القضاة إلى التزام العدل مع الجميع دون تحيز أو تمييز، في حين أن نصوص العهد القديم قد اعترافا التناقض والاضطراب فيما بينها في إطار الموضوع الواحد . فقد دعا العهد القديم في سفر التثنية إلى التزام العدل مع الجميع دون تحيز لأحد: "وَأَمَرْتُ قُضَاتِكُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ قَائِلًا: اسْمَعُوا بَيْنَ إِخْوَتِكُمْ وَأَفْضُوا بِالْحَقِّ بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَأَخِيهِ وَنَزِيلِهِ. لَا تَنْظُرُوا إِلَى الْوُجُوهِ فِي الْقَضَاءِ. لِلصَّغِيرِ كَالْكَبِيرِ تَسْمَعُونَ. لَا تَهَابُوا وَجْهَ إِنْسَانٍ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لِلَّهِ." (١)

فقد بين هذا النص أن من الواجب على الإنسان أن يكون عادلاً في أحكامه مع الجميع، وأن لا تكون عنده محاباة لأحد، ولا شك أن هذا هو المطلوب في القضاء، لكن هذه الدعوة لا تلبث أن تتعارض مع ما جاء في سفر الأوبيين حين يذص هذا العدل فيما بين اليهود أنفسهم: " لَا تَرْتَكِبُوا جَوْرًا فِي الْقَضَاءِ. لَا تَأْخُذُوا بِوَجْهِ مَسْكِينٍ وَلَا تَحْتَرِمَ وَجْهَ كَبِيرٍ. بِالْعَدْلِ تَحْكُمُ لِقَرِيبِكَ." (٢)

فقد دعا النص في بدايته القضاة إلى العدل في أحكامهم، وأن لا يجوروا ولا يحاربوا ولا يجمالوا غنيا أو فقيرا أو كديرا، ولكن الذي ينظر إلى بقية السياق يعرف أنه عدل مع اليهود أنفسهم، أما غير اليهود فلا يتوجب العدل معهم بدلالة: " بِالْعَدْلِ تَحْكُمُ لِقَرِيبِكَ " فقد خصت العدل مع اليهود أنفسهم (٣).

ولا شك أن هذا تناقض واضح في مدلول كل من النصين تظهر فيه النزعة العرقية التي تقوم عليها تركيبة الشخصية اليهودية .

(١) سفر التثنية : ١ : ١٦-١٧.

(٢) سفر الأوبيين : ١٩ : ١٥.

(٣) عماد عبد السميع ، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر الأوبيين ، مرجع سابق ص ١٣٩.

أَللَّهُ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ مِمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾^(١). في حين أن نصوص العهد القديم لم

تتطرق إلى مثل هذه التفاصيل التي إن دلت على شيء فإنها تدل على مدى الشمول والبيان في آيات القرآن الكريم .

(١) سورة المائدة، آية ٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة محمد الهادي الامين، وعلى من اتبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

فقد وفق الله الباحث للقيام بهذه المهمة الشاقة والشيقة، وفي ختام هذه الدراسة فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- (١) إن العدل خلق إسلامي رفيع، ومبدأ نبيل من مبادئ هذا الدين العظيم، أنزله الله من فوق سبع سموات لينشر السلام والتأخي ويعيد الحقوق لأصحابها وينصف المظلوم من ظالمه.
 - (٢) إن الألفاظ المقاربة لمصطلح العدل تكاد تكون محصورة في لفظة القسط.
 - (٣) عند التدبّع للآيات القرآنية الكريمة المتضمنة لكل من لفظة العدل ومشتقاتها، ولفظة القسط ومشتقاتها وبعد الرجوع إلى كتب الفروق الغويه وكتب ألغيه، فإنه ترجح لدى الباحث، أن هناك فرقاً لغوياً واضحاً بين كل من اللفظتين بما يجلي عنهما شبهة الترادف.
 - (٤) إن الحديث عن مكانة العدل وأهميته في كل من القرآن الكريم والعهد القديم أمرٌ ثابتاً لا يحتاج إلى كبير عناء لاثباته، فقد اكتسب هذا الموضوع حيزاً واسعاً في فكر كل من الديانتين تجلى بكثرة النصوص الداعية إلى ضرورة التخلق بهذا الخلق النبيل.
 - (٥) إن المتأمل في الآيات القرآنية الكريمة المشتملة على مجالات العدل في القرآن، ليلحظ عظم التناسق والتألف المتحقق فيما بينها حيث شكلت وحدةً واحدة من حيث التكامل والتناسق، فلم يتطرق إليها أي نوع من أنواع التناقض والاضطراب بل كانت دعوة شاملة غير متحيزة لطرفٍ من الأطراف، في حين كان التناقض والاضطراب، وازدواجية المعايير، والنزعة العرقية التي تقوم عليها تركيبة الشخصية اليهودية هي السمة المسيطرة على نصوص العهد القديم، فكان التحيز للجنس اليهودي وصف متحققاً في جميع مجالات العدل في العهد القديم.
- وفي الختام، أسأل الله تعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي إلى يوم القيامة، يوم لا ينفع مالاً ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.
- وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

التوصيات

يقترح الباحث بعد الانتهاء من هذا البحث بعض التوصيات التي يستحسن الأخذ بها وهذه

أهمها:

- (١) إظهار صورة الإسلام الحقيقية أمام العالم، بأنه دين عدل وإنصاف ومساواة من خلال بيان منهج القرآن الكريم في تأصيل هذا المبدأ الرفيع في حياة المسلمين .
- (٢) يقترح الباحث عقد محاضرات من قبل متخصصين في علم مقارنة الأديان ، يتم من خلالها إظهار مدى عدل الإسلام مقارنة بغيره من الأديان.
- (٣) رقد مكتبات الجامعات الأردنية بمزيد من كتب الشروح للعهد القديم طبقاً للفكر اليهودي والعمل على ترجمتها إلى اللغة العربية.
- (٤) قيام عدد من المتخصصين في مجال الأديان بدراسة أسفار العهد القديم دراسة نقدية شاملة تتناول جميع أسفاره.
- (٥) يقترح الباحث كتابة بحث على غرار هذا البحث يتناول أهم صور العدل الإلهي الواردة في القرآن الكريم مقارنة بالعهد القديم.

المصادر والمراجع

- (١) القرآن الكريم .
- (٢) العهد القديم.
- (٣) عفيفي، عبد الرازق عفيفي، الحكمة من إرسال الرسل، ط٣، دار الصمعي الرياضي-السعودية ١٤٢٠هـ.
- (٤) فرحات، كريم فرحات، تعدد الزوجات في الأديان، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية القاهرة، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- (٥) فهيمي، مصطفى أبو زيد فهيمي، فن الحكم في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- ٢٠٠٣.
- (٦) قر عوش، كايد قر عوش وآخرون، الأخلاق في الإسلام، ط٢، دار المناهج - الأردن- عمان، ط٢، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- (٧) ابن القيم، محمد بن أبي بكر القيم، (ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م)، أحكام أهل الذمة، تحقيق يوسف أحمد البكري وشاكر توفيق العاوري، ط١، دار رمادي للنشر، بيروت.
- (٨) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن القيم، (ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م)، الوابل الصيب من الكلم الطيب، تحقيق عبد الرحمن عوض، ط١، دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- (٩) ابن القيم محمد بن أبي بكر القيم، (ت ٧٥١هـ - ١٣٥٠م)، طريق الهجرتين وباب السعادتين، تحقيق سيد إبراهيم، ط٢، دار الحديث القاهرة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.
- (١٠) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن تيمية، (ت ٧٢٨- ١٣٢٨م)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، تحقيق د. علي بن حسين بن ناصر آخرون، ط١، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤.
- (١١) ابن تيمية، احمد بن عبد الحميد ابن تيمية، (ت ٧٢٨هـ - ١٣٢٨م)، الاستقامة، تحقيق محمد راشد سالم، ط١، دار النشر المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.
- (١٢) ابن حنبل، أحمد بن حنبل، مسند أحمد، مؤسسة قرطبة القاهرة، مسند علي بن أبي طالب، ج١.
- (١٣) ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي ابن فرحون، (ت ٧٩٩هـ- ١٣٩٧)، تبصرة الحكام في أصول لقضية ومناهج الأحكام، ط١، ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- (١٤) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت ٧٧٤ هـ) تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي بن سلامة، ط١، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٨٨ هـ- ١٩٦٩ م.
- (١٥) ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، (ت ٢٧٣ هـ- ٨٨٧)، سنن ابن ماجه، ج ٤.
- (١٦) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ابن منظور، (ت ٧١١ هـ - ١٣١١ م)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٨٠.
- (١٧) الألوسي، محمود شاكر الألوسي، (ت ١٣٣٠ هـ - ١٩١١ م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، دار إحياء العربي - بيروت، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م.
- (١٨) الأيجي، عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الأيجي، المواقف، تحقيق د. عبد الرحمن عميرة، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٧.
- (١٩) البار، محمد علي الباب، المدخل لدراسة التوراة والعهد القديم، ط١، دار القلم، دمشق ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠ م.
- (٢٠) البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، (ت ٢٥٦ هـ، ٨٧ م)، صحيح البخاري، تحقيق فؤاد عبد الباقي، ط١، مكتبة ألفا - مصر، ١٤٣٢- ٢٠١١ م.
- (٢١) البغا، مصطفى ديب البغا، الوافي في شرح الأربعين النووية، ط٦، دار ابن كثير دمشق،
- (٢٢) البغوي، أبي محمد الحسين، (ت ٥١٦ هـ) معالم التنزيل، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٤-١١٩٩٣.
- (٢٣) البيضاوي، ناصر الدين البيضاوي، (ت ٦٨٥- ١٢٩٢ م)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج ٤، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦.
- (٢٤) الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٥٩ هـ - ٨٩٢ م)، سنن الترمذي، تحقيق صدقي العطار، دار الفكر - بيروت ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٨ م.
- (٢٥) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، (ت ٨١٦ هـ - ١٤١٣ م)، "كتاب التعريفات"، تحقيق الدكتور عبد المنعم الحنفي، دار الرشاد، القاهرة.
- (٢٦) الطبري، شهاب الدين أحمد بن يوسف الطبري، (ت ٧٥٦ هـ)، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ معجم معاني كلمات القرآن الكريم، تحقيق محمود محمد السيد الدغيم، ط١، دار السيد، اسطنبول، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م، صورة المخطوط المحفوظة في خزانة نور عثمانية في اسطنبول.
- (٢٧) الخازن، علاء الدين بن محمد الخازن، (ت ٧٤١ هـ)، الباب التأويل في معاني التنزيل، ط١، دار الفكر العربي بيروت.

- (٢٨) الدجوي، أحمد سعيد الدجوي، فتح الخلاق في مكارم الأخلاق، تحقيق عبد الرحيم مار ديني، مكتبة دار المحبة.
- (٢٩) الدوري، محمد يأس الدوري، "دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الشريعة، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٥.
- (٣٠) الرازي، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، (ت ٦٠٦ هـ - ١٢١٠ م)، التفسير الكبير، ط٣، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- (٣١) الرازي، محمد بن عمر بن الرازي، (ت ٦٦٦ هـ، ١٢٦٨ م)، مختار الصحاح، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٣ م.
- (٣٢) الزحيلي، دوهبة الزحيلي، التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهاج، ط٢، دار الفكر المعاصر، دمشق، ١٤١٨ هـ.
- (٣٣) الزحيلي، وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير الوسيط، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- (٣٤) الزحيلي، دوهبة بن مصطفى الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ط٤، ج٩، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٧.
- (٣٥) الرزقاني، محمد عبد العظيم الرزقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٣٦) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، (ت ٥٣٨ هـ - ١١٤٤ م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥.
- (٣٧) السباعي، مصطفى بن حسني السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ط٦، المكتب الإسلامي - بيروت، ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤.
- (٣٨) السجستاني، أبو داود سلمان بن شعث السجستاني، (ت ٢٧٥ هـ، ٨٨٩ م)، سنن أبي داود، دار الفجر للتراث - القاهرة ١٤٣٠ - ٢٠٠٩ م.
- (٣٩) السرطاوي، محمود علي السرطاوي، شرح قانون الأحوال الشخصية الأردني، الجزء الأول، دار العدوي للطباعة والنشر، عمان.
- (٤٠) السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، (ت ٣٢٠ هـ)، بحر العلوم، تحقيق علي بن محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٣ هـ، ١٩٩٣ م.

- (٤١) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، (ت ٩١١ هـ - ١٥٠٥ م)، الحاوي للفتاوى في الفقه والتفسير والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، تحقيق عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط١، ج٢، دار الكتاب العلمية، بيروت، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٤٢) الشربيني، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، (ت ٩٧٧ هـ - ١٥٧٠ م)، كغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط١، الجزء الثالث، دار الفكر بيروت، ١٩٨٨ م.
- (٤٣) الشعراوي، محمد متولي الشعراوي، (ت ١٤١٨ هـ، ١٩٩٨ م)، خواطر محمد متولي الشعراوي.
- (٤٤) الشقنطي، محمد الأمين الشقنطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦ م.
- (٤٥) الشهرستاني، الإمام أبي الفتح محمد بن عيد الكريم الشهرستاني، الملل والنحل، علق عليه الشيخ أحمد فهمي محمد، ط١.
- (٤٦) الشوكاني، محمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠ هـ - ١٨٣٣ م)، فتح الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ط١، دار عالم الكتب.
- (٤٧) الصابوني، محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ط١، دار الفكر لبنان.
- (٤٨) الطبري، محمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠ هـ - ٩٢٣ م)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق احمد محمد شاكر، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٣ م.
- (٤٩) الطويل، د. محمد بن مسفر الطويل، تعدد الزوجات، دار أم القرى للطباعة، الرياض.
- (٥٠) الظاهري، علي بن أحمد بن حزم الظاهري، (ت ٤٥٦ هـ - ١٠٦٤ م)، الفصل في الملل ولا أهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة،
- (٥١) العسقلاني، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ - ١٤٤٩ م)، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، ط٢، ج١٤، دار المعرفة، بيروت.
- (٥٢) العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري، (ت ٥٩٣ هـ)، معجم الفروق اللغوية، ج١.
- (٥٣) العطار، نادي فرج درويش العطار، شرح أحكام الشرعية في التوراة شريعة موسى، الطبعة الأولى، مركز ابن العار للتراث، القاهرة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- (٥٤) العك، خالد عبد الرحمن العك، بناء الأسرة المسلمة في ضوء القرآن والسنة، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٨ - ١٩٩٨ م.
- (٥٥) العودات، أرحام سلمان العودات، سفر الخروج في توراة اليهود عرض ونقد، رسالة غير منشورة، كلية أصول الدين، الجامعة الإسلامية غزة.

- ٥٦) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الغزالي، (ت ٥٠٥ هـ، ١١١١ م)، المقصد الاسني في شرح معاني أسماء الله الحسنى، تحقيق بسام عبد الوهاب، ط١، دار الجفان، قبرص، ١٤٠٧ هـ-١٩٤٨ م.
- ٥٧) الفراهيدي، الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت ١٧٠ هـ، ٧٨٦ م)، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي، دار مكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٠.
- ٥٨) الفيومي، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، (ت ٧٧٠ هـ، ١٣٦٨ م)، "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير"، دار المكتبة العالمية، بيروت، ١٩٩٠.
- ٥٩) القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٦٧١ هـ، ١٢٢٤ م)، أحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق، د. أحمد السقا، الجزء الثاني، دار الجيل ببيروت.
- ٦٠) القرطبي، محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٦٧١ هـ، ١٢٢٤ م)، الجامع لأحكام القرآن، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م.
- ٦١) القطان، إبراهيم بن عمر القطن، (ت ١٤٠٤ هـ)، تيسير التفسير، ط١، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ م.
- ٦٢) القطان، مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة وهبة، القاهرة.
- ٦٣) الكساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكساني، (ت ٥٨٧ هـ-١١٩١ م)، بدائع الصنائع، الجزء الثاني، دار الكتاب العربي-بيرون، ١٩٨٢.
- ٦٤) المدلى، جلال الدين المدلى و جلال الدين السيوطي، تفسير الجلابين، ط١، مؤسسة الرسالة للنشر-بيروت، ١٤١٥ هـ-١٩٩٥ م.
- ٦٥) الميداني، عبد الرحمن حسن حبكة الميداني، "الأخلاق الإسلامية وأسسها"، ط٣، دار القلم دمشق، ١٤١٣ هـ-١٩٩٢ م.
- ٦٦) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت ٣٠٣ هـ-٩١٧ م)، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غده، ط٢، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، ج٦، مكتب المطبوعات الإسلامي - حلب.
- ٦٧) النووي، محيي الدين بن يحيى النووي، (ت ٦٧٦ هـ-١٢٧٧ م)، صحيح مسلم بشرح النووي، حققه عصام الصباطي وحازم محمد، ط٥، ١١٤١ هـ-١٩٩٤، دار الحديث القاهرة، ج٦.
- ٦٨) أبو الحسن علي بن أحمد النيسبوري، أسباب النزول، تحقيق أيمن صالح شعبان، دار الحديث، القاهرة، ص ١٣٠.

- (٦٩) النيسبوري، محمد بن عبد الله النيسبوري، (ت ٤٠٥ هـ - ١٠١٤ م)، المستدرک علی الصحیحین، ط١، ج٤، دار الکتب العلمیة بیروت، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.
- (٧٠) النيسبوري، مسلم بن الحجاج النيسبوري، (ت ٢٦١ هـ - ٨٧٥ م)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط١، ج٤، مكتبة ألفا مصر، ص ١٩٩٤.
- (٧١) الهاشمي، عابد توفيق الهاشمي، التربية في التوراة العهد القديم عرض وتقويم بميزان الإسلام، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- (٧٢) الهذاني، القاضي عبد الجبار الهذاني، " شرح الأصول الخمسة " تعليق الإمام أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، ط٢، مكتبة وهبة.
- (٧٣) الهنداوي، محمد الهنداوي، العدل أساس الملك، في الوعي الإسلامي، عدد ٤٨، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- (٧٤) أيوب، حسن أيوب، السلوك الاجتماعي في الإسلام، ط٤، دار البحوث العلمية- الكويت، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- (٧٥) ابن ديان، أبو بكر محمد خلف بن ديان، أخبار القضاة، الجزء الثالث، عالم الكتب- بيروت.
- (٧٦) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين، (ت ١٢٥٢ هـ)، رد المختار شرح در المحدثار المسمى بحاشية ابن عابدين، ط٥، ج٤، دار عالم الكتاب، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- (٧٧) ابن عاشور، محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير من التفسير، ط١، الدار التونسية للنشر، تونس.
- (٧٨) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، (ت ٤٦٠ هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي وعبد الكبير البكري، ج١٨، مؤسسة القرطبة للنشر.
- (٧٩) ابن عطية، أبي محمد عبد الحق ابن عطية الأندلسي، (ت ٥٤٢ هـ - ١١٤٧ م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرون، ط١، مؤسسة دار العلوم، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- (٨٠) ابن فارس، أبو الحسين أحمد زكريا ابن فارس، (ت ٣٩٥ هـ - ١٠٠٤ م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط١، ج٤، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- (٨١) أبو السعود، محمد أبو السعود، (ت ٩٨٢ هـ - ١٥٧٥ م)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠ هـ - ١٩٨١ م.

- ٨٢) أبو المجد، ليلى إبراهيم أبو المجد، المرأة بين اليهودية والإسلام، الطبعة الأولى، دار الثقافة والنشر، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٨٣) إبراهيم، أحمد عبد الرحمن إبراهيم، الفضائل الخلقية في الإسلام، ط١، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٨٤) حسن، عبد الحليم محمد حسن، المساواة بين الأبناء في العطية، ط١، مؤسسة الفرسان، عمان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٨٥) دراز، محمد عبد الله دراز، الذبأ العظيم نظرت جديدة في القرآن، دار الثقافة الدوحة، ١٩٨٥م.
- ٨٦) زيدان، عبد الكريم زيدان بهيج العاني، نظام القضاء في الشريعة، ط٢، مكتبة البشائر الأردن، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- ٨٧) سرور، محمد شكري سرور، نظام الزواج في الشرائع اليهودية والمسيحية، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٧ - ١٩٧٨م.
- ٨٨) سعيد، صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم في نظام الإسلامي، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٩٨٠م.
- ٨٩) شقفة، محمد قهر شقفة، شرح أحكام الأحوال الشخصية للمسلمين والذناري واليهود، الجزء الأول،
- ٩٠) صلال، عبد الرزاق رحيم صلال، حقوق الإنسان في الأديان السماوية، دار المناهج.
- ٩١) ظاظا، حسن ظاظا، الفكر الديني اليهودي أطواره ومذهبه، الطبعة الثالثة، دار القلم دمشق. ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٩٢) ظاظا، حسن ظاظا، شريعة الحرب عند اليهود، الطبعة الأولى، دار الاتحاد العربي للطباعة، ١٩٧٦م.
- ٩٣) عبد الباقي، محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفيحاء للطباعة والنشر، دمشق.
- ٩٤) عبد السميع، عماد علي عبد السميع، الإسلام واليهودية دراسة مقارنة من خلال سفر اللاويين، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٩٥) عبد المنعم، فؤاد عبد المنعم، أبحاث في الشرائع اليهودية والذنرانية والإسلام، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة - الإسكندرية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٩٦) علوان، عبد الله ناصح علوان، تربيو الأولاد في الإسلام، ط١، ج١، دار السلام للطباعة والنشر - الأردن، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ٩٧) فتاح، عرفان عبد الحميد فتاح، اليهودية عرض تاريخي والحركات الحديثة في اليهودية، ط١، دار عمار، عمان ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- ٩٨) فهيمي، مصطفى أبو زيد فهيمي، فن الحكم في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية- ٢٠٠٣.
- ٩٩) قطب، سيد قطب، (ت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م)، العدالة الاجتماعية في الإسلام، الطبعة الشرعية التاسعة، دار الشروق، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- ١٠٠) قطب، سيد قطب، (ت ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م)، في ظلال القرآن، الطبعة السابعة، دار الشروق- بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- ١٠١) مارش، القس وليم مارش، السنن القويم في تفسير العهد القديم شرح سفر الخروج، صدر من مجمع الكنائس في الشرق الأدنى بيروت ١٩٧٣م.
- ١٠٢) مصطفى، إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، ط٢، ج٢، دار الفكر.
- ١٠٣) معبد، محمد أحمد معبد، نفحات في علوم القرآن، ط١، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- ١٠٤) موسى، محمد سوييف موسى، نظام الحكم في الإسلام، دار الفكر العربي- مصر- القاهرة.
- ١٠٥) ميديا، ماستر ميديا، التفسير التطبيقي للكتاب المقدس، التعريب والجمع والتصوير والعمال والمونتاج والأعمال الفنية، شركة ماستر ميديا، القاهرة.
- ١٠٦) وافي، علي وافي، الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام، ط١، مكتبة النهضة، مصر، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

Abstract
The Justice Between
The Holy Quran And The Old Testament
"A Comparative Study"

Prepared by : Jamel Mohammad Naser Al adamat

Supervisor By : Dr Bahjat Al Habashneh

The praise be to Allah, lord of the world, and may the prayers and the peace be upon Imam of messengers, his prophet Mohammad, his relatives, companions, and who follow them until the doomsday.

This study consists of an Introduction, three chapters, and conclusions as follow:

The preliminary chapter contains a definition of the most terms concerning the study, and it explains the term justice and the similar terms , also it explain the importance of justice in the holy Quran and the Old Testament.

The second chapter explains the most important example to justice which mentioned in the holy Quran such as sending the messengers, deny the injustice of God, and the most important scenes of the account and the penalty in doomsday. Also it explain the most important field of justice in the holy Quran such as Justice in saying ,witness, dealing with children and , weights and measures, dealing with enemy, and judiciary.

The third chapter has discussed field of justice, which reported in the Old Testament, such as, justice in saying, witness, dealing with children, weight and measures, with a comparison in term of similarities and differences with the holy Quran.

The conclusion conclude with the most important result which is the justice in the Holy Quran is one of the most important Islamic principles whose instructions are general and comprehensive without any contradiction or disorder or bias ,because justice is essential trait in it . In the other hand we can find a contradiction and bias in the Old Testament.

And again the praise be to Allah, at the beginning and may the prayers and the peace be upon the prophet Mohammad , his relatives, and companies.